جامعة خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علوم الاتصال والإعلام

معالجة الصحافة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة

دراسة وصفية تحليلية لمضمون الملحق الاقتصادي بصحيفة الوطن

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاتصال والإعلام

تخصص وسائل الإعلام والتنمية المستديمة.

إعداد الطالبة:

بن سعدة بختة

إشراف الأستاذة:

جودي مسعودة

السنة الجامعية: 2012 . 2013 (دورة جوان)

خطة الدراسة

. مقدمة

الفصل الأول

الجانب المنهجي للدراسة

1. **مشكلة البحث**
2. **طرح التساؤلات**
3. **تحديد الأهداف**
4. **أهمية الموضوع وأسباب اختياره**
5. **طبيعة الدراسة ومنهج البحث**
6. **مجتمع البحث واختيار العينة**
7. **تحديد المصطلحات**
8. **الدراسات السابقة**

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة: الإعلام والتنمية الاقتصادية المستدامة

المبحث الأول: الإعلام التنموي

المطلب الأول: مفهوم الإعلام التنموي و علاقته بالصحافة المكتوبة

المطلب الثاني: نظريات الإعلام التنموي

المطلب الثالث : أنواع وخصائص الإعلام التنموي

المطلب الرابع : وظائف و أهداف الإعلام التنموي

المبحث الثاني: الإعلام الاقتصادي: الأهمية، الوظائف و الأنواع

المطلب الأول : الإعلام الاقتصادي: المفهوم و الأهمية

المطلب الثاني : أنواع و وظائف الإعلام الاقتصادي

المطلب الثالث : دور الإعلام الاقتصادي في التوعية و عملية التنمية

المبحث الثالث: الصحافة الاقتصادية

المطلب الأول : تاريخ الصحافة الاقتصادية

المطلب الثاني : سمات و مستويات الصحافة الاقتصادية

المطلب الثالث : وظائف الصحافة الاقتصادية

المبحث الرابع : الصحافة الاقتصادية المكتوبة الجزائرية

المطلب الأول : الإعلام الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني : الوسائل الإعلامية العامة والمتخصصة

المطلب الثالث : مشاكل وعراقيل الإعلام الاقتصادي

المبحث الخامس: التنمية المستدامة: المؤشرات و الأهداف

المطلب الأول : ماهية و مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة

المطلب الرابع : جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

المبحث السادس: نظريات التنمية الاقتصادية والبيئة

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث : التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية

المطلب الرابع : علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية

المبحث السابع: المقاربة النظرية في العلاقة بين العلوم الاقتصادية وعلوم الإعلام والاتصال

المطلب الأول : المقاربة الاقتصادية في تناول الإعلام والاتصال

المطلب الثاني : مقاربة الإعلام الاقتصادي من منطلق علوم الاتصال

الفصل الثالث: الجانب العلمي و التطبيقي للدراسة

المبحث الأول : الإجراءات العلمية للدراسة

أولا: تحليل المضمون

ثانيا: وحدات و فئات تحليل المضمون

ثالثا: المقابلة

رابعا : التحليل الكمي و الكيفي للمضمون

الفصل الرابع: نتائج و توصيات الدراسة

أولا: : نتائج الدراسة.

ثانيا : توصيات الدراسة.

الخاتمة

مقدمة:

يعد الإعلام بكافة وسائله من أهم وسائل التنمية في العصر الحديث. و لم تعد مسألة تأثير الإعلام و دوره على المجتمعات أفرادا و دولا مثارا للجدل. بل عكفت الدراسات الإعلامية على بحث عن أفضل الخيارات المتاحة لإيصال الرسائل الإعلامية المختلفة و بفعالية إلى الجمهور المستهدف. و تساهم وسائل الإعلام في تحقيق التنمية بمجالاتها المختلفة من خلال توفير المعلومة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية...الخ.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالبحث في العلاقة المتبادلة بين الإعلام و الاقتصاد و غيره من المجالات الأخرى، والتي أسفرت عن قيام تخصصات تحمل مسميات عديدة تبرز خصوصية هذه العلاقة كالإعلام الاقتصادي و الإعلام الأمني، والإعلام التنموي، والإعلام التربوي...وغيرها، إلا أن هناك قصوراً ملحوظاً في تشخيص هذا الارتباط، أو الدور الإعلامي في إبراز أهمية العديد من القضايا التنموية المهمة والتوعية بها .

بعد حصول الدول النامية على استقلالها، عكفت هذه الدول على محاولة تحقيق التنمية الشاملة، على نطاق واسع وتعاظم أثرها، وبعد انتشار وسائل الإعلام انصبت الكثير من البحوث الإعلامية حول كيفية تسخيرها في عملية التنمية، وقد أدى هذا الاهتمام بتأثير الإعلام في تنمية وتطوير المجتمعات، إلى ظهور ما يسمى بالإعلام التنموي.

إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع هي غاية إنسانية في المقام الأول قبل أن تكون غاية اقتصادية أو سياسية ، حيث تسعى إليها جميع الأنظمة والدول ، كما إن تحقيق الرفاهية في كل المجالات محكوم بوجود سلطة سياسية واقتصادية قادرة على جمع كل المعطيات والموارد لتحقيق النمو ذي المستوى العالي في المجتمع والدولة، غير أن الإعلام العام لم يعد قادرا على تقديم المعالجة الصحيحة وبالمستوى المطلوب، الأمر الذي دعا إلى ظهور إعلام متخصص باستطاعته أن يقدم معالجة نوعية تتميز بمستوى من الجدية العلمية والعمق وشمولية الطرح.

يجب على الدولة أن تسعى إلى تحقيق مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع ، اذ يعتبر هذا من أسمى ما تحققه وتهدف إليه الحكومات الشرعية وهو دليل على تحقق وتنفيذ ونجاح مخططات إنمائية واضحة المعالم حيث يؤدي ذلك إلى حسن استثمار الموارد وتوجيهها بشكل فعال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية والاجتماعية، والقضاء على الآفات كالفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وضعف البنى التحتية والتلوث البيئي والغبن لحقوق الإنسان.

بعد التصديق على دستور 23 فبراير 1989، كرست حرية الصحافة في المواد: 35، 36 و 39 ، و هكذا تضمنت فترة التسعينات تطورات كبيرة على الساحة السياسية و الإعلامية، و من بينها قانون الإعلام لسنة 1990 الذي فتح الباب واسعا أمام الصحافة المكتوبة للتطور و المزيد من الحرية في التعبير للنهوض بالمجتمع الجزائري. شهد هذا

العقد رغم الأحداث المحزنة ولادة عدة صحف مستقلة عن الدولة و من بين هذه الصحف صحيفة الوطن و صحيفة الأصيل الناطقتين باللغة الفرنسية إلى جانب العديد من الصحف الأخرى التي دفعت من خيرة أبنائها في سبيل خدمة الحق و المواطن.

من هنا جاء الإعلام الاقتصادي المتخصص الذي يعالج الأحداث والظواهر والتطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية، ويتوجه أساساً إلى جمهور نوعي معني ومهتم بالشأن الاقتصادي، ويسعى لمواكبة الحياة والتفاعل معها، كما يعكس الإعلام الاقتصادي مستوى تطور ونضج الحياة الاقتصادية ذاتها .

باعتبار أن المجتمع الجزائري قد وصل إلى مرحلة معينة من التكامل و النضج أصبحت معها الصحافة الاقتصادية ضرورية، كما أن القضايا والأحداث الاقتصادية أصبحت من أهم أولويات المواطنين والقائمين على وضع السياسات الاقتصادية بشكل خاص ومعالجة القضايا والأزمات المستجدة على الصعيد الوطني والإقليمي و العالمي.

في هذه المرحلة التي تمر بها الدولة الجزائرية بتغييرات وإصلاحات وتحولات تنموية كبيرة كما ونوعا ، كان لابد للصحافة الجزائرية أن تضطلع بالدور المنتظر منها، لأن التنمية الشاملة والمستدامة التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها منذ سنوات في سبيل تحسين مستوى المعيشة للأفراد و تحقيق الرفاهية لهم، تتطلب زيادة الوعي بالمعطيات ذات العلاقة لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف الاهتمامات و التخصصات.

يعول على الصحافة الاقتصادية بالجزائر للمساهمة في تحقيق هذا الوعي بوضع القارئ ضمن منظومة الاقتصاد الوطني فهو إما مستهلك، أو مستثمر، أو منتج، لذلك فالعلاقة بين المعلومة الاقتصادية والقرار الاقتصادي وثيقة جدا، هذا ما أكده تقرير البنك العالمي الصادر في 2002 حيث ورد فيه أن الصحافة الاقتصادية يجب أن ترتكز على كوادر مؤهلة تتمتع بالكفاءة و المهنية العالية ومن الضروري وجود محددات و معايير لما للمعلومة الاقتصادية من أثر.

و عليه فان تقييم الكيفية التي تتناول بها الصحافة الاقتصادية الجزائرية اليومية قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة و مدى قدرتها على أن تكون عنصرا فاعلا في تحقيق الرفاهية للمجتمع و التنمية المستدامة يتطلب النظر في بعض المحددات.

في حين أن التحليل الكيفي لمضمون المادة الإعلامية الاقتصادية و الوقوف على أولويات القائم بالاتصال هو الوصول إلى معرفة فعاليتها في أداء دورها .

وبمعرفة المزايا و العيوب و أوجه النقص و مواطن الخلل سواء من حيث المعالجة الكمية أو الكيفية للمادة التحريرية، يمكن فيما بعد تقديم الحلول التي ترفع من مستوى الكتابة الصحفية الاقتصادية بما يساعد القارئ على استيعاب مجريات الأمور و اتخاذ القرار السليم.

الفصل الأول

الجانب المنـهجي للدراسة

1. مشكلة البحث

2. طرح التساؤلات

3. تحديد الأهداف

4. أهمية الموضوع وأسباب اختياره

5. طبيعة الدراسة ومنهج البحث

6. مجتمع البحث واختيار العينة

7. أدوات جمع وتحليل البيانات

8. تحديد المصطلحات

9. الدراسات السابقة

أولا: مشكلة البحث:

لم يعد يخفى على أحد الدور الكبير و المهم الذي تلعبه الصحافة الجزائرية في عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات التي يعيشها العالم خلال القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يجعلها تدخل في تفاصيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع المستويات.

نجاح هذا الدور المنتظر من الصحافة الاقتصادية المتخصصة في الجزائر يتوقف على محددات و متطلبات عديدة قد تؤدي إلى النجاح وتحقيق الأهداف المتمثلة في تحسيس و توعية المواطن نحو قضايا تهمه بالدرجة الأولى ، ومن أهم هذه المحددات، اهتمامات الجمهور المتلقي و الأطر المرجعية الخاصة به بالمنظومة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية التي يعمل الإعلام في بيئتها، الوسائل ذاتها سواء من حيث الإمكانيات المادية أو الموارد البشرية والكوادر المتخصصة والمتدربة في المجالات الصحفية المختلفة (أي البيئة الداخلية و الخارجية لهذه المؤسسات الإعلامية) و قدرة القائم بالاتصال على التخطيط الإعلامي ضمن رؤية واضحة الأهداف وإستراتيجية عامة للدولة ومتطلبات كل مرحلة، وتخصيص الرسائل التي تلا ئمها أكثر من غيرها، إضافة إلى توافر مصادر المعلومات و تسهيل الوصول إليها.

إن الإعلام بمستوياته المختلفة هو فن التأثير والإيقاظ والتنوير والتثقيف والإمداد بالمعلومات والأفكار، والمستجدات، فن الإقناع والاتصال والاستقطاب وتقوية الجبهة الداخلية، وتدعيم القيم والأخلاق، وتنمية السلوك الايجابي، ونشر المعرفة، وتعميق ثقافة التسامح، والاتصاف بالموضوعية والصدق والحياد.

تستهدف هذه الدراسة ، التعرف على الصورة العامة التي أعطتها صحيفة الوطن في ملحقها الاقتصادي لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة والمشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال، و تتجسد في التعرف إلى التغطية الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة ومعرفة قدرتها على القيام بدورها الأساسي المتمثل في توفير المعلومة

بما يقدم الحلول و يساعد على استيعاب المستجدات والأحداث في المجالات الاقتصادية كافة من خلال تحليل مضمونها ولتمكن من الوقوف على ملامح هذه الصحيفة و أجندتها وأولوياتها وكيفية تناولها لما يطرأ من مستجدات على الساحة الاقتصادية ، نطرح المشكلة الآتية:

كيف تناولت صحيفة الوطن في ملحقها الاقتصادي قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر؟

ثانيا : تساؤلات و أهداف الدراسة:

أ : التساؤلات:

و للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة ارتأينا تفكيكه إلى التساؤلات التالية :

1. **ما هي القوالب الصحفية التي اعتمدتها الصحيفة من خلال معالجتها الصحفية للموضوع ؟**
2. **ما هي القطاعات التي اهتمت بها و أولتها الأولية في نشر موضوع التنمية الاقتصادية؟**
3. **ما هي المصادر التي تعتمد عليها هذه الصحيفة في معالجتها لموضوع التنمية الاقتصادية المستدامة؟**
4. **ما هو النطاق الجغرافي الذي اعتنت به الصحيفة في تغطيتها للموضوع؟**
5. **ما المساحة التي حضيت بها مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة التي عالجها الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن؟**
6. **ما هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها صحيفة الوطن من خلال ملحقها الاقتصادي؟**
7. **ما هو اتجاه الصحيفة نحو قضايا التنمية الاقتصادية المستديمة بالجزائر ؟**

8. ما هي القيمة التي تضمنها المحتوى الإعلامي للملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن؟

9. ما هي طبيعة أساليب الإقناع التي استعملتها صحيفة الوطن في ملحقها الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية المستديمة بالجزائر؟

10. ما هي سمة المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة؟

11. ما هو المستوى اللغوي الذي استعمل من طرف الصحيفة لمعالجة هذا الموضوع؟

12. من هو الجمهور المستهدف من المعالجة الإعلامية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في صحيفة الوطن ؟

13. ما هي أساليب الطرح التي استعملها القائم بالاتصال لتوصيل معلومة التنمية الاقتصادية.

14. ما هي أولويات المعالجة للقطاعات و مجالات التنمية الاقتصادية المستدامة في الصحافة الجزائرية اليومية ؟

15. ما هي الأهداف المراد تحقيقها من طرف القائم بالاتصال من وراء تحريره و تحريه لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة؟

16. ما هي الأولويات التي تراعيها الصحافة في انتقائها لمواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة؟

17. ما هي الأسس التي تبنى عليها المعلومة الاقتصادية و التي يجب احترامها؟

ب : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغطية الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في من خلال تحليل محتوى الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن، و تحديد سمات الشكل و المضمون الاقتصادي و خصائصه يتم تحقيق الأهداف التالية :

التعرف على دور الصحافة الجزائرية اليومية في نشر الوعي التنموي.

معرفة مدى معالجة الإعلام المتخصص في الجزائر لقضايا التنمية الاقتصادية، وتأثيره في صنع القرار.

التعرف على الواقع الاقتصادي الجزائري من منظور الصحافة اليومية.

التعرف على اتجاهات الإعلام التنموي الحديث من وجهة نظر الصحافة الاقتصادية الجزائرية.

التعرف على خصائص الإعلام التنموي الاقتصادي الحديث، و التعرف على مدى اهتمام الصحيفة بموضوعات التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

ضرورة معرفة إذا كان استناد التغطيات الإعلامية والصحفية للشؤون التنموية والاقتصادية، على البحوث والدراسات العلمية، أو على الجهود الفردية للإعلاميين وصحفيين.

ثالثا : أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تعد الدراسات الأكاديمية المتعمقة في الصحافة المتخصصة بشكل عام وفي التنمية الاقتصادية المستدامة بشكل خاص قليلة جدا، إحساسنا بأهمية التغطية الصحفية لهذه القضايا أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع التحولات المستجدة والتوجهات نحو العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد والتطورات الطارئة على العالم العربي ككل، و الجزائر بصفة خاصة، لأننا شانا أم أبينا نحن نعيش في نظام اقتصاد عالمي ، و كل ما يطرء من محاربة للفساد والمطالبة بالحكامة الراشدة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وعلى البيئة، و التحلي بالمسؤولية الاقتصادية ، والتوزيع

العادل للمداخيل الاقتصادية بهدف القضاء على الفقر والفجوة التي ما فتئت تتسع بين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة، هذا إلى جانب الاهتمام بالاستثمار في ظل أزمة اقتصادية ومالية كاسحة يهم المستقبل للرسالة و يهم الرأي العام الجزائري بصفة خاصة و الدولي بصفة عامة.

و يمكن حصر أسباب اختيارنا لهذا الموضوع عن غيره من المواضيع العلمية والمعرفية إلى الأسباب التالية:

أ: الأسباب الذاتية:

– طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه و صلته بموضوع الدراسة، والرغبة في التعرف على الإعلام التنموي في الجزائر وخاصة الاقتصادي منه في ظل التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الغرب والعالم بأسره، و معالجة الصحافة الوطنية لهذا الموضوع في ظل المتغيرات المذكورة سابقا.

– خلفية الاهتمام بالمواضيع الحديثة والمرتبطة بتطور الإعلام في ظل التقنيات الجديدة و ظهور الإعلام التنموي المتخصص خصوصا وأن هذا الموضوع لم ينل قسطه من الدراسات والبحوث الجزائرية خاصة في تخصص الإعلام و الاتصال.

–باعتبار نا ندرس في قسم علوم الإعلام و الاتصال تخصص وسائل الإعلام و التنمية المستدامة، و محاولة منا لإثراء معارفنافي هذا المجال اختر نا هذا الموضوع بغية التعرف على الإعلام التنموي والمتخصص الاقتصادي في الجزائر و الدور الذي يقوم به .

– في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر والتي تقوم على مقاييس البحث العلمي الأكاديمي شكلا ومضمونا يأتي هذا البحث ليكون مرجعا صحيحا، مفيدا و ثريا للرصيد المعرفي الموجود في المكتبة إن شاء الله .

– محاولة معرفة على الصحافة الاقتصادية و المشاركة في تفعيل العملية التنموية و نشر الوعي الاقتصادي و البيئي و التنموي في بلادنا.

ب: <u>الأسباب الموضوعية</u> :

تأتي هذه الدراسة ضمن المواضيع التي لم تستوفي حظّها من الدراسة على مستوى الجامعات و المعاهد خاصة في الجزائر، وذلك راجع لعدة أسباب مختلفة منها حداثة الموضوع وحداثة التخصص في الجزائر وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية المستديمة الذي يعتبر تخصصا هاما وجديدا ، إذا أخذ بجدية وعناية، لذلك اختارنا هذا الموضوع للأسباب التالية:

– تسليط الضوء و لفت الانتباه إلى عدة أدوات وتقنيات ساهمت في تطوير وترقية الإعلامالتنموي والمتخصص و الكشف عن وسائل و مجالات إعلامية جديدة.

– معرفة طبيعة التحولات والتخصصات التي طرأت على الإعلام في المجال التنموي والمعرفي في الجزائر.

– معرفة أداء هذه الصحيفة المكتوبة الجزائرية باعتبارها أداة اتصالية أولى عانت من أجل الوصول الى ماهي عليه اليوم وتغلبت على كل الضغوطات وبقيت صامدة مؤدية لدورها بكل جدارة حتى بعد ظهور صحافة الانترنت.

. تحليل مضامين الصحافة الجزائرية للتأكد أو النفي من أنها تساهم في عجلة التنمية، والتعرف على مدى اهتمامها بموضوع التنمية الاقتصادية المستدامة .

<u>رابعا : طبيعة الدراسة ومنهج البحث:</u> قال تعالى"لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا"[1]

نقصد بالمنهج مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقائق و المعلومات اليقينية بواسطة مجموعة من القواعد العامة[2].

1- سورة المائدة الآية 50.

تم في هذه الدراسة اللجوء إلى كل من المنهج الوصفي حيث " يهتم البحث الوصفي بتصوير ما هو كائن، فهو يصف خصائص الظاهرة محل الدراسة و مركباتها ويصف العوامل التي تؤثر فيها والظروف التي تحيط بها، و يحدد العلاقات الارتباطية بين متغيرات تلك الظاهرة.[3]

إن الأبحاث الوصفية ضرورية من حيث كونها أبحاثا يتم فيها دراسة الوضع الراهن للظاهرة، ، دراسة تصويرية من حيث العناصر المكونة لها وطبيعة العلاقات السائدة فيها ونوع فئاتها المختلفة، أي أن الهدف الأول والنهائي للأبحاث الوصفية هو الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن الموضوع محل الدراسة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدراسات الوصفية ليست مجرد جمع بيانات عن الواقع المدروس فقط بل هي أيضا

عملية تصنيف هذه البيانات إلى عناصرها الرئيسية والفرعية وتفسيرها تفسيرا شاملا من أجل استغلال هذه النتائج في شكل دلالات تساعد على الوصول إلى تعليمات حول المواقف المدروسة.[4]

تهتم الدراسات الوصفية أيضا " بدراسة الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميمها" [5].

1- عمار بحوش: **مناهج البحث العلمي، طرق و اعداد البحوث**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ، ص 30 .

2- كامل محمد الغربي: **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية**،ط1، دار الثقافة، عمان، 2006، ص13.

3- احمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 55.

4- عطا الله الرمحين، نزار ميهوب، نهاد محمود، عبد الله قيسية: **مناهج البحث الإعلامي وطرق الإبداع الصحفي**، منشورات جامعة دمشق- كلية الآداب- قسم الإعلام، مركز التعليم المفتوح، مطبعة جامعة دمشق، ط1، ص118.

و لجأنا أيضا إلى استخدام منهج تحليل المضمون (Content analysis), الذي يقوم على "وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله"

خامسا : مجتمع البحث واختيار العينة: يعرف مجتمع البحث الأصلي والمتاح على أنه : "جميع المفردات أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق معينة عنها، وقد تكون أعداد من الصحف المكتوبة ، كما قد تكون برامج إذاعية وتلفزيونية أو نشرات إخبارية أو أفلام، وكلما كان التحديد أكثر دقة كلما ساعد ذلك على دقة النتائج" [6]، و ينظر لمجتمع البحث أيضا على أنه : "مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق أهداف الدراسة[7]...".

إن مجتمع البحث الكلي هو الصحافة الجزائرية المكتوبة اليومية ككل و المجتمع المتاح في هذه الدراسة هو الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن.

اخترنا الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن لعدة اعتبارات، أهمها[8]:

- إن صحيفة الوطن لها تأثيرها على المجال الإقليمي و العالمي.
- أنها تعتبر من صحف الصفوة.
- انها صحيفة من طرف صناع القرار في الجزائر.

1- محمد منير حجاب : **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2003، ص 109.

2- عاطف عدلي العبد، ونهى عاطف العبد: **الرأي العام والفضائيات**، دراسة في ترتيب الأولويات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص117.

3- أخذت هذه المعلومات من صفحة جريدة الوطن على الانترنت

سادسا : عينة و حدود الدراسة:

أ : عينة الدراسة:

يعرف محمد عبد الحميد العينة على أنها: " عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا، و يسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، و يشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص و السمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع"[9].

اخترنا عينة عشوائية بسيطة (لقد أجرينا قرعة و استخرجنا عددين من كل شهر لأن الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن يصدر مرة في الأسبوع و لم نتمكن من استعمال الأسبوع الاصطناعي.) و هذه العينة تتكون من 12 ملحقا اقتصاديا خلال الفترة التي تمتد من (01 جوان 2012 إلى 31 ديسمبر 2012)، استثنينا النصف الأخير من شهر جويلية و شهر أوت لأن الجريدة لم تنشر **ملحقا اقتصاديا** و لكن **ملحقا سياحيا** نظرا لموسم الاصطياف و بعد الاطلاع على هذه الملحقات اتضح لنا أنها لا تخدم بحثنا و عوضناها بأعداد من الملحقات الاقتصادية التي صدر منها 05 أعداد في الشهر مثل شهر أكتوبر و ديسمبر 2012.

ب: حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الفترة الزمنية المحددة من 2012/06/1 إلى 2012/06/12 ، و قد تم اختيار هذه الفترة باعتبارها أقرب فترة زمنية من وقت إجراء الدراسة لمعرفة آخر التطورات في أداء الصحافة الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت تجديد سياسات مالية و تشريعات وتطورات وإصلاحات و سياسات الإنعاش الاقتصادي وأزمات اقتصادية و غيرها، على الساحة الجزائرية و العربية و العالمية.

---

1. محمد عبد الحميد: **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1993، ص139.

سابعا : صعوبات و هيكلة الدراسة:

أ: الصعوبات:

واجهت الدراسة مثل غيرها من الدراسات العديد من الصعوبات المتعلقة بمراحل العمل في الدراسة، نوجزها فيما يلي:

- نقص الدراسات الجزائرية و العربية التي لها علاقة بالإعلام و التنمية الاقتصادية.
- صعوبة التحصل على الأرشيف .
- بصفتي كبيرة في السن و عاملة و ربة بيت تلقيت الصعوبة في التنقل إلى المكتبة الوطنية و إلى العاصمة و غيابي عن عملي الشيء الذي سبب لي المشاكل مع رئيس المصلحة.
- ضرورة ترجمة كل المعلومات من الفرنسية الى العربية و ذلك تطلب مضاعفة العمل.

ب: هيكلة الدراسة:

قسمنا هذا العمل المتواضع إلى خمسة فصول وفق الآتي:

- الفصل الأول و يحتوي على: مقدمة و مشكلة الدراسة و تساؤلات الدراسة و أهدافها و أهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع، طبيعة الدراسة مجتمع البحث و اختيار العينة ،أدوات جمع البيانات و محددات الدراسة.
- الفصل الثاني و يشمل : مبحث عن الاعلام التنموي و مبحث عن الاعلام المتخصص ومبحث عن الصحافة الاقتصادية والصحافة الاقتصادية في الجزائر و التنمية الاقتصادية و المستدامة.
- الفصل الثالث و يشمل: يشمل الاجراءات العلمية و التطبيقية للدراسة.
- الفصل الرابع يشمل : النتائج العامة للدراسة و التوصيات .

– و في الأخير قمنا بإعداد خاتمة لحوصلة هذه الدراسة.

تاسعا: تحديد مصطلحات الدراسة:

– **الإعلام لغة:** الإعلام لفظة مشتقة من الفعل الرباعي (أعلم) ، وأصل الفعل علم ، وهو ((أصل صحيح واحد يدل على أثر بالشيء ، يتميز به عن غيره ، ومن ذلك العلامة ، وهي معروفة ، يقال : علمت الشيء علامة ، ويقال :أَعْلم الفارس إذا كانت له علامة في الحرب .

وفي اللسان : ((يجوز أن تقول علمت الشيء ، بمعنى عرفته وخبرته)) موقع الوراق الالكتروني وفي المصباح :((العلم اليقين ، يقال : علم ، يعلم ، إذا تيقن ، وجاء بمعنى المعرفة أيضاً ، كما جاءت بمعناه ضمن كل واحد معنى لآخر ، لاشتراكهما في كون كل واحد مسبوقاً بالجهل ، لأن العلم إن حصل عن كسب ، فذلك الكسب مسبوق بالجهل .

– **الإعلام اصطلاحا:** إن الإعلام هو نوع من الاتصال يتم بين متصل و متصل به،أو مرسل و مستقبل بقصد توصيل أخبار وحقائق أو معلومات ، ويكون عادة الهدف منه هو إحداث تأثير في المتصل به ، وهو ذلك العلم الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في إيصال و اتصال الجماهير يبعضها البعض و التي لايمكن أن تعيش بدونها أي جماعة إنسانية أو منظمة اجتماعية و الإعلام مفهوم عصري ينطبق على عملية الاتصال التي تستعمل وسائل الاتصال الحديثة من صحافة و إذاعة و تلفزة [10].

– **الإعلام و الاتصال:** فالاتصال اعم واشمل، ويمكن تعريف الإعلام بأنه تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحفي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديدة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها :تجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها

1– د.زهير احد ادن ، **مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002 ، ص 14 .

وتحريرها، ثم نشرهاوإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها .

إذن لابد من وجود شخص أو هيئة أو فئة أو جمهور يهتم بالمعلومات فيمنحها أهمية على أهميتها، ويكون الإعلام عن تلك العملية الإعلامية التي تتم بين ميدان المعلومات وبين ميدان نشرها أو بثها.

– **الصحافة :** و هي العمل الذي يقوم به الصحفي و يقتضي منه جمع الأخبار و ثم نشرها أوراق ذات حجم معين وفق جدول زمني معتاد و تتعلق هذه الأخبار بكل ما جدّ جديد في الحياة العامة سواء منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،الثقافية،و الرياضية...الخ[11].

– **الإعلام المتخصص:** إن كلمة خص أو تخصص تدل على الانفراد بالشئ أو ما يميزه وبالتالي فان الكلمة إذا تبعت إي من الكلمات التي سبقتها فإنها تدل عليها فإذا قلنا منزل احمد أو عجلة اسعد فإننا قد دللنا على الملكية هنا ولكن لو قلنا مثلا احمد الذكي فإننا ميزناه عن غيره في نعت الذكاء وبالتالي فان الإعلام التخصصي أو الصحافة المتخصصة تطرح علينا سؤلا آخر بماذا متخصصة هذه الصحافة؟

– **الصحافة المتخصصة:** درج على تعريف الصحافة المتخصصة بأنها الصحيفة أو المجلة أو الدورية التي تبذل أكبر قدر من اهتماماتها لفرع واحد من الفروع و التخصصات التي يهتم بنوع محدد من القراء ، بحيث يدور كل نشاطها حول جمع الأخبار و التحليلات و كتابة المقالات و التحقيقات التي تدور حول هذا الفرع[12].

1. د فاروق خالد، **الإعلام الدولي و العولمة الجديدة** ، ط1، 2009،دار أسامة للنشر، الأردن ،ص9.

2. د

. عبد الرزاق علي الهيتي: **الصحافة المتخصصة**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1 ، 2011 ، ص 56.

3. د.حمد مصطفى خاطر : **تنمية المجتمع المحلي**، الاسكندرية المكتبة الجامعية، [12]، ، 2000 ، ص

الصحافة الاقتصادية متنوعة فهي أما، صحافة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية – صحافة البيئية ،الصحافة القومية أ والقانونية أو صحافة الدراسات السياسية المختصة أو الدينية، المدرسية ، العلمية ... وصحافة الأطفال وغيرها[13] .

– **الإقتصاد:** لقد ظهر أول مرة لفظ الاقتصاد في العالم و في أوروبا بالذات سنة 1615 ،ثم أنتشر في منتصف القرن 18 عشر حيث تبنته مجموعة من العلماء الأوروبيين للنمو أنفسهم بالاقتصاديين[14]. كان لفظ économie عند الإغريق يعني تنظيم الشروط المادية للمعيشة و إدارة المنزل و الضيعة (ص40) و من المؤشرات التنمية الاقتصادية ما يلي:

– **التنمية:**

أ: لغة : التنمية معناها « النماء» أي الازدياد التدريجي و هناك اختلاف في مفهوم « النمو» Croissauce و مفهوم التنمية Développement فالأول يشير إلى التقدم أو التزايد التلقائي مثل نمو الطفل ، نمو القمح ، نمو المال ، و الثاني و هو التنمية فتعني عمليات غير تلقائية فهي مقصودة تقوم بها المجتمعات لإحداث نمو مخطط له بصفة سريعة في فترة زمنية محددة[15].

ب: اصطلاحا[16]: التنمية هي النمو المدروس على أسس علمية و هي عملية التي تقوم بها المجتمعات بقصد و وفق سياسة عامة لإحداث التطور و التنظيم اقتصادي للمجتمع و بالبيئة. كما هي عملية مجتمعية تراكمية ، الإنسان هو هدفها الرئيسي و هو و سيلتها

1.د فاروق خالد نفس المرجع سبق ذكره ، ص 25.

2. ميشال تودارو : **التنمية الاقتصادية**، ترجمة و مراجعة أ.د محمود حسن حسني و د. محمود وحامد محمود، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر،2006 ، ص 821 .

3. د. إبراهيم حسين عسل: **التنمية في الفكر الإسلامي**، مفاهيم عطاءات، أساليب ط1 ،2006، مؤسسة مجد للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع ، ص 24.

4. الكفري ، مصطفى العبدالله : **التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها**، الحوار المتمدن، العدد: 564،صدرت 8/15/ 2003 و اطلع على المادة في 2013/04/06 موقع الكتروني.

الرئيسية و هو غايتها و هي كذلك إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع بهدف إكسابه الرفاهية و التطور المستمر و تحسين مستوى حياة الأفراد[17] .

و يعرف سعد الدين ابراهيم التنمية بأنها : انبثاق و نمو كل الامكانات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا ، و لهذا التعريف العناصر التالية:

- التنمية عملية داخلية ذاتية [18]
- التنمية عملية ديناميكية ذاتية
- التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاها محددا مسبقا، و إنما تتعدد طرقها و اتجاهاتها بالاختلاف الكيانات و الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان.

– **التنمية المستديمة: الأصل والمعنى اللغوي:**

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً[19]، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco، الذي يعني في العربية لبيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت[20].

---

1. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون: **التنمية ، كيف و لماذا؟**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 1992، ص 12 .
2. عبد الله محمد عبد الرحمان : **التوطين و التنمية في المجتمعات الصحراوية** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003، ص 219 .
3. محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص22.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[1].

- **التنمية المستديمة / المفهوم العلمي:**

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية[21]، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في تقرير برونتلاند على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم[22] وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً.

-**التنمية الاقتصادية[23]**: التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة في الزمن للانتقال من وضع متخلف إلى وضع متقدم، فهي تهدف بالتالي إلى الرفع الدائم في الإنتاج ومنه في الدخل الوطني والفردي الحقيقي، مما يسمح بإعادة توزيعه العادل لتحسين مستوى معيشة

1. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص83. وثيقة الكترونية .
2. انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد مصطفى، **تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة** دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، 13– 2001/2/15م. علي مهران هشام، **العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة**–دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13–2001/2/15م.
3. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي** أطروحة دكتور اهّ غير منشورة، الاكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص 34.

أفراد المجتمع بالقضاء على الفقر والتهميش، وتوفير احتياجات المواطنين من السكن والعمل والصحة والتعليم، كما يجب إحداث تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي بإقامة قاعدة صناعية كبيرة تقود قاطرة باقي القطاعات الإنتاجية الأولية كالزراعة[24] والصناعة والخدماتية كالتجارة والنقل والمالية.

فمن خلال هذا التعريف الشامل والجامع للتنمية الاقتصادية، يمكننا أن نستنتج أن التنمية ما هي في الواقع إلا عملية إصلاحية مستمرة وعلمية تهدف إلى الرقي بالمجتمع حضاريا وماديا، ولا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية في ضل غياب وتقصير في التنمية الاقتصادية.

ثامنا : الدراسات السابقة

إن عرض الدراسات السابقة له أهمية بالغة بالنسبة للباحث، ذلك أن هذه الدراسات تعطي له صورة مقربة من أعمال الآخرين و ما توصلوا إليه في أبحاثهم و التي لها علاقة بالموضوع الذي يدرسه، ونظرا لأهمية هذه الخطوة في البحث تم تلخيص بعض الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا، حيث تعتبر " الخطوة الثانية في تحديد الإشكالية، أي أن الباحث في هذه الدراسة يقوم بقراءة الدراسات التي لها علاقة مباشرة بما يبحثه، بهدف الاستفادة منها من وضع التصميم الهيكلي المتوصل إليها على مستوى أساليب الانجاز، و كذا التعرف على النتائج المتوصل إليها على مستوى كل دراسة من هذه الدراسات السابقة ويحرص أن يكون عملا مكملا لهذه المجهودات السابقة متفاديا في الوقت نفسه تكرار ما سبق إليه غيره لكي لا يفقد عمله.[1]

الدراسة الأولى: **" الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** " للباحث **حشماوي محمد** أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تطور مراحل تكوين النظام الاقتصادي العالمي

1- Kozlowski and Hill, 1998, P.6

الجديد و في مضمون النظام الجديد للتجارة العالمية و تقصى آثاره على طبيعة واتجاهات التجارة الدولية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بالخصوص، و مدى توافقها مع مطالب التنمية لهذه الأخيرة.

للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة إلى العولمة؟
- و ما هي الاتجاهات الجديدة للتجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد وما رافقه من تقسيم عالمي جديد للعمل؟
- و هل سيعمل هذا النظام التجاري الجديد على تسهيل مهمة الدول النامية في تحسين موقعها في التجارة الدولية، أم أنه سيضع أمامها عقبات جديدة علاوة على تلك التي واجهتها في ظل النظام السابق؟

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي لدراسة تطور النظام التجاري في ظل التطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و المنهج التحليلي، لدراسة وتحليل نتائج جولة الأوروغواي و نتائج مختلف المؤتمرات الوزارية و تأثيراتها على اتجاهات و مستقبل التجارة الدولية.

و توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- وجدت الدراسة أن النظام الاقتصادي اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس.

- وجدت الدراسة أن أزمة النظام الرأسمالي نتيجة انهيار نظام بروتن وودز وما نتج عنه من عدم الاستقرار في أسعار و أسعار الصرف و تأثيراتها على تدفقات التجارة والاستثمارات الدولية، فضلا عن أزمة الطاقة (1973-1979) و أزمة المديونية 1982 ، أفرزت مع بداية التسعينات تحولات و تطورات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الراهن. نتيجة ظهور عوامل و خصائص جديدة تعلن عن بداية نظام اقتصادي عالمي جديد.

– وجدت الدراسة أن ميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد تحت إشراف و قيادة منظمة التجارة العالمية يقوم خاصة بعد جولة الأوروغواي على الدعائم و التحولات و التغيرات التالية:

التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز و القيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم و التعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي و ليس عائقا أو قيدا على التجارة الدولية.

– تقليص قدرة الدول النامية على تصميم و تصور سياساتها التنموية المستقلة .

– تناقص دور البلدان النامية في التجارة الدولية و ضعف تدفقات الاستثمارات إليها بسبب المنافسة الشديدة من البلدان المتقدمة و البلدان حديثة التصنيع

– التنسيق المتزايد بين الثالوث الاقتصادي العالمي منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إدارة و تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية خصوصا في مجالات التجارة و الاستثمار الدوليين.

– تآكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها الدول النامية في ظل النظام السابق للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة و خاصة في المنتجات التي كانت تتمتع فيها بمزايا نسبية.

– ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية و أسعار المواد الغذائية خصوصا لاسيما أن هذه الدول هي المستورد الكبير لهذه المواد.

خرج الباحث بالتوصيات التالية:

و توصلت الدراسة إلى أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر للدول النامية من سلوك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام.

و نلخص ذلك في:

– العمل الجماعي و التنسيق المستمر في المؤتمرات الوزارية المنظمة التجارة الدولية للضغط على الدول المتقدمة من اجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من بعض تطبيق قواعد المنظمة و بالمحافظة بالمعاملات التفضيلية حتى تمكن هذه الدول من الانطلاق في إنجاز التنمية التي تتطلب مدة أكبر من مدة الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق.

– الرفع من الكفاءة الإنتاجية لاقتصادياتها و تطوير جودة المنتجات و الضغط على تكاليفها لمواجهة المنافسة في الداخل و التمكن من النفاذ للأسواق الخارجية.

– العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وطنيا و إقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية الاقتصادية مأخذ الجد .

– الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي و التقني و ربط مراكز البحوث و التطوير بالقطاعات الإنتاجية.

الدراسة الثانية: " **كيفية معالجة الصحف الوطنية لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية**" للباحثة **فتيحة أوهايبية**، دراسة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر سنة 2000 .

– استعملت الباحثة في دراستها منهج تحليل المضمون، اهتمت في شق منها بالمميزات الرئيسية لمضامين الإعلام الاقتصادي أي مضامين مختلف الأخبار والمواضيع التي تناولت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال سنة 2000، وقد اختارت الباحثة عينة قصدية ممثلة من الصحف اليومية الجزائرية بمختلف أنواعها الناطقة بالعربية والفرنسية العمومية والمستقلة، وتمثلت مفردات العينة في صحيفة الخبر، صحيفة النصر و صحيفة Liberté. و El. Moudjahid

النتائج التي خرجت بها الباحثة هي:

– فيما يتعلق بالمصادر الصحفية المعتمدة من طرف الصحف اليومية الجزائرية أمرين هما:

- الاعتماد على الصحفيين كمصادر أساسية لجمع الأخبار الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية في الصحف اليومية الناطقة بالعربية.

- عدم إرفاق التوقيع بالموضوع أو الخبر المنشور، أي اعتماد طريقة عدم التوقيع وجعل الموضوع أو الخبر المنشور مجهول المصدر في الصحف اليومية الناطقة بالفرنسية.

- تفسر الباحثة النتيجة الأولى بقلة تكلفة المصدر الصحفي بالنسبة للصحيفة، وقربه من مقرها الرئيسي أو الفرعي مما يسهل اتصالها به، والاجتماع به في الاجتماعات الدورية، أما النتيجة الثانية فترجعها لبعض التحفظات الخاصة بالصحف عندما لا تنشر اسم مصدر الموضوع، أو سقوط الاسم سهوا وبطريقة غير مقصودة من طرف الصحيفة.

- تتضح أهم ملامح العلاقات الاقتصادية الدولية في النقاط التالية:

- التجارة الدولية ويرجع قيامها إلى انتشار ظاهرة التخصص على نطاق عالمي، ومن ثم فإن امتداد مبدأ تقسيم العمل إلى المحيط الدولي هو السبب الأول لقيام التجارة الدولية.

- التبادل الدولي يقتضي تفهمه الإحاطة بأسباب توطن الصناعات داخل الدولة، أو بمختلف العوامل التي تؤدي إلى تخصص منطقة معينة في إنتاج هذه السلعة أو تلك، على أن يجري تبادل السلع بعد ذلك بين شتى المناطق والأقاليم، إذ لا يختلف – من حيث المبدأ– أساس التبادل الدولي أو التجارة الدولية عن أساس التجارة بين مختلف المناطق والأقاليم الجغرافية داخل الدولة، ويرجع قيام التبادل الدولي كما سبق ذكره إلى انتشار ظاهرة التخصص وتقسيم العمل على نطاق عالمي، إذ تميل كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم و الأساليب الفنية لإنتاجها مع مقتضيات الوفرة النسبية لمختلف عوامل الإنتاج لديها.

- ويرجع إقبال بلدان العالم المختلفة على الأخذ بأسباب التخصص إلى ما يرده التخصص الدولي على أطراف التبادل من نفع.

- مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية مثلت حلقة من حلقات سلسلة اهتمام الصحف اليومية الجزائرية بمواضيع وأخبار العلاقات الاقتصادية الدولية، وأهم النتائج بهذه الفئة هي:

- الاهتمام الكبير الذي توليه الصحف محل الدراسة لهذه المواضيع، وهو الأمر الذي بينته مختلف النسب الخاصة بالمجالات المختلفة لهذه القضايا.

- كان الاهتمام بهذه المجالات اهتماما متقاربا في هذه الصحف، حيث أن الدراسة سجلت بأن كل صحيفة أهملت مجالا واحدا فقط من المجالات المختلفة، ولم تكن المجالات المهملة هي نفسها في الصحف الأربعة التي تناولتها الدراسة.

- عدم تطرق الصحف اليومية العمومية للمواضيع التي تمس القضايا الأمنية وأزمة الإرهاب بشكل يظهر ضعف وسائل الدولة في مواجهة هذه الأزمة، وفي أغلب الأحيان تكتفي هذه الصحف بذكر الخبر فقط ولا ترفقه بالتحاليل والتفاصيل التي ينتظر الجمهور معرفتها من الصحف اليومية.

- الحرص الكبير الذي توليه الصحف المستقلة لبعض المواضيع الحساسة، وسعيها إلى عدم الحديث بشكل مباشر عن بعض الأسماء، أو بعض القضايا، ولجوئها إلى القالب الهزلي من خلال الكاريكاتور للتعبير عن هذه القضايا.

- هذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال بعض المقابلات التي أجرتها الباحثة مع بعض الصحفيين.

الدراسة الثالثة: "**الإعلام الاقتصادي**" رسالة ماجستير للباحث **بلقاسم مام** ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام سنة 2004/2003 .

طرح الباحث الإشكالية التالية: إلى أي مدى وفقت حصة " المؤشر" الاقتصادية بشكلها و مضمونها في إرضاء متتبعيها و اطلاعهم على تطورات الساحة الاقتصادية؟ و هل لبت تطلعاتهم، أم أ، المطلوب يتجاوز أدائها؟

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يكشف عن ماهية الظاهرة

المدروسة، و بما أن هذه الدراسة هدفت إلى دراسة الجمهور نزل الباحث إلى الميدان و استعمل كذلك المنهج المسحي و كآدات من أدوات البحث العلمي ، الاستبيان و المقابلة .

لجأ الباحث إلى اختيار عينة قصدية تتمثل في 200 فرد من متابعي حصة المؤشر الاقتصادية . و أجرى كذلك الباحث عدة مقابلات مع القائمين على حصة المؤشر مثل الصحفيين و المحررين و مسوؤلين بقسم الأخبار و قسم البرمجة.

و توصل الباحث إلى الاستنتاجات و التوصيات التالية :

- لقد استنتج الباحث من خلال هذه الدراسة أننا لم نصل في التلفزيون الجزائري إلى صياغة حصص اقتصادية بالمستوى المهني المطلوب و بالأداء المنتظر.

- وجد أن عالم الاقتصاد عندنا في الجزائر مربوط بالعالم السياسي أو مراقب من طرف العالم السياسي مما يجعل التناول الإعلامي للقضايا الاقتصادية رهن ما يرضي المسئولين.

- وجد أن التلفزيون الجزائري لا يولي اهتماما كبيرا للمعلومة أو الإعلام الاقتصادي مقارنة بالأهمية التي تعطى من قبله إلى السياسة و الأنشطة الرسمية.

- الركود و الجمود في القطاعات الاقتصادية و انعدام التنظيم في هذا المجال يمكن لأن يصعب من مهام الوسيلة الإعلامية و خاصة العمومية الثقيلة.

- أما توصيات الباحث فجاءت كما يلي:

- يجب إخراج العمل من إطاره المربع و كسر الطابوهات التي ما تزال تكبل العمل الجريء ، و ذلك بتغيير ذهنية الخطوط الحمراء السلبية بشن معركة ضد الفساد في التسيير و التسيب و الالتفات لواقع المواطن الحقيقي بالتحقيقات.

- تغيير نمط العمل و الاتجاه نحو التحقيقات المعمقة و تغيير إستراتيجية العمل و أهدافه.

- بث مثل هذه الحصص على المباشر، لما فيه من مزايا التفاعلية و الحيوية و الإثارة، مع فتح الاتصالات مع المواطنين و المتخصصين في المجال الاقتصادي لإثراء النقاش.

الدراسة الرابعة: "**معالجة الصحافة اليومية الأردنية للشأن الاقتصادي**" قدمت هذه الدراسة من الباحثة عيدة أبو جامع لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. سنة 2009 .

- كانت مشكلة الدراسة في التعرف على قدرة الصحافة الأردنية الاقتصادية اليومية على القيام بدورها الأساسي المتمثل في توفير المعلومات و الأخبار و التقارير بما يفسر و يوضح و يجد حلولا و يساعد القارئ العادي و المتخصص في استيعاب المستجدات و الأحداث في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بالاستعمال أداة تحليل المضمون و مسح القراء (استبيان موجه لقراء الصحف محل الدراسة) و هي عينة من الصحف الأردنية:(الدستور و الرأي و الغد) تتمثل في 54 عدد اختيرت على طريقة الأسبوع الاصطناعي.

و توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تكتفي الصحافة الأردنية الاقتصادية بوظيفة الإخبار و تقوم بها بشكل جيد من حيث الكم، أما من حيث الكيف فهي تعتني بمجالات و تهمل أخرى.

- ندرة الإعلاميين الاقتصاديين المتخصصين.

- ندرة قواعد بيانات أساسية.

- أما التوصيات فجاءت كالتالي:

- يمكن أن تتدارك كليات الإعلام و الصحافة كافة القصور في الكتابة المتخصصة و من ضمنها الاقتصادية، و رفع مستوى الأداء النوعي من خلال تدريسها في مناهجها و تدريب الطلاب عليها.

- الإكثار من الدراسات التي تعنى بالإعلام المتخصص ووضع أسس للتحقيقات و التقارير الاقتصادية و دراسات تتناول التحليل الكيفي للمجلات المختلفة كل على حدة.

– إعادة ترتيب أجندة الصحف بما يتعلق بما تقدمه هذه الصحف من أخبار اقتصادية للقارئ، و إعادة هيكلة الاستثمار و المؤسسات الإعلامية.

الدراسة الخامسة: دور الصحافة الليبية المحلية في التوعية بقضايا التنمية البشرية: دراسة مسحية للمضمون والجمهور والقائم بالاتصال" **رسالة دكتوراه** مقدمة من طرف الباحث ، **محمد موسى المنفي**."(القاهرة، قسم الصحافة والنشر كلية الإعلام جامعة القاهرة, سنة 2007).

أجرى الباحث دراسة وصفية ميدانية تحليلية على عينة مكونة من 5 صحف ليبية محلية هي: الراية الخضراء, الشط, الجماهير, أخبار بنغازي, البطنان، وذلك بأسلوب التحليل الشامل لمضمون تلك الصحف في الفترة من 2004/1/1 حتى 2005/12/31 وأجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية طبقية مكونة من 400 مبحوث من الجمهور من مناطق:طرابلس, بنغازي, مصراتة, الزاوية, البطنان كما أجريت دراسة ميدانية بأسلوب المسح الشامل للقائمين بالاتصال وعددهم 84 مبحوث.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- كانت مواد الرأي في مقدمة الأشكال الصحفية التي استخدمتها الصحف الليبية في معالجتها لقضايا التنمية البشرية.
- إن أكثر قضايا التنمية البشرية المنشورة على صفحات الصحف الليبية كان كتابها من غير المتخصصين في ذلك المجال.
- جاء مضمون المادة الصحفية المتعلقة بقضايا التنمية البشرية اتجاها إيجابيا بالدرجة الأولى.
- من أبرز الأهداف التي سعت المادة الصحفية المنشورة عن التنمية البشرية إلى تحقيقها: المشاركة في عملية التنمية, توسيع فرص الإنتاج, تحقيق التنمية البشرية الشاملة.
- إن أكثر اهتمامات الجمهور كانت بمجالات التنمية البشرية المتعلقة بالمجال الاجتماعي.

- ضعف الدور الذي تقوم به الصحف المحلية في التوعية بقضايا التنمية البشرية لأفراد المجتمع الليبي المحلي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

كان لابد علينا من إدراج دراسات في الاقتصاد حتى نلم بموضوع دراستنا من كل جوانبه ، و من مراجعتنا للدراسات السابقة وجدنا أنها خلصت كلها إلى مجموعة من النقاط التالية:

– أجمعت الدراسات السابقة أن للإعلام دورا مهما في ترتيب أولويات الأخبار الاقتصادية.

– لاحضنا أن تقريبا كل الدراسات في هذا المجال استعملت أسلوب تحليل المضمون.

– تآكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها الدول النامية في ظل النظام السابق للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة و خاصة في المنتجات التي كانت تتمتع فيها بمزايا نسبية.

– العمل على بناء قوة اقتصادية ذاتية وطنيا و إقليميا بإعادة هيكلة اقتصادياتها لأخذ التنمية الاقتصادية مأخذ الجد.

– أجمعت الدراسات السابقة على أن الصحفي الاقتصادي يلعب دورا مهما في تحديد نوع و شكل المعلومات الاقتصادية التي تطرحها الصحف.

– الاعتماد على الصحفيين كمصادر أساسية لجمع الأخبار الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية في الصحف اليومية الناطقة بالعربية.

– أنه كان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية اهتماما متقاربا في هذه الصحف، حيث أن الدراسة سجلت بأن كل صحيفة أهملت مجالا واحدا فقط من المجالات المختلفة، ولم تكن المجالات المهملة هي نفسها في الصحف الأربعة التي تناولتها الدراسة.

– الإكثار من الدراسات التي تعنى بالإعلام المتخصص ووضع أسس للتحقيقات و التقارير الاقتصادية و دراسات تتناول التحليل الكيفي للمجلات المختلفة كل على حدة.

- إعادة ترتيب أجندة الصحف بما يتعلق بما تقدمه هذه الصحف من أخبار اقتصادية للقارئ، و إعادة هيكلة الاستثمار و المؤسسات الإعلامية.

- بينت نتائج الدراسات السابقة بضرورة تمتع الصحفي الاقتصادي بالكفاءة و المهنية العالية .

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

الإعلام والتنمية الاقتصادية المستدامة

المبحث الأول : الإعلام التنموي

- **مفهوم الإعلام التنموي و علاقته بالصحافة المكتوبة**
- **دور و ا نظريات لإعلام التنموي**
- **أنواع وخصائص الإعلام التنموي**
- **وظائف و أهداف الإعلام التنموي**

المبحث الثاني: الإعلام الاقتصادي، أهميته وظائفه وأنواعه

- **الإعلام الاقتصادي المفهوم و الأهمية**
- **أنواع و وظائف الإعلام الاقتصادي**
- **دور الإعلام الاقتصادي في التوعية و عملية التنمية**

المبحث الثالث: الصحافة الاقتصادية

- **تاريخ الصحافة الاقتصادية**
- **سمات و مستويات الصحافة الاقتصادية**
- **وظائف الصحافة الاقتصادية**

المبحث الرابع : الصحافة الاقتصادية المكتوبة الجزائرية

- **الإعلام الاقتصادي في الجزائر**
- **الوسائل الإعلامية العامة والمتخصصة:**

  مشاكل وعراقيل الإعلام الاقتصادي

المبحث الخامس: التنمية المستدامة المؤشرات و الأهداف

- **ماهية و مؤشرات التنمية المستدامة**
- **أبعاد التنمية المستدامة:**
- **أهداف التنمية المستدامة**
- **جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:**

المبحث السادس: التنمية الاقتصادية ، نظرياتها و علاقتها بالبيئة

- **مفهوم التنمية الاقتصادية:**
- **نظريات التنمية الاقتصادية**
- **التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية**
- **علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية**

المبحث السابع: المقاربة النظرية في العلاقة بين العلوم الاقتصادية وعلوم الإعلام والاتصال

- **المقاربة الاقتصادية في تناول الإعلام والاتصال**

المبحث الثامن: بطاقة فنية لصحيفة الوطن

- **التعريف بصحيفة الوطن**
- **شكل و مضمون جريدة الوطن**
- **النشريات الجهوية**
- **الملاحق الأسبوعية و التذكيرية**
- **مطبعة الوطن**

المبحث الأول: الإعلام التنموي

يعد الإعلام من أهم أدوات التنمية بمختلف أنواعها، إذ أنه هو من يخلق تلك الثقافة التنموية في أوساط المجتمع عن طريق انتهاجه لسياسة إعلامية توعوية، توجه السامع أو القارئ أو المشاهد إلى فعل أو القيام بأنشطة تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام. و لقد أضحى الإعلام قوة اقتصادية مهيمنة و عاملا حاسما من عوامل التنمية الحقيقية في مختلف لأنحاء العالم[1] .

يعتبر الإعلام في أغلب دول العالم الصناعية مرآة واقعية دقيقة للشأن العام والخاص هذه الدول حتى أصبح يعرف بالسلطة الرابعة، و أدى الإعلام الاقتصادي والتنموي دوراً متنامياً ومهماً لتقدم مسيرات دول عدة وتطوير أدائها بكفاءة واضحة، ولا يخفى على الجميع أن الاقتصاد الجديد هو في واقع الأمر نتاج المحصلة الفكرية البشرية التراكمية، فيما أصبح يطلق عليه رأس المال البشري والذي يشكل فيهالإعلام عنصر ا حيويا. فالإعلام التنموي هو " عملية يتم من خلالها إرسال مادة أو رسالة تنموية معينة إلى المتلقي، مع النتائج المترتبة على ذلك، وهذا بالضرورة يتضمن التفاعل، لأن مهمة الاتصال بأنه يقوم بنقل المعاني عن طريق الرموز من المرسل إلى المرسل إليه[2].

المطلب الأول ماهية الإعلام التنموي:و علاقته بالصحافة المكتوبة:

أولا: ماهية الاعلام التنموي:

تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال الإعلام حول تعريف الإعلام التنموي فمنهم من يرى بأنه (المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة

1- خلفاوي شمس الضيات : **دور الإعلام في تحقيق التنمية**، أستاذة بجامعة باجي مختار عنابة ، المجلة العلمية المحكمة **الحقيقة** لجامعة أدرار، ديسمبر 2011 ، ص 02.

2- محمد كحط عبيد الربيعي، **الدور الثقافي للقنوات الفضائية العربية**، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك،2007، ص 26 ، تم الإطلاع على المادة على الرابط: http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters-1473.html2010/11/14

في معالجة قضايا التنمية) بينما يعرفه آخرون بقولهم) الإعلام التنموي فرع أساسي ومهم من فروع النشاط الإعلامي يعمل على إحداث التحول الاجتماعي بهدف التطوير والتحديث، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا)[1].

فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلامًا واقعيًا، يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تنموية، مثل، تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات و تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء و الإبداع و توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد و المجتمع و تصفية بناء التبعية و إبطال مفعول آلياتها و تكوين قاعدة لإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية و دائمة و التأكيد على ضرورة الترابط بين الجهد و المكافئة و توفير الاحتياجات الأساسية و تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية[2].

ثانيا: علاقة الإعلام التنموي بالصحافة المكتوبة:

تلعب الصحفية كوسيلة من وسائل الإعلام، دورا أساسيا وفعالا في عملية التنمية، لاسيما وأن الصحف والمطبوعات تعتبر الوحيدة من بين الوسائل الإعلامية التي تسمح للقارئ بالسيطرة على ظروف التعرض، كما تتيح له الفرصة لكي يقرأ الرسالة أكثر من مرة[3].

كما أن الصحف قادرة على الوصول إلى أبناء المجتمع المحلي، كما أنها مخطط لها أن تصل إلى قادة الرأي العام في المجتمع المحلي، ولهذا تعتبر عاملا ومؤثرا ومحركا للتنمية.[4]

ثالثا: دور الإعلام التنموي في إشراك المواطن بعملية التنمية:

---

1. د. بسيوني إبراهيم حمادة: **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام**، القاهرة، وثيقة الكترونية، ص23 .
2. خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة**، مصر، الدار الجامعية، 2007 ، ص 158 .
3. شكري، عبد المجيد، **الاتصال الإعلامي والتنمية**، دار العربي للنشر، القاهرة، ط1، 1995، ص85.

يمثل الإعلام التنموي عنصرا مهما وحيويا وفاعلا في المجتمع يشتمل على تحقيق أهداف وغايات سياسيةو اقتصادية و اجتماعية وإعلامية و يسعى إلى المهمات الأساسية لملامسة حياة الناس والتصدي للظواهر السلبية والفساد المالي و الإداري كما نراه هذه الأيام في معالجة قضايا الفساد في شركة سونطراك و بنك الخليفة و التهريب ...الخ.

تبرز أهمية الإعلام التنموي في المجتمع من خلال إسهامه في عملية التنمية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. فهو يقوم بمراقبة البيئة و تجميع و توزيع المعلومات المتعلقة بها في خارج و داخل المجتمع، أي يجعل الأخبار في متناول الجميع [1] برصد ومتابعة المخططات التنموية ونشر وتفعيل الوعي الفردي في المشاركة الفاعلة والهادفة و قد أضاف "دي فيلار" مهمة أخرى إلى هذه المهام و هي وظيفة الرقابة الاجتماعية و توزيع الأدوار و تنسيق الجهود [2]. وتمتلك وسائل الإعلام التنموية مسؤولية المساهمة في عملية التنمية، وخاصة بعد أن أصبحت وسائل للتأثير في الأفكار والسلوك والاتجاهات، ووسائل مساعدة في التعليم والتوجيه والتثقيف، ونشر الأفكار المستحدثة.

تقع على عاتق الإعلام التنموي مسؤولية التحليل و التفسير و التعليق على الأحداث في البيئة و توجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث فهو الذي يوجه الرأي العام و بدون الرأي العام لا تستطيع الحكومات في الدول الديمقراطية أداء مهامها لأنه يجب وجود قدر من الإجماع أو الترابط و لا يمكن لهذا الترابط أن يتحقق بدون اختيار و تقييم و تفسير للأنباء بواسطة وسائل الإعلام مع التركيز على ما هو أكثر أهمية في المجتمع.[3] يعمل الإعلاميين التنمويين على تعزيز قدرات الإعلام لتقديم تغطية أكثر عمقا و تحليلا لقضايا التنمية التامة ليستفيد منها ليس فقط القارئ و المشاهد و المستمع و لكن أيضا المشاركة في إنضاج مفاهيم تنموية نابعة من التحديات المرتبطة بالمواطنين والابتعاد قدر المستطاع عن المفاهيم

1. فضيل دليو: **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 69 .
2. محمد منير حجاب: **الإعلام و التنمية الشاملة**، مصر ، دار الفجر للنشر و التوزيع، 1998، ص 33 .
3. خلفاوي شمس الضيات : **دور الإعلام في تحقيق التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 05

المستوردة ونشرها كما هي من دون تطويرها لتصبح ملائمة للواقع المحلي كما تساعد التقنيات الحديثة على تنمية وتطوير هذا الدور وتحسين أدائه. إن الإعلام التنموي هو إعلام مسؤول عن طرح القضايا وتوجيه الرسالة وتوضيح الأهداف، ويدعو إلى التغيير من خلال التثقيف والتوعية، ومن خلال خطط وبرامج معدة بعناية وبتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، ويعتمد على نقل المعلومة والخبر ونشر الآراء بشكل موضوعي،وإعداد التحاليل [1].

يتميز الإعلام التنموي بأنه يمتلك رؤيةواإستراتيجية تنموية وتفكير علمي وقدرة على استخدام التقنيات الحديثة، فهو يعتمد على وسائل مهنية عالية الدقة تتوفر لديها الشروط اللازمة لإنجاح العملية التنموية، و توسيع الآفاق عن طريق إعطاء الفرد الفرصة ليرى و يسمع عن أشياء لو يراها و أن يعرف معلومات لم يكن يعرفها من قبل[2].

للإعلام التنموي مسؤولية في توسيع رقعة الحوار الخاص بالخطة و تقديم البيانات و المعلومات الدقيقة و الوافية للجماهير ، فقد ثبت أن اشتراك الأفراد في مناقشة أي موضوع و اقتناعاتهم بما يتخذ من قرارات يزيد من مشاركتهم الايجابية و تعاونهم مع القيادات المسؤولة في إنجاح الخطة و التغلب على المشكلات[3].

المطلب الثاني: نظريات الإعلام التنموي:

تستند نظريات الإعلام التنموي على الأسس العلمية لنظريات الإعلام بالتزاوج مع نظريات التنمية المتنوعة، وهذا التزاوج في الأساس خلق العديد من نظريات الإعلام التنموي، من أهم هذه النظريات :

أولا: نظرية ولبر شرام[4].Wilburn schraum

1. د. منير نوري و بارك نعيمة: **أجهزة الإعلام التنموي و دورها في حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية ، رقم 02، 2008 ، ص 50 .
2. حسن عماد مكاوي، سامي شريف: **نظريات الإعلام**، القاهرة ، دون ذكر دار النشر ، 2004 ، ص 68
3. خلفاوي شمس الضيات : **دور الإعلام في تحقيق التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص13 .
4. علي عجوة: **الإعلام وقضايا التنمية**، مرجع سبق ذكره ، 2004، ص4

تنطلق هذه النظرية من دور وسائل الإعلام في التنمية من خلال الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في المحيط الذي تعمل فيه، ويربط شرام بين الواقع و تركيز وسائل الإعلام والاتصال[1]، وبالتالي الخدمات الإعلامية التي تقدمها في المدن الكبرى ويوجد نقص شديد في المدن الهامشية أو الأرياف والقرى، وحسب شرام فهذا الأمر موجود في المدن الكبرى والهامشية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

يدعو شرام إلى إجراء أبحاث إعلامية في الدول النامية من أجل زيادة المعلومات والدراسات المختلفة عنها ولمعرفة الإمكانيات الإعلامية المتوافرة فيها وهي تهدف إلى :

- توضيح الرؤيا في كل ما يتصل بعملية الاتصال وفعاليتها.
- لا تستطيع البلدان النامية إنفاق أموال على حملات غير ناضجة بسبب عدم وجود معلومات وأبحاث.
- جمهور وسائل الإعلام في الدول النامية متنوع الفئات والأحوال ويصعب التنبؤ بردود أفعاله.
- وسائل الإعلام الحديثة تحتاج إلى البقاء وعلى صلة بجماهيرها والجماهير في الدول النامية تتحول بسرعة.

يلح ويليام شرام على وظائف الإعلام في علاقتها بالتنمية الوطنية و على هذا فهو يخرج على الطريقة التقليدية في تصنيف وظائف الإعلام و يرى أن للإعلام وظائف أساسية هي كلها ترمي الى التعجيل بالتنمية و هذه الوظائف هي[2]:

- **وظيفة الاكتشاف**[1]: بفضل وسائل الإعلام يكتشف سكان البلاد النامي أنماطا و سلوكا اقتصاديا غير الذي ألفوه و يكتشفون بذلك طرقا تنموية جديدة تدفعهم في غالب الأحيان إلى تغيير سلوكهم. أو على الأقل إلى الاحتكاك بالطرق الجديدة في التنمية[2].

1. د. اسامة بن صالح حريري: **تهيئة الدور للإعلام لتنمية الوعي لدى الجماهير**، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، موقع على الانترنيت.www.minshawi.com:2011/05/04.
2. د. زهير احدادن ، **مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2002، ص 85 .

- **وظيفة التشاور**: هو تبادل الآراء حول الأفكار و القضايا و الناس و المنظمات و الحركات و ألفات النظر للقضايا و الموضوعات الهامة و العمل على إضفاء الألفة و الشرعية على الأفكار[3] .

- **وظيفة سياسية**: الإعلام هنا يبلغ الناس رغبة السلطة في التغيير و في التنمية و يشرح هذه الرغبة حتى يقتنع العقل بها. و يجب حينئذ على السلطة أن تبحث عن تحقيق هذا الاقتناع.

- **وظيفة تربوية**: هذه الوظيفة مكملة للوظيفة الأولى، فالإعلام يعطي للجمهور نماذج من التنمية للاقتداء بها، و هو يعد العدة لتقبل التغيير، لأنه يخلق في الجمهور تعطشا لمزيد من المعرفة و للتغلب على الجهل[4].

ثانيا : نظرية دانيل ليرنير: Daniel Lerner

ينطلق دانيل ليرنر في نظريته حول العلاقة بين التحضر ووسائل الإعلام من مقدرة الإنسان على التقمص الوجداني، هذه المقدرة التي يعتبرها إحدى الخصائص الأساسية اللازمة للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. التقمص الوجداني حسب ليرنير هو القدرة على تخيل حياة أفضل وهذه القدرة تمثل خبرة أساسية ينبغي توافرها في الإنسان الحديث الذي يعيش الحياة الحديثة. يؤكد ليرنير على العلاقة بين التمدن ومعرفة القراءة والكتابة من جهة، وبين معرفة القراءة والكتابة والتعرض لوسائل الإعلام من جهة أخرى، ويعتبر أن التمدن هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

نظرية ليرنير في الأصل تكونت اثر النتائج عن خلاصة أبحاث تحليلية أجريت في 73 دولة ومنطقة في الشرق الأوسط وأهم نتائجه :

---

1. كرم شلبي: **معجم المصطلحات الإعلامية**، القاهرة، 1989
2. ويلبر شرام، **أجهزة الإعلام و التنمية الوطنية**، ترجمة محمد فتحي، القاهرة، 1970.
3. خلفاوي شمس الضيات : **دور الإعلام في تحقيق التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص06
4. مرجع سبق ذكره، 2002، ص 86 .

- أن الناس الأكثر اتصالا بالعالم الخارجي هم أكثر استعدادا لقبول التغيرات الاجتماعية.

- الاتصالات ومعرفة تجارب الآخرين تساعد على تسهيل التغيرات الاجتماعية[1].

- يوجد توافق بين انتشار التعليم وتطور وسائل الإعلام والاتصال والنمو الاقتصادي والحضري.

- كلما زاد معدل الدخل القومي للفرد ونمت المدن وزاد التصنيع زادت معه مطالعة الصحف وكثرت وتنوعت وسائل الإعلام. يعتبر ليرنير أن التمدن يزيد الحاجة للإعلام وهو قاعدة الانطلاق لتطوير وسائل الإعلام.

المطلب الثالث: خصائص و أنواع الإعلام التنموي:

أولا: خصائص الاعلام التنموي:

يتمتع الإعلام التنموي ببعض الخصائص الهامة و التي تميزه عن باقي أنواع الإعلام نذكر منها أنه :

•**إعلام هادف:** يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية، فهو يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لغرض إنجاح الخطط التنموية كما ويهدف بالدرجة الأساس إلى تعزيز قدرات الجمهور من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه.

•**مبرمج ومخطط شامل ومتكامل** : يرتبط بخطط التنمية ومصالح المجتمع، فهو إعلام شامل يرتبط بنواحٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية، ويسعى إلى إقناع الرأي العام بضرورة التغيير الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية[2].

1. بدر، أحمد: **الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتطويع والتنمية**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 120.

2. حسن عماد مكاوي، سامي شريف: **نظريات الإعلام**، القاهرة ، دون ذكر دار النشر ، 2004 ، ص 68

•**إعلام متعدد الأبعاد، واقعي و متفتح:** حيث تتعدد أبعاده لتشمل الأبعاد الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ويستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى و هو إعلاماً واقعياً في أسلوب معالجته لمسائل المجتمع وطرحها ويعبر عن هموم الناس وتطلعاتها وقابلاً لمسايرة القضايا المستجدة، يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة[1].

•**إعلام حديث متطور و متعدد الوسائل:** يستخدم لإعلام التنموي أساليب مشوقة و حديثة و وسائل متعددة لغرض تحقيق دوره التنموي أهمها : التلفزيون، الإذاعة، الصحافة مطبوعة، الصحافة الكترونية، اللقاءات المفتوحة مع الجمهور المستهدف، الإصدارات المطبوعة أو المسجلة، البطاقات البريدية المصورة، المطويات، الأفلام قصيرة، الملصقات، الملفات، الجداول الزمنية،الكتيبات، المعارض.[2].

ثانيا: أنواع الإعلام التنموي

هناك نوعين من الإعلام التنموي وهما:

•**الإعلام الجماهيري:** والذي يشمل وسائل الإعلام الجماهيري مثل: الصحافة المكتوبة، صحافة الالكترونية، إذاعة و تلفزيون.

• **الإعلام المباشر:** أي الإعلام الصادر من منظمات المجتمع المحلي والذي يشمل لقاءات مفتوحة مع أفراد المجتمع المحلي (المستهدف) وإصدارات مطبوعة أو مسجلة، و لقاءات تحسيسية مباشرة[3].

المطلب الرابع: : وظائف و أهداف الإعلام التنموي:

أولا: وظائف الإعلام التنموي

يقوم الإعلام التنموي بمجموعة من الوظائف والمهام، منها:

1. د. راسم محمد الجمال: **الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة**، القاهرة، 2006، ص 120.
2. د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام لساموك: **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، بغداد، نسخة الكترونية .2011.
3. **بدر، أحمد : الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتطويع والتنمية. مرجع سبق ذكره، ص 80.**

•يقوم بوظيفة الرقابة على البيئة و المحيط: [1]والتوعية والإرشاد والتثقيف، والإخبار فهو يقوم بنشر المعرفة التنموية بين أفراد المجتمع وتزويد بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن التنمية وشروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام واختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب، وتشجيع الجمهور للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلاتهم[2].

•استخدام أساليب مشوقه: من أجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية وكل ما يخص القضايا التنموية، بطريقة تعمل على خلق التواصل التنموي في أوساط المجتمع الواحد من جهة وبين الأجيال المتعاقبة من جهة أخرى بنقل القيم من المواطنين الحاليين إلى المواطنين القادمين من أجل استمرارية العملية التنموية، لأن الصحافة هي الفكر و الرأي و الخبر ، و هي تمتلك إمكانيات هائلة من التنوع في مخاطبة مستويات متعددة من القراء[3].

•يعمل على توسيع الآفاق الفكرية: ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيماً ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة، فنظام الاتصال هو أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل.

•يقوم بالتعليم: حيث يقوم بتعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التنمية، ترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية عملية إنسانية حضارية ونسبية و دعم التعليم و التدريب في المجال التنموي ونشر الأفكار المستحدثة .

•تقديم قيادة الإدارة الحكومية: لشعبها لبث أفكارها ومعتقداتها وخطوات عملها و بعث الطموح والتطلع إلى حياة أفضل وإيجاد مناخ فكري يحفز الناس على التغيير والتطور.

---

1. **د. صالح خليل أبو أصبع: الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر ، الأردن،ط 1 ، 2009، ص140 .**
2. **مرجع** سبق ذكره، ص 141
3. د. محمد علي البدوي: **دراسات سوسيو إعلامية**، دار النهضة العربية، لبنان، ط 1 ، 2006 ، ص 45 .

•البحث الحثيث عن مكامن الخلل: الذي يعتري المجتمع، سواء في بعده البيئي، أم التعليمي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، أم التنظيمي، وما إلى ذلك، فلا يكتفي الإعلام التنموي بوصف المشكلة، وإنما مدعو إلى التنقيب في العوامل المؤدية إليها، ثم تقديم الحلول الناجحة والممكنة لها.

•التأثير في اتجاهات و مواقف الأفراد :و الجماعات و اجتذاب مستويات متعددة من الكتاب و المفكرين و المعلقين ، لجعلهم أكثر استشعارا بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية و أكثر استعدادا للمساهمة في حلها. و في هذا الشأن يمكن لوسائل الاتصال بأساليبها ورسائلها تعديل و تغيير المفاهيم و السلوكيات السلبية إلى مفاهيم و سلوكيات إيجابية[1].

•وظيفة أوشيما للإعلام التنموي: يقول بأن لوسائل الإعلام صفة المضاعف المؤدي إلى التنمية الإنتاجية و تتميز المجتمعات النامية بأنها في عجلة من أمرها و لهذا فهي تحتاج إلى نظرية للتنمية الاقتصادية و إلى سياسة للاتصال تشرح كيفية اللحاق[2].

•تركيز الاهتمام: تركز وسائل الإعلام اهتمام الملايين من الأفراد على نفس الموضوع مما يساعد على خلق مناخ لتبادل الآراء بين السكان و بالتالي خلق مناخ الذي يؤدي إلى التنمية الشاملة[3].

ثانيا: أهداف الإعلام التنموي

تتنوع أهداف الإعلام التنموي من مجتمع لأخر وفقا للظروف التي تحيط بكل مجتمع، إن الهدف العام للإعلام التنموي يتمثل في التأثير على الجماهير ومحاولة إقناعهم وتوعيتهم بأهمية التنمية وضرورة الإسراع بها. ويهدف الإعلام التنموي بالدرجة الأساس إلى :

1. د. محمد علي البدوي: **دراسات سوسيو إعلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 46 .
2. خلفاوي شمس الضيات : **دور الإعلام في تحقيق التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص06.
3. حسن عماد مكاوي، سامي شريف ، **نظريات الإعلام** ، مرجع سبق ذكره، ص 07

- إيجاد وسائل اتصال فاعلة و قادرة على حمل الرسالة الإعلامية ونشرها إلى ابعد المستويات وتخاطب كافة شرائح المجتمع[1].
- خدمة قضايا المجتمع ويسعى في تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الحيوية ويسهم أيضاً في ترسيخ الوعي الحقيقي بالتنمية القائم على المصارحة وتقديم الحقائق ومن ثم تبني الخطط التنموية اللازمة.
- تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي، ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية [2].

أن أي إعلام لابد له من أهداف يعمل من أجلها، ولكي يحقق صفته التنموية لابد له من تبني أهداف تحمل في جوهرها ودلالاتها مسؤولية المجتمع الذي ينشط في هذا الإعلام، هذا ويمكننا أن نحدد هنا بعض الأهداف الأخرى المشروعة للإعلام التنموي و من أهمها التالي[3]:

- فهم و إدراك ما يحيط بالإنسان من ظواهر وأحداث.
- نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر.
- تنمية الحس الوطني والقومي لدى المواطنين.
- كشف الأفكار الهدامة والداعية إلى تعميق التخلف في المجتمع.
- تنمية الحس الديمقراطي وممارسة الديمقراطية.
- التركيز على دور الشباب وقضاياهم.
- التركيز على الإحساس بالمال العام وتقديره والحفاظ عليه.

---

1. حجاب، محمد: ***الإعلام والتنمية الشاملة***. مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص 142 .
2. جمال جاسم محمود: **دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، دمشق، 2004، ص 2 (نسخة الكترونية).
3. د. أديب خضور: **الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين**، دمشق،2000 ، ص 05. (نسخة الكترونية).

يتبين أن الهدف الأساسي من الإعلام التنموي هو التدخل النشيط الإيجابي لتعزيز قدرات كافة أفراد المجتمع المحلي من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية القضايا التي تشغل المجتمع الذي يعيشون فيه[1].

1- د. بسيوني إبراهيم حمادة: **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام**، القاهرة، 2008 ص 20.

المبحث الثاني : الصحافة المتخصصة:

تبذل الصحافة العامة جهدا لتحقيق سبق صحفي في نشر موضوعات ذات طبيعة اقتصادية، ولكن هذا السبق لا يلغي دور الصحافة المتخصصة التي حافظت على دورية الإصدار الأسبوعي أو الشهري، لأن لديها الوقت الكافي لتناول تلك الموضوعات بطريقة أكثر عمقا وتحليلا.

إن إمكانيات وقدرات محرري الصحف المتخصصة على تفسير وتحليل تلك الوقائع تفسيرا علميا متخصصا يرفع من أسهمها المالية في السوق العامة، وفي مكانتها السوق الصحفية على السواء.

المطلب الأول : ماهية و نشأة الصحافة المتخصصة:

أولا: مفهوم الصحافة المتخصصة:

درج على تعريف الصحافة المتخصصة بأنها الصحيفة أو المجلة أو الدورية التي تبذل أكبر قدر من اهتمامها لفرع واحد من الفروع والتخصصات التي يهتم بها نوع محدد من القراء، بحيث يدور كل نشاطها حول جمع الأخبار والتحليلات وكتابة المقالات والتحقيقات التي تدور حول هذا الفرع، وقد توجه الصحيفة المتخصصة نسبة محدودة من اهتمامها إلى موضوع غير الموضوع الذي تخصصت فيه، كأن تكون مجلة تعنى بالأدب وتكتب موضوعا واحدا من بين عشرات المواضيع عن السياسة وهذا الاستثناء لا ينفي عن الصحيفة اعتبارها متخصصة[1].

---

1. جمال جاسم محمود: **دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، نفس المرجع سبق ذكره، ص 06 .

ويرى الدكتور فاروق أوزيد أن الصحافة المتخصصة تقوم على ركيزتين أساسيتين هما[1]:

الأولى: المادة الصحفية المتخصصة.

الثانية: الجمهور المتخصص من القراء.

وفي ضوء هذا التصور نكون إزاء نوعين من الصحف المتخصصة هما[2]:

النوع الأول: صحف تقدم مادة متخصصة لجمهور متخصص من القر اء، فالصحيفة النسائية أو الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو الاقتصادية تعرض مادة صحيفة متخصصة لقراء متخصصين وهي تتوجه لقطاع أو شريحة اجتماعية.

النوع الثاني: الصحف التي تتولى مادة متخصصة لجمهور عام من القراء، كالصحف الرياضية أو الصحف الفنية، حيث تقدم مادة صحفية متخصصة لجمهور عام غير متخصص ولكن بموضوع متخصص.

ويدخل في النوع الثاني من الصحافة غالبية الصفحات المتخصصة في الصحف العامة مثل الجرائد اليومية العامة والمجلات الأسبوعية العامة.

ومن هذه الزاوية فإن الصحافة المتخصصة ومفهومها يشمل كلا من الصحف المتخصصة والصفحات المتخصصة في الصحف العامة.

ثانيا : نشأة الصحافة المتخصصة في العالم[3]:

1- بدر، أحمد : **الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتطويع والتنمية**، المرجع سبق ذكره، ص 87 .

2– د. عبد الرزاق علي إلهيتي، **الصحافة المتخصصة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط1. ص

3– د. عبد الرزاق علي إلهيتي، **الصحافة المتخصصة**، مرجع سبق ذكره، ط1. ص

وثقت الدراسات الإعلامية التاريخية المختلفة أن أول مجلة متخصصة علمية ظهرت في فرنساعام 1665م باسم "العلماء" وكان ذلك في عصر النهضة، وهذا يدل أن ظهور الصحافة المتخصصة جاء متوازيا مع الظروف في العصر الذي نشأت فيه، ولهذا يمكن اعتبار القرن التاسع عشر هو المرحلة الحقيقية الجديدة لظهور الصحافة المتخصصة بأشكالها وأهدافها الجديدة، فظهور الملاحق عن الصحف الكبرى في فرنسا يمثل بداية جديدة للصحافة المتخصصة.

فقد أصدرت صحيفة الفيجارو le figaro الفرنسية والتي أنشأت عام 1825م ملاحق باسمla gagette figaro programmes ومثل abonnes أي جريدة المشتركين التي كانت توزع مجانا مع الصحيفة، وتخصصت في رسوم وباترونات تصميم الأزياء، ثم صدرت بعد ذلك figaro literature وهي صحيفة أسبوعية تطورت بعد ذلك فأصدرت صحيفة كل شهرين باسم alloum du figaro وفيها من تصاميم "الموضات والأزياء" الكثيرة.

أما في بريطانيا فقد كانت الحركة الثقافية متوازنة ومتساوية، فقد بدأت الصحافة فيها متخصصة ممثلة في صحيفة التايمز التي أنشأت عام 1785م، واختار مالكها "جون والتر" الذي كان يعمل تاجرا وابتدع أن يكون الإعلان هو مادته الوحيدة، وأن يكون قراؤه هم رجال الاقتصاد والأعمال، وبالتالي فالصحيفة لم تكن تنشر سوى أخبار السوق المالية وحركة السفن البحرية والإعلانات التجارية، ثم تطورت في بداية القرن التاسع عشر وبدأت تنشر مقالات في السياسة والأدب والفن وأخذت تهتم بالشؤون العسكرية[1].

أما في الو.م.أ فقد بدأت الصحافة متخصصة بإصدار صحيفة في المستعمرات عن طريق بنجامين هاريس Benjamin Harrish وكان قد غادر انجلترا لنشره صحيفة سرية ثم

1. فتحي الهويدي: **الإعلام الاقتصادي**، دراسات لمجموعة من الباحثين ألقيت في الندوة حول الإعلام الاقتصادي، تونس، مارس 1992، ص 12. نسخة الكترونية.

وصل إلى بوسطن عام 1660م، حيث نشر صحيفة جديدة سماها الحوادث العامة الأهلية والأجنبية[1].

إن تعدد المجلات المتخصصة في الو.م.أ دعا جون ر.ريتينز إلى أن يقسمها إلى أربعة أنواع رئيسية وهي[2] (الزراعة، الأعمال، المستهلك، المجلات الدينية) وكل واحدة منها لها فئات فرعية بحيث تشير الدراسات أن عدد الصحف المتخصصة فاقت 8000 دورية تغطي أكثر من 600 تخصص في مجالات متعددة.

وقد ذكر الدكتور صلاح عبد اللطيف في كتابه "الصحافة المتخصصة" نقلا عن تقري "باكرايد" الذي صدر عام 1987م أن عدد الصحف المتخصصة في العالم بلغ 70800 دورية موزعة على 542 تخصصا[3].

ثالثا : الصحافة المتخصصة في العالم العربي:

ظهرت في أوائل القرن العشرين الصحف الدينية الإسلامية كوسيلة لإثارة المسلمين لمجابهة الاحتلال الأجنبي، وتذكيرهم بتاريخهم وبطولاتهم واستنهاض الهمم، فمثل هذه الصحف لم تكن دينية في توجهاتها بقدر ما كانت صحفا وطنية سياسية وثقافية.

وفي أوائل القرن العشرين ظهرت صحف أدبية متخصصة مثل "التكيت والتكليت" التي أصدرها عبد الله النديم عام 1881م، ووصفت بأنها صحيفة وطنية أسبوعية أدبية فكاهية، ومجلة "المقتطف" وهي علمية وأدبية تنشر طرائف العلم والأدب والتاريخ.[1]

1- رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**، المجلة التونسية للاتصال، العدد 25، ص 7.

2- Nicolepot' **Allocution d ouverture de la journée" science Télévision**" 22 novembre 2001،"Aux science، citoyens"، actes de le journee، Association Science et Télévision،85،rue du faubourg، Poissonnière 75010،Paris، P.4

3- robert solman : **information économique clé de la prospérité** édition hachette, p 15.

ويصدر في الدول العربية الآن عدد من الصحف المتخصصة التي تفوق عدد الصحف العامة، ومن أهم المتخصصات في الصحافة العربية صحافة الأطفال والصحافة النسائية والصحافة الدينية والصحافة الرياضية والصحافة الأدبية والمهنية القطاعية.

كذلك بدأت تظهر في السنوات الأخيرة الدوريات المتخصصة في القضايا الفكرية والسياسية، وتصدر إما عن نقابات أو اتحادات أو مؤسسات اقتصادية، وقد اضطرت بعض الدول والمؤسسات إلى إيقاف صدور مجلات متخصصة لأسباب اقتصادية لمحدودية المشتركين والإعلانات التجارية فيها[2].

المطلب الثاني : مستوياتالصحف المتخصصة و أسباب انتشارها:

أولا: مستويات الصحف المتخصصة[3]:

للصحف المتخصصة عدة مستويات وفقا لمستوى القارئ و لمتطلبات المتلقى و لتخصص المرسل أو القائم بالاتصال و نذكر من هذه المستويات الثلاثة أنواع التالية:

المستوى الأول: ما نجده في الصفحات المتخصصة في الصحف اليومية العامة والمجلات الأسبوعية العامة، فهذه الصفحات موجهة للقارئ العام الذي غالبا ما يحصل على ثقافته من خلال ما تنشره وسائل الإعلام من الصحف اليومية والأسبوعية.

1- عبد الوهاب الرامي، أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والإتصال بالرباط(المغرب): **دور وسائل الإعلام السمعية والبصرية، في نشر الثقافة العلمية والتقانة**، وثيقة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والبحث العلمي، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، تونس 2004، ص 18 .

2- [2] France Anthonioz **: En France , Presque le desert**, Dossiers de L'audiovisuel science et télévision 31،p13.

3– يحي اليحياوي : **عشر حقائق عن الواقع الإعلامي العالمي السائد** . محاضرة، مدرسة علوم الإعلام، الرباط. تم الإطلاع على المقالة بتاريخ 2/13 /2009على الرابط : http://www.elyahyaoui.org/dix_verites.htm

المستوى الثاني: في الصحافة المتخصصة الأسبوعية أو الشهرية(مثل الملحقات الصحفية)، تقدم مادة متخصصة للقارئ متوسط الثقافة والذي لا يكتفي بما تنشره الصحف العامة اليومية أو الأسبوعية.

المستوى الثالث: الصحف العلمية المتخصصة قد تكون شهرية أو فصلية أو نصف سنوية، وهي صحف تتابع نشر أحدث الأبحاث والدراسات الحديثة التي وصل إليها التقدم في كل تخصص، وهذه الصحف موجهة إلى القارئ المتعلم ثقافة تخصصية عالية وقد تكون بديلا عن الكتاب و تنشرها الجامعات و مخابر البحث و الجهات المخول لها.[1]

ثانيا: أسباب انتشار الصحافة المتخصصة:

من المهم أن نذكر العوامل والأسباب التي ساعدت وأدت إلى ظهور الصحافة المتخصصة وانتشارها حتى أصبحت ظاهرة جديرة بالبحث في مجال الدراسات الإعلامية ويمكننا أن نحددها فيما يلي[2]:

- التطور الصناعي والتكنولوجي والعلمي.
- ظهور المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء وظهور الإذاعة والتلفزيون وتنوع برامجها.
- انتشار الصحافة الشعبية.
- ظهور صحافة الأقليات.
- دخول المرأة عالم الصحافة.
- النمو الاقتصادي ليمتد إلى الصحافة.

1- يحي اليحياوي : **عشر حقائق عن الواقع الإعلامي العالمي السائد** مرجع سبق ذكره، ص 14 .

- انتشار التعليم وزيادة السكان.

وتتجسد وظائف الصحافة المتخصصة بالتالي:

- عرض الأخبار والمعلومات الدقيقة والتفصيلية حول مواضيع محددة تهم شريحة محددة من الجمهور سواء كانوا متخصصين أو لهم اهتمامات حول المواضيع بما يحدث لهم الفائدة العلمية أو العملية، ويندرج في هذا النوع من الأخبار والمعلومات ما تنشره الصحف والمجلات المتخصصة في مجال العلوم والتكنولوجيا والفكر والأدب، بحيث يمكن أن تقوم الصحيفة أو المجلة المتخصصة بدور الكتاب أو النشرات العلمية أو المحاضرة العلمية.

- تقديم المساعدة في التربية والتثقيف وتمضية الوقت بطريقة مفيدة تنمي القدرات الذهنية والمعلوماتية وخاصة بالنسبة لصحافة الأطفال والشباب وذلك من خلال تقديم أفكار مستحدثة وتوسيع المدركات وتشجيع الرغبة في العلم والابتداع والابتكار.

- تزويد القراء بآخر تطورات العصر الذي يعيشونه في مختلف أنحاء العالم وذلك بنشر أحدث الأبحاث والاكتشافات في مجال التخصص سواء كانت اكتشافات علمية أو أعمالا فنية حديثة أو ما يستجد من نشاطات في مجالات الرياضة بفنونها المختلفة والتطورات العلمية بأقسامها المتعددة.

- إفساح المجال والفرصة للخبراء والمتخصصين للتلاقي مع القراء وتقديم ما لديهم من معلومات وخبرة وبما يحدث فائدة أكبر، وعدم الاقتصار على الصحفيين الذين يطلون على عمومية الموضوع الذي يكتبون فيه، وهذا لا يلغي دور المحرر بل يصيغ صحفيين وفقا لنوع الصحافة وتخصصها.

- تطوير فنون الإخراج الصحفي وأساليبه، إذ أن كل تخصص يحتاج إلى نموذج أو أسلوب إخراج يلائمه، فإخراج مجلة نسائية يختلف عن إخراج مجلة من نوع آخر، فلكل نوع

من هذه المجلات أسلوبها وفنونها الخاصة سواء من ناحية استخدام الصور والألوان وعدد الأعمدة وغير ذلك من الأساليب الإخراجية الخاصة[1].

تبعا للوظائف الخاصة بالصحافة المتخصصة فإن لها أدوارا أساسية تتولاها في المجتمع وتتمثل في[2]:

- الارتقاء بالتخصص وهذا يساعد على تقدم العلم نفسه ومجالات المعرفة.

- تبني المبدعين في مختلف العلوم وتشجيعهم في نواحي الحياة والاستفادة منهم في تقدم المجتمع.

- إظهار الأنشطة والأبحاث التي يقوم بها المختصون في مختلف المجالات وهذا يرفع الطاقة الإنتاجية لديهم ويعود بالتالي على المجتمع بالفائدة والتقدم.

- تنمية ملكة الكتابة عند المتخصصين والعمل على النهوض بالمجتمع في الخارج عن طريق طرح النماذج التي حققت تقدما وانجازا في مجالات العلوم المختلفة.

- تطوير طرق البحث وتجاوز الروتين الذي يحبط أي عمل جاد وتنموي.

- الرقي بمستوى الخدمات المقدمة وتطوير البيئة والسير بطريق التنمية في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي المعاصر[3].

1- هيا إبراهيم الجوهر: **الإعلام والخبر العلمي**، صحيفة الاقتصاد الالكترونية، 2009/3/18، العدد 5637 تم الإطلاع على المقالة بتاريخ 2010/9/27على الرابط : http://www.aleqt.com/2009/03/18/article_205739.html

2- السيد أحمد مصطفى: **الإعلام المتخصص**، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

3- السيد أحمد مصطفى: **الإعلام المتخصص**، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

المبحث الثالث: الإعلام الاقتصادي: الأهمية الوظائف والأنواع

لقد أصبح الإعلام الاقتصادي طريقة لرؤية الأشياء وأكثر من أنه مجموعة مواد معالجة، فهو الآن لم يعد يشكل مسألة المختصين فحسب، بل توقف عن هذا ليصبح مشكلة الجمهور الواسع[1].

لم يعد مجرد الفيض من المعلومات الذي ينساب فيما بين الأخصائيين فحسب وإنما هو أيضا اتصال بل تواصل مع جمهور المستثمرين والمدخرين على اختلاف أنماط تفكيرهم وضروب سلوكهم ومستويات ثقافتهم

المطلب الأول: الإعلام الاقتصادي الماهية و الأهمية:

أولا: ماهية الإعلام الاقتصادي:

فيما يرى الباحث Robert Solman أن الإعلام الاقتصادي "يرجع إلى معلومات من أصل خاص يبني من خلالها أصحاب المال والأعمال نشاطاتهم.

إن الإعلام الاقتصادي أصبح يندرج ضمن الحاجات الضرورية للإنسان سواء كان فردا أو مسئولا أو صاحب مؤسسة باعتباره طرفا متدخلا في عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار أو مواطنا تهمه مصالح بلده فحسب.

الملاحظ أن تحديد مفهوم الإعلام الاقتصادي ليس أمرا هينا طالما أن هذا الاختصاص يشمل أجناسا مختلفة من الإعلام ويشمل هذا المفهوم علم الاقتصاد وظواهر التبادل والسياسة المنتهجة في هذا المجال.[2]

ينطلق الأستاذ محمد حسن بهلول في تعريفة للإعلام الاقتصادي من الإنتاج كموضوع العلاقة الاجتماعية بالنسبة لأي نشاط اقتصادي فيقول:" إنه المعلومات التي يستخرجها

1- رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**، المجلة التونسية للاتصال، العدد 25، ص 9.

2- رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**، المجلة التونسية للاتصال،مرجع سبق ذكره، العدد 25، ص 12.

الإنسان كنتيجة موضوعية لنشاطه القائم على الإنتاج، ويضيف بناءا على ذلك بأنه الوظيفة الإعلامية التي تحدد وتقيس وتوصل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من طرف من يستخدمون هذه المعلومات"[1].

هذا ما يجعل النشاط الاقتصادي يسير على هدى من نظام معلوماتي يحفظ للتخطيط مصداقيته ويجعل الجمهور العريض على بينة من الأوضاع الاقتصادية محليا وخارجيا.

وإجمالا يمكن أن نقول أن الحديث عن الإعلام الاقتصادي لم يعد حديثا عن أرقام الاستثمار أو استقراض البرامج التي تتناول مواضيعها الاقتصاد، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى الجهد اليومي الذي تبذله وسائل الإعلام على اختلاف اختصاصاتها في تغطية الحدث الاقتصادي وفي تبليغه للجماهير العريضة.

ثانيا: أهمية الإعلام الاقتصادي:

ما انفك الاهتمام الاقتصادي وخاصة في فترات الأزمنة والتوترات الاقتصادية يتزايد على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال مختلف الخطب العلمية والصحفية والسياسية، ذلك أن الإعلام الاقتصادي بات يشكل أحد مواقع إشكالية التنمية الاجتماعية وخاصة في الدول السائرة في طريق النمو[2]، ورهانا لمواصلة التطور والتفوق والسيطرة على الميكانزمات الاقتصادية للدول المتقدمة، وهو ما يبرز التسارع بل التنافس من أجل الحصول على المعلومة التي باتت المحرك الرئيس لدواليب الاقتصاد العالمي الراهن[3].

إن المؤسسات المالية والاقتصادية أحوج ما تكون إلى نظام من المعلومات محكم في بنائه ناجع في تسييره يوظف وسائل الإعلام وأدوات الاتصال حديثة التوظيف الأمثل لإدراك

1- نفس المرجع السابق، ص 15

2- مصطفى حسن، **نحو مقاربة نظرية الاتصال والإعلام الاقتصادي**، دراسة نشرت في كتاب الإعلام الاقتصادي، مجموعة دراسات ألقيت في ندوة الإعلام الاقتصادي بتونس، مارس 1992، ص 39.

3- منى الحديدي و د. سلوى إمام: **الإعلام والمجتمع**، القاهرة، لم تذكر دار النشر، 2006، ص 75.

غاياته، لأن النصف الثاني من القرن العشرين شهد انفجارا وتطورا سريعا مذهلا لطرق جمع المعلومات واستغلالها.[1]

– يعتبر الإعلام الاقتصادي مشهرا وكاشفا للمعطيات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي، مما يتيح فهم ذلك المحيط والإحاطة بمختلف المشاكل والرهانات والتطورات.

– يعرف بمختلف المكتسبات ويجلب الانتباه لنقاط الضعف والعراقيل التي تقف في وجه السير الإيجابي للجهاز الاقتصادي[2]، وتظهر هذه الأهمية خاصة بالنسبة لرجال الأعمال والمسئولين على القطاعات والمستثمرين الذين هم في حاجة ماسة إلى إعلام دقيق وموضوعي يوفر لهم المعلومة الثابتة والمتخصصة التي تمكنهم من أخذ القرار المناسب والاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب.[3]

المطلب الثاني: وظائف و أنواع الإعلام الاقتصادي

يسعى الإعلام الاقتصادي بالاختلاف أنواعه إلى تأمين عدة وظائف منها:

أولا: وظائف الإعلام الاقتصادي:

يقوم الإعلام الاقتصادي مثله مثل الإعلام السياسي أو الاجتماعي أو التربوي بالعديد من الوظائف الهامة نذكر منها:

1. **الوظيفة التوعوية:** هي الوظيفة التلقينية أو التبسيطية حسب العائلات، وهذه الوظيفة تكتسي أهمية خاصة في المجتمعات النامية التي تقلصت فيها نسبة المطالعة وإمكانيات اللجوء إلى الكتاب أو المصدر المختص، ومن هنا تظهر أهمية التبسيط والوضوح في

1– رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**، المجلة التونسية للاتصال، العدد 25، ص 14.

2– فتحي الهويدي، المرجع السابق، ص 4 .

3– نفس المرجع السابق، ص 15.

الكتابة والعمل الإعلامي في الميدان الاقتصادي الذي يتطلب مراعاة مستويات القراء والمستمعين والمشاهدين.[1]

2. **الوظيفة الإعلامية:** لتعريف بمختلف المكتسبات ومختلف الفرص الاستثمارية وتطورات الساحة الاقتصادية، وهذه الوظيفة إضافة إلى أنها موجهة إلى عموم الجمهور فهي تتوجه بصفة أكثر خصوصية إلى رجال الأعمال والمسؤولين على القطاعات والمستثمرين الذين هم في حاجة ماسة إلى إعلام دقيق وموضوعي يوفر لهم المعلومة الثابتة والمتخصصة التي تمكنهم من أخذ القرار المناسب والاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب.[2]

إن تحقيق أهداف التنمية والتطور يتطلب إعلاما اقتصاديا متطورا يوضح ويفسر السبيل للمستهلكين وللمنتجين ولأصحاب القرار الاقتصادي على حد سواء، كما يتطلب إعلاما يكون ملتصقا بالواقع وبمشاغل المواطنين والمؤسسات التي أصبحت الفاعل الرئيسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يستجيب لمتطلبات التفتح الاقتصادي ويقلص الهوة الموجودة بين الإدارة والمستثمرين ومصالح الرقابة في شفافية أكبر.[3]

3. **وظيفة تنشيطية:** وذلك بربط الصلة ما بين مانعي القرار ورجال الأعمال والمؤسسات والمواطنين أو المستهلكين، ومنهج الحوار هذا ركيزة أساسية في المشاركة الفعالة لمختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الاقتصادي وإثراء الجهود الجماعية بالمساهمات الفردية أو الجماعية[4]، مما يسهم في تقليص التباعد بين مختلف القطاعات الإنتاجية وإحداث التكامل الذي من شأنه سد الثغرات وتجاوز العقبات والرد على متطلبات العمل الجيد للجهاز الاقتصادي.

1- جمال جاسم محمود: **دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، دمشق، 2004، (نسخة الكترونية).

2- إسلام عبد العزيز: **الإعلام التنموي**، موقع على الانترنيت

3- Group de chercheurs : information financière et collectives locales, 1er édition imprimeur dunod, paris France, 1994, p 50

4- فتحي الهويدي: **الإعلام الاقتصادي**، مجموعة دراسات ألقيت في ندوة الإعلام الاقتصادي في تونس، مارس 1992، ص 15

ثانيا: أنواع الإعلام الاقتصادي

في غياب دراسات نظرية معمقة حول الإعلام الاقتصادي وتصنيفاته وأنواع، وحسب اطلاعنا المتواضع حول هذا الموضوع، ارتأينا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإعلام الاقتصادي تختلف بينها وسائل وأهداف ممارسات هذا الإعلام ويوضح من خلال هذا التصنيف المجال الذي تجري فيه دراستنا والنوع الذي نعنيه بالدراسة، وهذه الأنواع الثلاثة هي كما يلي:[1]

1. الإعلام الاقتصادي داخل المؤسسة:

هو جملة النشاط والعمل الاتصالي والمعلومات المتنقلة بمختلف أشكالها داخل البورصات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية، والاتصال الإداري الخاص بإدارة الصفقات ومختلف العمليات الاقتصادية، والذي تتحدد أطرافه بجمهور المستثمرين والمسيرين والمدخرين والمتعاملين في الحقل الاقتصادي على اختلاف أنماطهم ومستوياتهم، فالمؤسسة المالية كما سبقت الإشارة إليه هي "أحوج ما تكون إلى نظام من المعلومات محكم في بنائه ناجع في تسييره يوظف مختلف أدوات الاتصال الحديثة لإدارة العمليات الاقتصادية"[2].

ويفيد هذا الإعلام في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة داخل المشاريع، و اتخاذ قرارات البيع والشراء داخل البورصات، ويساعد على القيام بمختلف الوظائف المتابعة للنشاط الاقتصادي من صياغة المخططات وإجراءات التنظيم والرقابة والمتابعة.

على أساس هذا العمل الإعلامي يتعامل الاقتصادي مع الآخرين في مجال عمله ويمكنه من بناء تصوراته للمستقبل، ويوجه سير عمله وفق الأهداف المبرومة.

بقدر ما تكون المعلومة الاقتصادية متداولة بشكل واسع بين الأشخاص سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، بقدر ما يكتسب رجل الاقتصاد قدرة واسعة على التحكم في العملية

1- Source:http://www.swalif.net/softs/newreply.php?do (accessed 14-02-2013)

2- رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**، المجلة التونسية للاتصال، العدد رقم 25، ص 9.

الاقتصادية ويجب في كل الأحوال أن تكون المعلومة الاقتصادية صحيحة وسليمة، لأنها تساعد على تكوين رأي] صائب في قضية من القضايا أو مشكلة من المشاكل.[1]

2. الإعلام الاقتصادي في المؤسسات الإعلامية:

وهو النوع الذي يهمنا في دراستنا هذه، ويتعلق الأمر هنا بجملة الممارسات الصحفية باختلاف الأشكال الفنية للتحرير واختلاف المؤسسات الإعلامية تلك الممارسات الصحفية المتعلقة بسير النشاط الاقتصادي، بغرض التعريف أو عرض موقف أو مشكل اقتصادي موجود وهذا العمل الإعلامي هو نتيجة تاريخية لعمل الأفراد والجماعات في المجتمعات الإنسانية ونشاطاتهم الاقتصادية والتجارية، ليعرف انتشارا واسعا في القرن الماضي مع توسع اقتصاديات الدول والرهانات التي تطرحها التنمية، فأصبح العنصر الاقتصادي هو المحدد لقوة الأمم والشعوب[2]، وهو ما واكبه تطور في الجانب الإعلامي وأًصبح الاقتصاد مادة دسمة لوسائل الإعلام بمعالجة مواضيع الصفقات الهامة وعرض كبرى المشاريع، وإعلام الجمهور الواسع بتفاصيل تلك العمليات الاقتصادية، هذا إضافة إلى الأهمية التي توليها الدول لشرح برامجها ورهاناتها الاقتصادية لإضفاء الشفافية في التسيير إضافة إلى ما يتميز به القطاع الاقتصادي من المشاكل والفضائح التي تعد هي الأخرى مادة هامة لوسائل الإعلام[3].

كل ذلك أدى إلى تخصص وسائل إعلام بأكملها (صحف وقنوات تلفزيونية) في الاقتصاد أو الإعلام الاقتصادي ووجود نشرات ونشريات وأقسام خاصة بالاقتصاد.

1- فرنسيس بال، جيرار ايميري، **وسائط الإعلام الجديدة**، عويدات للنشر والطباعة، ط.1، بيروت، 2001، ص 132-133.

2- عمار بكار، **فرص نجاح إعلام بديل من القارئ للقارئ محدودة**، جريدة العرب الاقتصادية، العدد533 ، ص 21.

3- Source: http://www.mysearch.com/jsp/cfg_redir2.jsp?ido 18-02-12

4- [3]رضا مثناني، **دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية**: مرجع سبق ذكره، ص 11

المطلب الثالث : دور الإعلام الاقتصادي في توعية المستهلك و إشراكه في عملية التنمية:

تتناول الصحافة الاقتصادية الموضوعات من زاوية المستهلك، و ذلك لتوعيته و اشراكه في عملية التنمية المستدامة التي هو هدفها و مبتغاها ، حيث نجد الناس يستعملون الكثير من السلع مما يشبع احتياجاتهم اليومية ومعظمها مستورد، والسؤال: من أين تأتي هذه الأشياء؟ ومن منتوجاتها؟ ومستوردها؟ ومن المستفيد من ذلك؟ ولماذا يقبل الناس على اقتنائها أو استهلاكها؟ لابد أن المحرر سيكشف من هذه الأسئلة التي يوجد خلفها ما يثير اهتمام القراء، وعند التوسع أكثر سيكتشف كيفية تأثير عادات الإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري للبلد المستهلك و البلد المنتج على الاقتصاد الوطنى.

أولا: الإعلام الاقتصادي و توعية المستهلك:

يظهر دور الإعلام الاقتصادي في توعية المستهلك و إرشاده و إخباره في و إشراكه في عملية التنمية عدة أوجه:

أ: في شرح مختلف تطورات الواقع الاقتصادي والذي يتسم في كثير من عملياته بالتعقيد، تلقينها له بشكل مبسط وواضح، ويظهر هذا خاصة في المجتمعات النامية والتي تتقلص فيها نسبة المطالعة وإمكانيات اللجوء إلى الكتاب، المجلة المختصة أو الحواسيب أو الإنترنت، ومن هنا تظهر أهمية الكتابة الواضحة المبسطة التي تراعي مستويات القراء والمستمعين والمشاهدين، وفي الوقت نفسه نتمسك بالمقاييس العلمية والأمانة المهنية[1].

ب: يعمل على ضمان الحقوق الاقتصادية للمواطن بحمايته من كل الممارسات الاقتصادية المنافية للقانون من الاحتكار والغش وعدم توفير المعايير المطلوبة في التسيير،

1- فهد مسفر الدوسري، **الإتصال العلمي عند الباحثين العرب في العلوم البحته**، مرجع سبق ذكره، ص 160

وذلك من خلال ما يقدمه من تحقيقات وتحاليل ومتابعات لمختلف الملفات والظواهر في الميدان الاقتصادي.

ج : يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية مشاركة واسعة من قبل المواطنين في العمليات التنموية، سواء أكان ذلك من حيث قدرتهم على المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم، أو المحيط الذي يعيشون فيه، أو مساهمتهم الإبداعية في تنمية مجتمعهم.

لا تقع مسؤولية تفعيل آليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية على عاتق السلطات الحكومية فقط، بل تمتد إلى منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص و الباحثين ، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية ككل، وضمن إحساس عال بالمسؤولية تجاه المجتمع، ومن هنا يأتي الدور المميز لوسائل الإعلام في إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في القرارات التنموية التي تهمهم، وتهم مستقبل أجيالهم[1].

2- حمود بن عبد العزيز البدر الإعلام العلمي، نحو إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة العلمية، بحث مقدم للملتقى الثقافي العلمي نظمته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

المبحث الرابع : الصحافة الاقتصادية:

نبذة تاريخية عن ظهور و ترعرع الصحافة الاقتصادية:

كان الاهتمام بنشر الأنباء الاقتصادية مبكرا في الصحافة الأوروبية وذلك عندما اهتمت بعض المؤسسات بإعلام زبائنها بالأنباء التي تؤثر على الاقتصاد الأوروبي، إضافة إلى الرغبة في مساعدة العائلات والتجمعات التجارية والصناعية في الوصول بعضهم إلى بعض وإقامة التكتلات الاقتصادية، وكانت هذه هي رسالة الإعلام الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى.[1]

بدأت الصحف البريطانية ومنذ عام 1700م تنشر إعلانات تجارية معظمها يتعلق بالعمل والعمال وحركة الأسواق، وكثير من إعلانات السلع والخدمات المعدة للبيع، كما ظهرت في تلك الفترة إعلانات عن بيع الكتب والروايات، واللافت أن هذه الكتب كانت تعرض وتباع من قبل كتابها.

وقد ظهرت أول نشرة أسعار في صحافة العالم عام 1750م، حيث قدمت الصحف أسعار السلع المتوفرة في الأسواق العالمية والمحلية، وبتوسع دائرة الضرائب على المستعمرات وظهور قانون 1765م البريطاني القاضي بفرض ضرائب على الصحف المطبوعة والورق المستعمل من قبل أصحاب المطابع والمحامين الخاص بكتابة وثائقهم القانونية، نشرت الصحف ردود الفعل الغاضبة على هذا القانون لإثارة الرأي العام على الحكومة البريطانية المركزية، وكان طبيعيا أن تتباين مواقف الصحف من هذه المسألة، فقد وقفت بعض الصحف إلى جانب هذا القانون وأيدته وأضحى مجالا للتعليق والسجال الصحفي على الضرائب ومجالا للأخبار والتحليلات الاقتصادية.

1- د. عبد الرزاق علي إلهيتي، **الصحافة المتخصصة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط1. ص

وفي عام 1793م ظهرت صحيفة هامدين Hampden Journal وهي أول صحيفة اقتصادية أمريكية.

وتركز عمل واهتمام الصحف على موضوعات الاقتصاد في القرن الثامن عشر وعلى أشكال التأثير على سياسة الدولة الإدارية والتشريعية في الشؤون الاقتصادية والتجارية، واقتراح حلول لتلافي التأثيرات غير المرغوبة والقيام بعملية الضغط من خلال توجيه السياسيين لاتخاذ قرارات مخططة ومدروسة تجاوزا لهذه التأثيرات غير المرغوبة.

وفي منتصف القرن 19 توسعت مساحة الأخبار الاقتصادية في الصحف، وطورت صحف وول ستريت wall Street وهيرالد Herald أقسامها المالية وأفردت صفحات للمال والأعمال، وكانت المقالة النى نشرها بينيت Bennett في أيار عام 1835م المرتكز والسبب في مضاربات البورصة والمؤتمرات السرية لعقد الصفقات التجارية في أسواق المال، حيث شرح فيها أسباب ومبررات ارتفاع أسعار الأسهم وانخفاضها.

وشاركه في العام نفسه "توماس برينتس ليتل" من خلال شروعه بنشر عمود مالي في صحيفة هيرالد، واستمر في عرض أفكاره الاقتصادية، ويعتبر في نظر الكثيرين مؤسس علم الاقتصاد الأمريكي الذي انطلق في عام 1852م.

اتجهت أخبار الاقتصاد إلى منحى آخر بتأسيس وكالة "روتير" خدمة لهذا النوع من الأخبار في عام 1849م، والتي كان لها أكبر الأثر في تطوير العمل الصحفي عموما وقدمت نموذجا للعمل الصحفي في المجال الاقتصادي وما زالت تقوم بدورها الريادي في عالم الإعلام الصحافة، وأنشأ "تشارلز واد" و"إدوارد جونز" و"تشارلز بريجستريزر" وكالة أنباء في أمريكا تهتم بالشأن الاقتصادي في عام 1882م، وكانت تلك قفزة نوعية حذت حذوها وكالات أخرى قدمت دفعا مهما في هذا المجال.

ظهرت مع بداية عام 1915م المؤتمرات الاقتصادية الأسبوعية التي نظمها المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وفي العقد الثالث من القرن الماضي تلقى مراسلو صحيفة "وول ستريت" هبات ورشاوى من بعض المستثمرين للكتابة الإيجابية الترويجية حول بعض الأسهم ما من شأنه رفع سعرها في السوق المالي، وقد فضح أمر هذه الرشاوى في عام 1932م أثناء جلسة استماع للكونغرس الأمريكي أثناء نقاش انهيار أسعار الأسهم المالية والأزمة الاقتصادية.[1]

وأصدر "هيل وإم ساكرو Heal & M.Scalars مجلة « The Business Week » "اقتصاد الأسبوع" في عام 1929م، ولم يتوقعا أن العقد التالي سيشهد تراجعا للصحافة الاقتصادية كجزء من تراجع الأسواق وما سمي بالكساد الكبير.

وتعد الفينايشال تايمز البريطانية والأهرام الاقتصادي المصرية من أبرز الصحف المتخصصة في المجال الاقتصادي وأكثرها شهرة، ونظرا لأن مثل هذه الصحف أصبحت واسعة الانتشار فإنها قد أصبحت تهتم بالأخبار السياسية ذات التأثير الاقتصادي تأثيرا مباشرا، ويعتبر قراءة هذا النوع من الصحافة من المختصين في الشؤون الاقتصادية والخبراء وذوي الاهتمام بالقضايا التجارية والاستثمارية وجميع الشؤون المتعلقة بهذا النوع من النشاط.[2]

يساعد علم الاقتصاد على فهم الطريقة التي ينسق بها المجتمع بين إمكانيته و حاجاته، فلإنسان سواء كان مستهلكا أو منتجا أو مستثمرا فانه يواجه باستمرار قضية اتخاذ قرارات اقتصادية مختلفة. ذلك أن الموارد الإنتاجية محدودة، في حين أن حاجات و رغبات الإنسان متجددة و متعددة، و عليه فان الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بما يحقق أكبر قدر ممكن من

1- د. عبد الرزاق علي إلهيتي، **الصحافة المتخصصة**، نفس المرجع سبق ذكره، ص

2- عبد العزيز شرف ، **نماذج الاتصال في الفنون والإعلام والتعليموا دارة الإعمال** ،القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2003 ،ص 198

الحاجات هو أساس علم الاقتصاد، فهو علم الاختيار بين البدائل وقد لخص سام ويلسن المجالات التي يغطيها علم الاقتصاد بما يلي.[1]:

- الفعاليات التي تتعلق بالإنتاج و التبادل بين الأفراد.

- اتجاهات الأسعار و الإنتاج و مستويات البطالة و التشغيل و أثرها على مستوى الاقتصاد العام.

- علم الاختيار بين البدائل ضمن الإمكانات و الموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع و خدمات.

- تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع و بين الدول[2].

- تعد الوسائل الإعلامية من بين القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات المتعلقة بهذه المجالات و بمعنى آخر ، هي مصدر من المصادر التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا المجال.

- **المطلب الأول: مستويات و وظائف الصحافة الاقتصادية:**

أخذت الصحافة الاقتصادية مكانة قوية في عالم الصحافة حيث أصبحت هي الأكثر أهمية في حياة الناس لما للأثر الاقتصادي من أهمية في الحياة العامة للمجتمع و قد عرف إسماعيل إبراهيم الصحافة الاقتصادية[3] على أنها:" تلك التي تهتم بالمضمون الاقتصادي بكل قضاياه الرئيسية و الفرعية ، و تركز عليه بشكل مباشر، و على تأثيراته المختلفة على جوانب الحياة المتعددة . و تتسم بأنها جادة تتعامل مع مضمون جاد ، و تعتمد بشكل

1– د.محمد سعيد محمد، **الإعلام والتنمية**، مرجع سبق ذكره، 1988، ص 323.

2- عبد العزيز شرف ، **نماذج الاتصال في الفنون والإعلام والتعليموا دارة الإعمال** ،القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2003 ،ص 198 .

3– إبراهيم، محمد: **الصحافة والتنمية السياسية**. القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. 1998.

أساسي على البيانات و المعلومات و الأرقام و الإحصاءات، و هي تتخطى الحدث إلى تحليله و تفسيره و ربطه بغيره من الأحداث و المتغيرات و المتسببات و النتائج[1].

أولا: مستويات الصحافة الاقتصادية

قسمت مستويات الصحافة الاقتصادية تبعا لتقسيم الصحافة المتخصصة الى المستويات التالية[2]:

- الأبواب و الصفحات الاقتصادية في الصحف العامة مثل الجرائد اليومية، و الجرائد الأسبوعية و المجلات العامة.
- الصحف الاقتصادية العامة و هي الجرائد و المجلات التي تركز بشكل أساسي على المادة الاقتصادية و تتوجه إلى جمهور عام من القراء العاديين المتنوعين في خصائصهم و سماتهم العمرية و المهنية و التعليمية و الجنسية. و غالبا تصدر أسبوعية أو نصف شهرية.
- الصحف الاقتصادية المتخصصة و تتوجه إلى جمهور متخصص من الدارسين و الباحثين و الأكاديميين في مجال الاقتصاد و معظم ما ينشر فيها هي عبارة عن دراسات علمية أكاديمية.

ثانيا: وظائف الصحافة الاقتصادية

إن وظيفة الصحافة الاقتصادية هي نفسها وظيفة الصحافة بشكل عام إلا أنها تكون أكثر عمقا في مجال تخصصها. و قد حددت عدة مهام للصحافة الاقتصادية تتمثل في:

- تغطية الأحداث الاقتصادية بشكل دقيق و صحيح و شامل.

1- بلقاسم مام : **الاعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام و الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص

2- أبو جامع منى: **معالجة الصحافة الأردنية للشأن الاقتصادي**،دراسة تحليلية رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2009 ، ص 62

3- أبو زيد فاروق: فن الخبر الصحفي، ط5، مصر، عالم الكتب، 2011 ، ص 20

– تقديم الخلفيات و التفسيرات التي يوضح الأحداث الاقتصادية و تضعها في سياقها الصحيح و السليم.

– طرح كافة الآراء حول القضايا الاقتصادية و مساعدة القراء من خلال النقاش على تكوين رأي عام و فهم سليم لهذه القضايا.

– تقديم المادة التي تساعد القراء على التعرف على كيفية الوصول الى المعلومات و الخدمات المتاحة في المجتمع من خدمات صحية و سياحية و استهلاكية و تعليمية و صيانة والحصول على قروض و الائتمان... إلى غيره[1].

– حث الجماهير و تعويدها على المشاركة في ادارة مجتمعها و المساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل يجعلها مشاركة في القرار السياسي و الاقتصادي.

– الإسهام في دعم قضايا التنمية الاقتصادية و الشاملة للمجتمع في كافة المجالات و ذلك من خلال تقديم جميع المعلومات الصحيحة و الكاملة التي تكفل مشاركة[2] .

– تقديم المادة التي تساعد القراء على التعرف على كيفية الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع من[3] ، استهلاكية و صحية و تعليمية و صيانة ...الخ.

– حث الجماهير و تعويدها على المشاركة في إدارة مجتمعها و المساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل يجعلها مشاركة في القرار السياسي.

المطلب الثاني : سمات الصحافة الاقتصادية العربية:

1- هادي نعمان الهيتي ، **اشكالية المستقبل في الوعي العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ص 163.

2– الرابطة الولائية للفكر و الإبداع ، أسماء مطوري :**الثقافة البيئية الوعي الغائب** ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008 ، ص 109.

3– المرجع السابق الذكر، ص10 .

4– [3]المرجع السابق الذكر، ص11 .

أولا: سمات الصحافة الاقتصادية في العالم العربي:

من خلال تصفح الدوريات الاقتصادية العربية يمكن تسجيل عدد من الظاهرات نذكر منها ما يلي :

- اهتمام الأجهزة والمؤسسات الحكومية والجهات الرسمية بالصحف وما تنشره من موضوعات، فتبادر للرد والتعليق والتوضيح، وإن كانت معظم الردود تتجه نحو التسويغ لا التفسير، مما يضطر محرري الصحيفة لإعادة التعقيب مرة أخرى على الردود الواردة.
- غياب اهتمام الفعاليات الاقتصادية وعدم عنايتها فيما ينشر، وقد يفسر ذلك لعدم إيلاء هذه الفعاليات أهمية للصحافة وبالتالي ما تكتبه هذه الصحيفة، إن ما يفسر بأنها تستمد شرعيتها من صناع القرار السياسي وتعويلها عليه أكثر من تعويلها على الرأي العام، أو على الأقل ضعف تأثير الصحافة في توجيه صناع القرار الوجهة المرغوبة، أو توجيه الصحيفة نقدها للقطاع الحكومي على نحو أكبر من توجيهه للقطاع الخاص، مما يجعل هؤلاء بمنأى عن سهامها.
- لم يحظ الخبر بأهمية مثلى في الصحف نظرا لما يمتاز به من آنية وفورية، في حين تصدر الصحف في غالبها أسبوعيا ومعظم مواد الأخبار المنشورة تتمحور حول المراسيم الحكومية الاقتصادية، والإجراءات المصرفية، وزيادة الرواتب، والتعيينات في الدولة، وهذه تشكل ما يقرب من نصف ما ينشر من الأخبار، بينما الأخبار الأخرى فهي متنوعة تعرض ما يجري من أحداث اقتصادية عامة في الدولة التي تصدر بها الصحيفة.
- كما تعتمد الصحف في أخبارها على وكالات الأنباء ولاسيما الوكالة الوطنية، وهو ما يشير إلى تدني قدرة الصحفيين في الصحيفة في الوصول إلى منابع الأخبار، لذلك لجأت إلى التقارير الإخبارية.

وفي مستوى آخر من مستويات المعالجة وباستخدام التحليل العالمي تبين وأنه يمكننا الاستخلاص أن الصحافة الاقتصادية صحافة ناشئة وحديثة في البلدان العربية بالقياس إلى هذا النوع من الصحافة في العالم.

لقد تطورت أوضاع الصفحات والصحف عن سابق عهدها، وبدأنا نلحظ عمق المعالجة وتنوع المضامين في بعض الصحف الخاصة، و هذا لا يعني أن صحافتنا الاقتصادية وصلت إلى مستوى مقارنتها بالصحافة الاقتصادية العالمية لأسباب عديدة منها:

- نقص الخبرة الصحفية للعاملين في هذا المجال، التي تتطلب الجمع بين الفهم الاقتصادي المتعمق والمهارات الصحفية الأساسية.
- تدني مستوى المعالجة التي تتجه نحو التعميم لا التخصيص، والتجزئة لا الشمول، وهو ما لا يمكن القارئ من تكوين فكرة متعمقة أو حصيلة معرفة عما ينشر.
- لم تهتم الصحافة الاقتصادية العربية العلاقة بما يكفي بما هو دولي عناية كافية، وتناولت موضوعاتها في كثير من الأحيان بمعزل عن محيطها الإقليمي والعالمي، وهذا خلل بين ولاسيما في المجال الاقتصادي في ظل تسارع خطى الاقتصاد العالمي نحو العولمة (عولمة الاقتصاد)[1].
- لم تنشر هذه الصحف تعديلا اقتصاديا أو أخذا برأي أو استجابة لما نشرته صحيفة أخرى وهو ما يضعف من أهمية الصحافة ودورها ولاسيما الصحافة الاقتصادية، على الر غم من وجود مواد للرأي تزخر بالنقد الايجابي القابل للاستثمار، لكنها تبقى بمعزل عن دائرة الفعل أو الحلقة المؤثرة في صناعة القرار الاقتصادي الوطني أو الدولي.
- أغفلت الصحافة الاقتصادية العديد من الأبعاد ذات الصلة بالبعد الاقتصادي، فالبعد الاجتماعي لا يتناول فقط مستوى حياة الفرد، بل يمتد إلى البطالة وظروف العمل ونوعية

1- خضر محمد الشيباني، **الثقافة العلمية مفتاح التقنية**، مجلة العلوم والتقنية، عدد 55 سبتمبر 2000 ، ص 21 .

2- http://www.khayma.com/SCIENCECLUB/thaqafah.htm

وأنماط الحياة للفرد والمجتمع، ومما أغفلته أيضا البعد البيئي المحلي والإنساني، وشروط الاستثمار، والتأثيرات المحتملة على السكان المحليين.

ثانيا : الإعلام الاقتصادي في الجزائر:

لقد أدركت الجزائر أهمية الإعلام الاقتصادي وقدرته على دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير لكونه المرآة العاكسة لما يستجد من تطورات وتفاعلات اقتصادية، والتي لها تأثير كبير مباشر وغير مباشر على الحياة اليومية للمواطن، وكذلك على نسق سير المؤسسات والمجموعات والكتل الاقتصادية، خاصة بعد ما تسجل فائض إنتاج وطني كبير من دون أن يسوق، فعملت على إدراج هذه القضية والإشارة إليها في توصيات ولوائح اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في مختلف دوراتها ويتجلى الاهتمام بالدور الفعال للإعلام الاقتصادي من خلال إبراز سعي وسائل الإعلام على اختلافها ووفق الإمكانيات المتاحة لها في التعريف بالإمكانيات الاقتصادية والمنتجات الجزائرية، والاهتمام بمختلف القضايا المرتبطة بالنشاط الاقتصادي من خلال تطوير الإشهار وتنظيمه، وتوسيع نطاق نشاطه باعتباره أداة فاعلة وذات ناجعة عالية في التعريف بالمنتجات، الإنجازات والطاقات وكذا الإمكانيات الاقتصادية الجزائرية والمساهمة في خلق وتنمية الوعي الاقتصادي والشعور الوطني اتجاه المنتج الجزائري[1].

ثالثا : الصحافة الاقتصادية المكتوبة الجزائرية:

لقد ارتبط الإعلام بعدة مجالات أخرى أهمها العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ أن تداعيات عصر السرعة والعولمة جعلت الدول تستجيب بسرعة فائقة لمعطيات معيار صياغة العلاقات الدولية، لاسيما وإن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في إرسال مختلف

1- نور الدين بليبل" :**الإعلام وقضايا الساعة**،"**مقالات ودراسات**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1994 ، ص 49 .

العلاقات بين الدول وتطويرها[1]، وتعتبر من أهم الوسائل فهي تنقل جميع ما يدور في الساحة الدولية من أخبار ومستجدات على جميع الأصعدة (اقتصاديا، سياسيا، عسكريا، إعلاميا وثقافيا) ويعد الميدان الاقتصادي من أهم الميادين التي أبرزتها ظاهرة العولمة مع بداية الألفية الجديدة، وعملت كل الدول على جعل اقتصادياتها تتماشى والمعايير المنوطة بها، لذا عملت على تطوير علاقاتها في هذا المجال ما جعل التنمية الاقتصادية تبرز ضمن أهم قضايا الاقتصاد الدولي.[2]

ويعد الإعلام التنموي و خاصة الاقتصادي منه أحد أهم إفرازات القفزة المتطورة التي حققها الإعلام على أكثر من صعيد بسبب الثورة التكنولوجية والتقدم المعلوماتي والتقني الذي شاهدته المعمورة في ظل تحول العالم إلى شبكة من العلاقات الاقتصادية المتداخلة والمتزايدة التعقيد بهدف التوصل إلى مشهد عالمي تتبادل أطرافه الموارد، ويزيد اعتماد الدول على بعضها البعض في كل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال[3].....الخ، وإذا كان الإعلام الاقتصادي يهتم بتناول ومعالجة معلومات اقتصادية فإن وظائفه وأهدافه تتباين من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع آخر.

تعتبر الصحف في الجزائر العامة منها و الخاصة من أهم القنوات التي تصل من خلالها الأخبار المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية إلى الجمهور وهي بذلك تعمل على تكريس أهمية القضايا التنموية الاقتصادية من خلال اهتمامها بالموضوع.

1- آني ماير: **الاتصال كصنف من أصناف التحليل الاقتصادي**، عنوان مقال نشر بمجلة سينام أكسيون، عدد 63 خاص بنظريات الاتصال منقول من كتاب: الإعلام الاقتصادي لمجموعة من الباحثين، مارس 1992، ص 164.

2- فرنسيس بال، جيرار ايميري: **وسائط الإعلام الجديدة**، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

3- شكري ، عبد المجيد : **الاتصال الإعلامي والتنمية** ، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

المطلب الثاني : الوسائل الإعلامية العامة والمتخصصة:

أولا: المؤسسات الإعلامية في الجزائر و علاقتها بالتنمية الاقتصادية:

لقد كانت المواضيع الاقتصادية في وسائل الإعلام الجزائرية السمعية البصرية، والمكتوبة تتعلق بالإنتاج الصناعي، والاهتمام بالفلاحة، الأسعار، الميزانيات وكيفية توزيعها، التداول المالي وحركة البورصات، علاقات رجال الأعمال، نشاطات المؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة... إلى غير ذلك من نشاطات اقتصادية.

كما سطرت برامج اقتصادية، وأسست جرائد ومجلات متخصصة وتعنى بالميدان الاقتصادي خصوصا بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 الذي كان نتيجة للتعددية الحزبية، وقد كان ظهور هذه الصحف والمجلات ظهورا متقطعا وجلها توقفت لعدة أسباب، ومن بين هذه ومن بين هذه الصحف نذكر، **التحدي الاقتصادي، الحياة الاقتصادية، أحداث اقتصادية،** و ملحق اقتصادي لصحيفة **Liberté** في المواضيع الاقتصادية وملحق اقتصادي خاص يصدر عن صحيفة الوطن.

هذا فضلا عن المواضيع الاقتصادية التي كانت تأخذ حيزا معتبرا في وسائل الإعلام العامة بمختلف أنواعها كمؤسسة التلفزيون، الإذاعات سواء الإذاعة الوطنية، أو الإذاعات المحلية، وكذا الصحف العامة الوطنية، والجهوية والمحلية أيضا–هناك 32 صحيفة وطنية عامة غير متخصصة 14 :منها ناطقة بالفرنسية و 18 صحيفة ناطقة بالعربية[1]، ونذكر أيضا شبكة الانترنيت التي تعد وسيلة إعلامية هامة جدا لنشر المواضيع الاقتصادية، إذ أنها تعد بنك من بنوك المعلومات بمختلف مجالاتها.، و لكن الصحف الخاصة مثل الوطن هي التي تهتم أكثر بقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيا : مشاكل وعراقيل الإعلام الاقتصادي:

1- فتحية أوهايبية" :**العلاقات الاقتصادية الدولية في الصحافة اليومية المكتوبة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إعلام وعلاقات دولية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابه، سنة/2003 /2002 .

يمكن حصر أهم العراقيل التي يواجهها الإعلام الاقتصادي في الجزائر في النقاط التالية:

- غياب معاهد ومكاتب متخصصة كبنوك للمعلومات وكمراكز لسبر الآراء.
- صعوبة تداول المعلومات الإحصائية في وسائل الإعلام.
- قلة الصحفيين المتكونين في مجال الصحافة الاقتصادية أو الإعلام الاقتصادي عموما، لعدم وجود برامج تكوينية جامعية متكاملة في التخصصات التي تعنى بالإعلام والاقتصاد.
- تحكم السلطة بالقطاع الإعلامي، إذ أنه ورغم هامش الحرية المعتبر الذي حظيت به وسائل الإعلام الجزائرية، إلا أن التوجه العام لهذه الوسائل كانت تحكمه توجيهات خاضعة لاستراتيجياتوا يديولوجيات تأثر بها الإعلام الاقتصادي[1].
- نقص أو انعدام وجود ملحق متخصصين إعلاميين ورجال العلاقات العامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- بالإضافة إلى وجود مشاكل أخرى متعددة لا يسع المجال لذكرها جميعا، خصوصا تلك المرتبطة بالأزمة الأمنية بالبلاد وما رافقها من مشاكل وأزمات اقتصادية كبيرة.

المبحث الخامس: التنمية المستدامة المؤشرات و الأهداف

توطئة:

1-إن مفهوم التنمية المستدامة كعملية معقدة متداخلة الجوانب لم يأخذ في الانتشار إلا حديثا فلم تعد التنمية تعني النمو الاقتصادي وان كان هذا النمو يمثل جوهرها وعمودها الفقري ،وإنما هي مجموعة متداخلة من التوجهات القصدية المتعددة الجوانب ، الساعية لإحداث تحولات أساسية في بنى المجتمع المعني بكامله ولمصلحة أفراده جميعا فالنظر إلى أهداف التصنيع أو التنمية الاقتصادية أو التقدم التكنولوجي لا يتم بمعزل عن قضايا ومشاكل التخلص من الحيف

2- المرجع نفسه، ص 52

الاجتماعي والاقتصادي الداخلي والخارجي ومستوى التطور في ملكية وسائل الإنتاج وأساليبه وعلاقاته ونوعية ومستوى المشاركة الجماهيرية وتفاعلاتها مع حركة التنمية المحلية والإقليمية والعالمية ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب في كثير من الأحيان تضحية ومشاركة قوى عديدة وهذه التضحية والمشاركة يطلق عليها عملية التنمية إلا أن السؤال المهم الذي يجب أن يسال هو ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟ يرى الكثير بان التنمية هي تحقيق اكبر قدر من الدخل إلا أننا هنا بدون شك لا نقصد بعملية التنمية تلك العملية التي تتعلق بتحقيق النواحي المادية فقط أي التقدم في استخدام الآلات والمعدات ومستوى اكبر من الدخل. ولا نقصد أيضا تلك النماذج الواردة من الخارج وأصبحت تطبق دون مراعاة لظروف وبيئة ذلك المجتمع ، إذن ماذا نقصد بعملية التنمية ؟ إننا عندما نتكلم هنا عن التنمية فان القصد منها هو إشباع احتياجات أفراد المجتمع والمشاركة الخلاقة من أفراد المجتمع في تعبئة ما لديه من طاقات وموارد والانتفاع بكامل قواه البشرية[1].

تعتبر عملية التنمية المستدامة عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[2].

فإذا كانت التنمية بمفهومها التقليدي تعني تغيير الواقع الاقتصادي للمجتمع ونقله إلى حالة جديدة من التطور والتقدم بدلا من حالة التخلف والجمود التي يعيشها وتحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتحسين مستوى

1. فتحية أوهايبية" :**العلاقات الاقتصادية الدولية في الصحافة اليومية المكتوبة الجزائرية**"، مرجع سبق ذكره، ص 55 .
2. مزريق عاشور :**الادارة البيئية ودورها الفعال في خلق الانتاج الانظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**،ورقة بحث.

معيشي للأفراد نجد الآن أن هذا المفهوم قد تطور وتغير حسب الواقع الاقتصادي الجديد الذي يعيشه العالم ونعني به ((العولمة)) التي جاءت بمفاهيم جديدة في مقدمتها انه لم يعد هناك اقتصاد مغلق على نفسه يستطيع أن يصمد في وجه رياح التغيير الاقتصادي العالمي الجديدة ، لقد أصبحت اقتصاديات البلدان المختلفة النامية مفتوحة تماما أمام النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي فتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال بسرعة هائلة من دولة إلى أخرى وانتقال الأيدي العاملة أيضا بنفس السرعة بموجب التسهيلات التي تقدمها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي جاء بها هذا النظام.

وانطلاقا من هنا يمكننا القول ان التنمية الحديثة هي التي تعتمد على تخطيط حديث غير تقليدي مرن متطور يمكنه استيعاب المتغيرات التي تحدث بالاقتصاد العالمي والقدرة على مواجتها بحيث ان الوجه الجديد للتنمية أصبح يضم مفاهيم جديدة من بينها الاهتمام بمستوى دخول الافراد ونوعية الخدمات الصحية التي تقدم إليهم وشكل النظام التربوي الذي يحتاجونه إضافة لجعل الاقتصاد قادر على التكيف والتغير مع المؤثرات الخارجية كالتضخم والفن الانتاجي والمعرفي القادم من الخارج وكيفية حماية الاقتصاد والسوق المحلية من هذه التأثيرات مع القدرة على جعل الاقتصاد يحقق معدلات مقبولة من النمو توازي او تسبق او تتناسب مع حجم الموارد المتاحة أن كانت مادية أو بشرية أو مالية وهكذا أصبح مفهوم التنمية الحديث ثلاثي الأبعاد مع جعل الأفراد قادرين على توسيع خياراتهم ومشاركتهم في القرارات التي تهم مصيرهم وهذا ما أصبحت تهتم به مكاتب برامج الأمم المتحدة الإنمائية وتعكسه تقارير التنمية التي تصدرها البلدان المتخلفة والنامية.

المطلب الأول: ماهية و مؤشرات التنمية المستدامة :

أولا: ماهية التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[1]

1. **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة(لجنة برونتلاند)** في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة "[2] .

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم[3]وبالتالي نستنتج ما يلي:[4]

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

---

1. نهى الخطيب ،**اقتصاديات البيئة والتنمية**،مركز دراسات واستشارات الإدارة ،2000،ص220
2. صلاح محمود الحجار ،**السحابة الدخانية،المشكلة،الأثر،الحل**،دار الفكر العربي،مصر،2003،ص14-13.
3. صلاح محمود الحجار ،**السحابة الدخانية،المشكلة،الأثر،الحل**، دار الفكر العربي،مصر،2003،ص14-13.
4. أسامة الخولي،**مفهوم التنمية المستدامة،أوراق غير دورية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999،ص 45-44

- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

- إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

- وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية[1].

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة:

إن برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة عام1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة . وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسئولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج[2]

إضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة(معدل الحياة، و فيات الأطفال، أسباب الموت) ، وحق

1. دوجلاس موسشيت،ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية**، مرجع سبق ذكره ، ص 102

2. Isabelle HIRTZLIN : **Economie de la santé**, 2eme edition, collection des cours de droit, économie de gestion, Université de ParisI, Panthéon, Sorbonne,pp : 10-11.

الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة .

كانت الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل،في حدود عام 2009، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على مستوى الدول، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني[1] .

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة أعيد النظر فيها في عام 1996 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق"[2]. هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي : تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها [3].

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة[4] التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.

---

1. الموقع الالكتروني للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.(viewed: 23/2/2012
2. رويس, عبلة : **تجربة الإذاعات المجتمعية الأردنية في تنمية المجتمع المحلي**, رسالة ماجستير غير منشورة. 2010 ، عمان : كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.ص 65
3. عبد القادر, يسرية : " **دور وسائل الاتصال الجماهيري في التنمية البشرية**" **رسالة ماجستير غير منشورة.** (كلية الإعلام, جامعة أم درمان الإسلامية) 2005) .ص68 .
4. الحسنات, فاروق: **الإعلام والتنمية المعاصرة.** عمان : دار أسامة للتوزيع والنشر، 2011، ص64

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد .

- رأس المال المادي Financial Capital ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.
- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي Produced capital ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

أولا: الأبعاد الاقتصادية:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية على رأس ذلك تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية " ، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط و الغاز و رواسب الفحم و المناجم و غيرها في حساب التكلفة ، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي ، و ما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض ، و في كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي في هذا و غيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية ، كذلك نلاحظ أن أوجها من

الحساب تحتاج إلى تعديل : حساب الناتج الزراعي من وحدة المياه حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة ، و من أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب و الحوافز المالية ، و ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج و خدمة أغراض التنمية المستدامة [1]: – إيقاف تبديد الموارد الطبيعية – مسؤولية البلدان المتطورة عن التلوث و عن معالجته – المساواة في توزيع الموارد – الحد من التفاوت في المداخيل – تقليص الإنفاق العسكري[2].

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية : في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رفض الفقر و البطالة و التفرقة التي تظلم المرأة و التفاوت البالغ بين الأغنياء و المدقعين ، العدل الاجتماعي أساس الاستدامة يقتضي هدا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها[3]:

- ضبط السكان.
- فكرة العدالة الاجتماعية.
- فكرة تنمية البشر.

-مشاركة الناس في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية الوطنية.

-أن تستكمل الوسائل الاجتماعية ضبط السلوك الاستهلاكي للناس.

---

1. أ. أسماء مطوري : **الثقافة البيئية الوعي الغائب** ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008 ،ص100.
2. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة: **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2005، ص 08
3. حسين عبد الحميد احمد رشوان:**البيئة و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث** ، الإسكندرية ، 2006، ص 06.

-تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها – على المدى البعيد – التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية ، الطبيعية والنباتية [1].

ثالثا: الأبعاد التكنولوجية:

تتمثل الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة فيما يلي[2]:

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الاقتصادية.
- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة[3].
- المحروقات و الاحتباس الحراري يستدعي اهتماما خاصا.
- الحد من انبعاث الغازات.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[4].

المطلب الثاني: : أهداف التنمية المستدامة:

أولا: الأهداف الاقتصادية:

للتنمية المستدامة أهدافا اقتصادية لا تنجح التنمية الا بتوفرها و نذكر منها:

- تنمية المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بجميع النشاطات الاقتصادية.
- إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامة التي يقام عليها التصنيع.
- زيادة المداخيل الجبائية المحلية بما يكفل إمكانية تحسين وزيادة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي[5].
- توفير الإمكانيات التي تتيح إنشاء وظائف حقيقية.
- العمل على زيادة أسواق واختراقها وإضافة أسواق جديدة محلية.

---

1. جميل طاهر: **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1997 ، ص42
2. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2003.
3. www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc
4. موقع الانترنت www.googl.ae، مجلة طريق الخير التي تصدر عن الإغاثة الإسلامية.

ثانيا : الأهداف الاجتماعية:

للتنمية المستدامة أهدافا اجتماعية تتحقق اذا نجحت الأهاف الاقتصادية نذكر منها:

- تنمية المجتمع المحلي وتوفير وتطوير الخدمات المقدمة لهم.
- تلبية وتزويد الخدمات بشكل سريع ونوعي لكل من يطلبها.
- الحصول على رضا أفراد المجتمع المحلي.
- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي وخاصة في مجال (السكن، الصحة، الشغل، التعليم).
- ربط علاقة ثقة وتعاون بين السكان.
- القضاء على معانات الفقراء والمحرومين.[1]

ثالثا: الأهداف الثقافية:

- اكتساب ثقافة مالية محلية تؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال العمومية.
- تعزيز وحدة التصور الثقافي والقيادة لضمان الانضباط الضروري بشكل منظم وتعزيز الديمقراطية المحلية.
- التخلص من مظاهر الضعف الإداري وسوء الانتماء أو مظاهر الفساد.
- إحياء النشاط والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى اهتمام بالإطارات الفنية.

رابعا : الأهداف الحضارية:

- تطوير المدن بما يجعل منها رمز للسيادة الوطنية.
- رفع المستوى الحضري بحيث يخلق ظروف مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستوى المحلي.
- إعطاء القيمة الحقيقية للطاقات البشرية والمالية ولو لمدة مؤقتة.

1- مباركي جميلة، **المالية المحلية ودورها في تحقيق التنمية**، مذكرة مجستار، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي المدية، 2006 ص 14.

- زيادة المشاريع التطويرية بالإضافة إلى مجالات جديدة وفق خطة أولويات من شأنها أن تنهض بالمجتمع المحلي نحو أفق أفضل[1].

- لذلك تنطوي التنمية المستديمة بكل أبعادها على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند واقع مخزون راس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية.[2]

لغايات التنمية المستديمة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد Material – intensive إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات Information – intensive وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي Produced Capital إلى الاعتماد على رأس المال البشري Human Capital ورأس المال الاجتماعي Social Capital وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة بالإنتاج Production والتوزيع Distribution والاستهلاك Consumption لا بد أن يضاف لها عملية رابعة هي صيانة الموارد Resource Maintenance.[3]

إن فكرة التنمية المستديمة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المالي الطبيعي إلى

---

1. بوهدة, شهرزاد: **دور الإذاعة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة.** 2008، الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال كلية الآداب جامعة المدية)ص79.

2. Goodwinn, 2003, P.1

3. احمد ناصيف: **دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19–21 أكتوبر 2000م.

رأس مال مادي، والنمو الأمثل Optimal Growth يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستديمة[1].

المطلب الثالث : جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، **والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني**، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية [2].

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة . وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 [3].

1- أسامة الخولي: **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر، 2000م.

2- www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

3- د. آمال شلاش: **التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية**. مرجع سابق . ص25.

الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فان مثال لبسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة ان الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة[1]:

- الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية .
- تكثيف سياسات الوعي البيئي .
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شانها تهديد الثروة البيئية عامة.
- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

1- بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، أعمال الملتقى الدولي الثاني، جامعة خميس مليانة .

المبحث السادس: التنمية الاقتصادية:

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية و التنظيمية ، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية ، كما يتطلب إعادة التفكير الإصلاح و التحيث وإدخال أفكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية والتي يمكن تعريفها كما يلي[1] :

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة :

أولا: التنمية الاقتصادية المستدامة :

هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي ، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي ، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية [2]، للتوصل إلى تنمية متواصلة_ التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من التنمية الاقتصادية القائمة على التنوع الصناعي الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية الموارد الطبيعية القابلة للنضوب .

1- أ. أسماء مطوري ، **الثقافة البيئية الوعي الغائب** ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008 ،ص100

2- احمد ناصيف، **دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر 2000م.

ثانيا: التنمية الاقتصادية اصطلاحا:

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي[1].

" أن التنمية الاقتصادية هي التي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج ، إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أحسن، و هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة "[2]. و هي تختلف عن النمو الاقتصادي الذي ترعرع في ظل النظام الرأسمالي والذي يتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي حل بالمجتمع في السنوات الأخيرة [3].

نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية:

ويمكن استعراض أهم الاتجاهات و النظريات التي أولت أهمية للتنمية الاقتصادية فيما يلي:

1- أسامة الخولي: **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر، 2000م.

2- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص،499.

3- كامل بكري-**التنمية الاقتصادية** – دار النهضة بيروت، 1986، ص 126

- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي (Accumulation Capital). فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية
- ضاف النيوكلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي

أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (Capitaliste System) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري[1] في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

أولا: **نظرية أقطاب (مراكز) النمو:**

مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وسوق تصريف مهمة[2] وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار ايجابية.

والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المركز يتأثر بعوامل عددية أهمها الثورات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها آثار متعددة أهمها[3]:

-**الآثار الهيكلية:** مثل الهياكل السكانية بحيث ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل نمو السكان.

1- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية** (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1، 2005، ص11.

2- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص،499.

3- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،ص،ص.65.64.

-**الآثار الاقتصادية:** مثل أن يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار للعمل.

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو بين البلدان المتطورة والمتخلفة، فالأولى تبدأ عملية النمو في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين، والبحيرات الأمريكية الأخرى[1]، أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دور جزئي وبسيط في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم هذه النقاط المذكورة، وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز تغيير الهيكل بالإضافة إلى هذه البلدان فيحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة على عكس في البلدان المتقدمة فإن هروب هذه الأموال يكون من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

ثانيا: نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية[2]

1. نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

ترتكز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـ (آرثر لويس).

2. نظرية التنمية لـ آرثر لويس:[3]

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف والذي حصل بموجبه آرثر لويس على

1- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989م.

2- مصطفى صالح: مرجع سابق، ص، ص 86- 87.

3- إسماعيل شعباني: مرجع سابق، ص 76.

جائزة نوبل في منتصف الخمسينيات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من « Juhn Fri & Gustave Ranis » إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدرجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضا ما يأتي بالنسبة للأجور.

إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30 % من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفرا وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين بالتساوي في الناتج، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازنا بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع

الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بامكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي.[1]

إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة[2] لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازنة والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالبا ما يكون الطلب موسميا، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سببا في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيرا من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء كانوا داخل البلد أم خارجه وكذلك بالنسبة للأجور.

ثالثا: نظرية هوليس تشينري Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل

1- مصطفى صالح، مرجع سابق، ص 87.

2- صالح الدين الصيرفي– **اقتصاديات الدخل القومي** – دار الجامعية الإسكندرية 2002.

الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها[1].

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي.
- التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها[2].

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من ارادتها في وضع السياسات

1- علي خليفة الكواري، **حقيقة التنمية النفطية. دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985. ص ص 370-372.

2- [2] Raul. Meodows, the mang faces of change (Cambridge, mass, schenk man. 1977) p.p. 294-298.

التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة

رابعا : نظرية الدفعة القوية.[1]

تؤكد الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة حتى يتمكن الاقتصاد من الخروج من طوق الركود والوصول إلى حالة من النمو في مختلف الأنشطة الاستثمارية[2].

يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

ويعتبر روزنشتين رودان Rosenstein– Rodan من أهم مؤيدي هذه النظرية، حيث يبرر إتباع هذه الاستراتيجية في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم في انخفاض مستوى الإنتاجية[3].

1- مصطفى صالح، مرجع سابق، ص 88.

2- تقي عبد سالم: **البعد العالمي وأثره على مستقبل التنمية في العراق**. بحث منشور في كتاب (رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي). مركز العراق للدراسات، بغداد 2006، ص13.

3- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة و مراجعة أ.د محمود حسن حسني و د. محمود وحامد محمود، دار المريخ للنشر،السعودية، 2006 .

فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين رودان يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية، ويعلل مؤيدو هذه النظرية أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة[1].

وتعتمد نظرية الدفعة القوية على مبدأ الوفورات الخارجية، حيث تؤدي هذه الوفورات إلى مزايا تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة، بمعنى آخر أن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به أحد المشروعات تستفيد منه مشروعات أخرى، دون أن يحصل المشروع الأول على مقابل لهذه الفوائد من الشركات الأخرى، فمثلا قيام مزرعة من الورود بجانب منحل لإنتاج العسل ففي هذه الحالة يستفيد صاحب المنحل من قيام المزرعة دون أن يعود ذلك بالفائدة على صاحب المزرعة.[2]

غير أن استخدام أسلوب التنمية بالاعتماد على نظرية الدفعة القوية يحتاج إلى تمويل كبير قد تكون الدول النامية غير قادرة على الحصول عليه أو قد يكون غير مجدي بالنسبة لها.

وأيضا يرى منتقدو الدفعة القوية أن هذا الأسلوب قد أسس على افتراضات أن العرض سيصنع طلبا موازيا له، وهذا غير واقعي ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضيق السوق[3].

1- الأمانة العامة للتخطيط التنموي لدولة قطر، **التنمية الاقتصادية**. مرجع سبق ذكره وثيقة الكترونية.

2- القريشي مدحت: مرجع سابق، ص، ص 87-90.

3- أ علي فلاق، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد: 04 – أكتوبر 2008، مرجع سبق ذكره ص 12

ويرى أيضا أصحاب هذه النظرية أن استراتيجية النمو غير مناسبة ولا سيما للدول النامية، وذلك لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل.[1]

نقد نظرية الدفعة القوية:

مما سبق يمكن القول أن أسلوب الدفعة القوية هو أسلوب غير مناسب لحالة البلدان النامية، وذلك لعدة أسباب منها ضيق السوق الداخلي، ونقص الموارد الطبيعية، وانخفاض الإمكانيات المالية والتي تعتبر ضرورية لإنجاز الدفعة القوية، وضعف البنية التحتية الصناعية والافتقار إلى مؤسسات التمويل المتخصصة، وكذلك بسبب الإجراءات والمعوقات التي تفرضها سلطات هذه الدول على مرور السلع والخدمات إلى العالم الخارجي.

خامسا: نظرية النمو المتوازن والنمو الغير المتوازن

1. نظرية النمو المتوازن[2]:

وتركز هذه الإستراتيجية على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية دون تمييز، بحيث تنمو هذه القطاعات المختلفة بمعدل يتواءم واحتياجات الطلب الكلي، كما أنها تفترض وفرة عرض رأس المال الذي تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار، كما يتوقف الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار، وترجع هذه النظرية القائمة على التنمية الشاملة إلى الأهمية التكاملية التي يشكل كل قطاع فيها سوقا لناتج القطاع الآخر. وبصفة عامة فقد استخدم مصطلح الوفورات الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على التكامل

1. د. محمد صالح الشيخ: **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منه**، ط1 ، 2002، مكتبة الإشعاع الفنية ص: 17.
2. د: موهان موناسبنغ ، **نظرة الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة**، مجلة التمويل و التنمية عدد ديسمبر 1993، ص .16 .

بين المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى اتساع نطاق لسوق ومن ثم انخفاض التكاليف والأسعار، ومن ثم زيادة الدخول بمعدلات كبيرة مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.[1]

إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها، ويؤكد مؤيدو نظرية النمو المتوازن على أهمية العلاقة بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي[2]، كما يؤكدون على ضرورة إقامة توازن بين التجارة الداخلية والخارجية، وعلى أهمية تدخل الدولة للتعويض على البطء في آلية السوق للاستفادة من الوفورات الخارجية أو لكسر الحلقات المفرغة للتخلف في المراحل الأولى من التنمية، بالإضافة إلى دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية حيث تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت لا يمكن تأجيله فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.[3]

وفي صدد توفير التمويل لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في نظرية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المراحل الأولى، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير

1- كامل بكري:**التنمية الاقتصادية** – مرجع سابق، ، ص 120 ، 1986.

2- أنجدرو سيتر ، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة** – مجلة التمويل التنمية، ص 4 – 5–6عدد ديسمبر 1996.

3- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية، ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي[1].

ويرى نيركسه أنه يجب على الدول أن تطور مدى واسعا من الصناعات في آن واحد عن طريق بناء عدد من المصانع في آن واحد، وذلك لمنع حدوث اختناقات في جانب العرض وبناء على ذلك فإن بناء مصنع للصلب يحتاج إلى تطوير مناجم الحديد الخام، والفحم والتسهيلات الأخرى التي تلزم له[2].

كما تؤدي تنمية القطاع الزراعي للدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة، مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع دخولهم، كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعة الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب.....إلخ[3].

والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي، بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر.

نقد النظرية:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه النظرية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

1- د.عجمية محمد، أحمد عبد الرحمن، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

2- د . عبد المجيد قدي : **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر** : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ص: 24-29.

3- G.duthl et w.marois .Politiiques economiques . Paris :cllipcss .1997.p22-23

- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم[1].
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

2. نظرية النمو غير المتوازن:

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية نظرية النمو المتوازن، وذلك لكون عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات النظرية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

يرى أنصار نظرية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدول على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنه ليس من الضروري بأن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه، بل إنه يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تكون بمثابة النواة التي تبني عليها

1- د:عبد المجيد قدي : **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ،مرجع سبق ذكره ، 2003 ، ص 26 .

التنمية ويرى (هيرشمان) أنه يجب التركيز أولا ولفترة محدودة على قطاع الإنتاج المباشر، وبعدئذ يتم توجيه الاستثمارات صوب البنية الأساسية كبناء الطرق والجسور والسدود.[1]

نقد النظرية:

أهم الانتقادات الموجهة لها هي:

1- كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي.

2- نقض النمو في بعض القطاعات ذلك بتركيز على قطاع واحد.

3- أن عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.[2]

أيا كانت النظرية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والاجتماعية في الدولة.

المطلب الثالث : التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية[3]:

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في[4]:

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي
- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.

1- د. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 119.

2- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 99- 100.

3- محمد على الليثي – محمد العزيز عجيمة **– التنمية الاقتصادية و مشكلاتها** ، مرجع سبق ذكره 2002، ص 20.

4- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

أولا : الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية:

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.

تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.

رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام[2].

ثانيا: الآثار السلبية:

فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.

مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.

1–زرنوح ياسمينة،**إستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 134.

2- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- احتمال أن تدخل بعض الاقتصاديات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.

- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.

- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر[1].

- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.

- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية: وتتمثل في قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه وتتمثل العلاقة بينهما حسب التحليلات في خلق عدد كفيء من المنظمين للقيام بعملية التنمية.

<< المنظم: يمكنه تبني اختراع جديد أو طريقة حديثة رفي الإدارة >> حسب شومبيتر.

المطلب الرابع : علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة[2]:

العلاقة بين التنمية والبيئة تظهر من خلال الموارد الطبيعية ، في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة في المشاريع التنموية، فإذا تمت بطرق جائرة ستؤدي إلى تدهور البيئة مستقبلا والمتمثل في فقدان بعض الموارد أو قلتها، وعدم خصوبة الأراضي وزيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء وغيرها من المشاكل السالفة الذكر.

1–تقرير المؤشرات الإحصائية الاقتصادية – العدد الرابع يونيو 2002 دولة قطر – مجلس التخطيط.، تم الاطلاع على الوثيقة في : 07/09/201

2– د: محمد آدم، **الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة**، مجلة النبأ ، العدد 63 ، تاريخ الإطلاع 2012/03/22. ص 23 .

لأن الدراسات الاقتصادية والتنموية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة كالماء والهواء ، واعتبرتها هذه الأخيرة ليست لها قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا) ومن ثم فهي تستهلك دون قيود أو ضوابط، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة إلى هذه الموارد، لما سببت أضرارا جسيمة للكائنات الحية (خصوصا الإنسان) من جراء الاستعمال المفرط لها، وتغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد الحرة، إذ أصبح [1]ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية نظرا لأن التلوث يسبب انخفاضا كبيرا لهذه القيمة مما يترتب عليه تكاليف باهظة سواء لإزالة التلوث أو لإيجاد البديل لهذه القيمة.

وقد ظهرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة منذ أكثر من ثلاثين (30 سنة)(الثمانينيات من القرن الماضي) لكن مفهوم البيئة المستديمة ظهر بوضوح أكثر سنة 2002 من خلال قمة جوها نزبورغ.

وأعدت جامعة الدول العربية دراسات عن برامج التنمية المتواصلة مثل برنامج مكافحة التلوث الصناعي و برنامج التوعية والتربية والإعلام البيئي[2]، المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة كما تناول الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية المستديمة لحماية البيئة في معاهدة أمستردام و وضعت أوروبا نموذجا لتقويم تأثير التنمية المستديمة

وما يزيد في مخاطر التلوث وشدة تعقيداتها هو انتشارها في كل مكان من العالم، فالهواء والمياه متصلان مع بعضهما بعض،لا تعترف بحقوق الملكية مما نجم عن ذلك ظهور مفهوم الخسائر الاقتصادية الخارجية (أو الآثار الانتشارية) التي يتسبب فيها أطراف، ويتحملها آخرون،أي هناك إعادة توزيع الدخل بالطريقة العكسية التي من المفروض أن تحدث، فالمنتجون يتسببون في تلويث البيئة ويتحمل أضرارها المستهلكون الذين لم يكونوا

1- د. محمد صالح الدين عباس حامد: **نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية**، إيزو 11000 ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة 1998، ص10.

2- منظمة العمل العربية، تقرير إحصائي لسنة 2007.

طرفا فيها (عادة ما يكونون فقراء)[1] من خلال تكاليف العلاج والوفيات وغيرها، وكان من المفروض أن يتحملها المتسببون في تلويثها (عادة ما يكونون أغنياء) مبدأ الملوث الدافع، لكن هذا لا يعني أن الفقراء لا يلوثون البيئة فقد دلت الدراسات أن الأحياء الفقيرة هي دائما مصدرا للتلوث[2].

المبحث السابع: المقاربة النظرية في العلاقة بين العلوم الاقتصادية وعلوم الإعلام والاتصال

المطلب الأول : المقاربة الاقتصادية في تناول الإعلام والاتصال

إن الحديث عن استعمال الإعلام في الميدان الاقتصادي يحيلنا أساسا إلى أهمية الإعلام الاقتصادي الذي ما انفك الاهتمام به يتزايد وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية وكذا ضخامة وتعقد العمليات الاقتصادية والتجارية في العصر الحديث، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال مختلف الخطب الأكاديمية والصحفية والسياسية والكتابات المتعلقة بسير الاقتصاد...فكيف يتناول التفكير الاقتصادي أداة الإعلام والاتصال لبلوغ أهدافه أو ما هو تصوره لهذه الأداة؟

في هذا الصدد تؤكد الباحثة آني ماير "أن تناول المقاربات النظرية الاقتصادية لظاهرة الإعلام والاتصال مرتبط أساسا باهتمام هذه النظريات بالمعلومة (l'information) كمعطى في حين أنها لم تعن بالاتصال إلا من حيث أنه وسيلة للتوصل إلى المعلومة وإبلاغها، ومن هذا المنطلق فإن تصورها للاتصال لا يختلف في شيء عن تصور مهندس

1- إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، تقرير عن **الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي** (11 مايو 2011). نسخة الكترونية.

2-موهان موناسبنغ : **نظرة الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة**، .مرجع الكتروني سبق ذكره. ص 18.

الاتصال القائم أساسا على النقل(la transmission) فهي تركز على الناحية التقنية الأدواتية أي دور تكنولوجيات الاتصال في ضمان نقل المعلومة.[1]

في حين يرى بعض الباحثين مثل الدكتور محمد سيد محمد أن "الإعلام وجهاز الاقتصاد متكاملان يؤديان معا أغراض التنمية"[2]، فالمجتمع يتحرك ويتطور في مختلف نواحيه بشكل متكامل، فحركة التنمية والنشاط الاقتصادي مرتبطة أساسا بحركة الإعلام ونشاطه.

فحسب الدكتور محمد سيد "فإنه وقبل أن تتحرك آلة الاقتصاد يكون قد سبقها الإعلام والاتصال"[3] سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الداخلي أو بين المؤسسات أو بين المنتجين والمستهلكين أو الإعلام الخاص بالمؤسسات الإعلامية في أشكال التوجيه، العرض، الشرح وأنماط المتابعة.

المقاربات النظرية الاقتصادية في علاقتها بالإعلام والاتصال وجدت في واقع الممارسة الاقتصادية واعتمادها على المعلومة، ما يترجم أهمية العلاقة وما يضع التخصصين في موضع التكامل، بما لا يدع مجالا للشك بأن المعلومة باتت العنصر الأهم في بناء المجتمع المعاصر.

أولا: : مقاربة الإعلام الاقتصادي من منطلق علوم الاتصال:

هي المقاربة التي تهمنا في دراستنا هذه ، وذلك بالنظر إلى اختصاصنا في علوم الإعلام والاتصال ونحاول من هنا أن نبلور رؤية هذا الاختصاص للظواهر المحيطة به، وأن نربط

1- آني ماير، **الاتصال كصنف من أصناف التحليل الاقتصادي**، عنوان مقال نشر بمجلة سينام أكسيون، عدد 63 خاص بنظريات الاتصال منقول من كتاب: الإعلام الاقتصادي لمجموعة من الباحثين، مارس 1992، ص 165.

2- د.محمد سعيد محمد، **الإعلام والتنمية**، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 323.

3- د.محمد سعيد محمد، المرجع السابق، ص 323.

الوشائج والعلاقات بينه وبين العلوم والاختصاصات الأخرى وفق مبادئ وأهداف رؤية وتفسير علوم الإعلام والاتصال للظواهر الإنسانية[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه المقاربة تساير موضوع بحثنا الذي هو تقييم التناول الإعلامي لمواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن هنا فإن جهدنا هذا يندرج ضمن هذه المقاربة العلمية وأهدافها الرامية إلى بلورة استراتيجيات للتناول الإعلامي للظواهر الإنسانية.ومن المقاربات الهامة في هذا المجال، الدراسة التي قام بها الأستاذ مصطفى حسن في محاولة وضع تصور علوم الإعلام والاتصال واستراتيجياتها في تناول ما هو اقتصادي، وقد رأينا أنه من الفائدة عرض الدراسة هذه باعتبارها إحدى الدراسات النادرة إن لم نقل الوحيدة التي عثرنا عليها بهذا التخصص وبهذه الدقة.

فحسب الأستاذ مصطفى حسن "فإن أي مقاربة للإعلام الاقتصادي أي كان مفهومه لابد لها من:

1: أن تتمحور حول نمط إنتاج الاتصال الاقتصادي في علاقته بالنظام الإعلامي العالمي".[2]

إن مفهوم نمط الإنتاج لا ينحصر من حيث مدلوله في البعد الصناعي بخصائصه التكنولوجية كما يذهب إليه بعضهم، ذلك أن الإنتاج باعتباره كلا معقدا (totalité complexe) يتضمن من منطلق العقلانية الاقتصادية والتكنولوجية عقلانية الهيمنة (rationalité de domination) كما يتضمن منطق التسويق الذي يقولب الاستعمالات والممارسات الإعلامية والثقافية عبر الأطراف الصناعيين والوسطاء الاتصاليين.

2: أن نأخذ بعين الاعتبار:

1- بلقاسم مام : **الاعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2004، ص 45.

2- مصطفى حسن، **نحو مقاربة نظرية الاتصال والإعلام الاقتصادي**، دراسة في كتاب الإعلام الاقتصادي لمجموعة من الباحثين، تونس، مارس 1992، ص 41.

– تفجر المجال الاقتصادي نفسه واتساع حدوده نتيجة انتشار تكنولوجيات الاتصال الحديثة وانبثاثها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمختلف البلدان بما فيها البلدان النامية.

–مكانة صناعة الاتصال والإعلام ووزنها الاقتصادي وإرساء أجهزته وشبكاته ووسائله في صلب بنية الاقتصاد العالمي.

– التغيرات التي طرأت على مستوى أنماط الإنتاج والتبادل وما ينجر عن ذلك من ضرورة فتح حوار مع الاختصاصات الأخرى لفهم الكيفية التي تتشكل بها استعمالات المنتجات وخدمات الاتصال من جهة، والأبعاد المكونة لقيمتها من جهة ثانية، إضافة إلى فهم وظائف الاتصال وأنماط الملائمة لأشكال التنظيم الاقتصادي الجديد.

مراعاة التحولات الخاصة على مستوى بنية المشهد الثقافي وهي تحولات تنبئ بتعقد علاقة الشرائح الاجتماعية نتيجة سيل من المضامين والأنماط وتدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الغزو الاقتصادي والثقافة الاجتماعية.[1]

3: إن الأجهزة المنتجة للاتصال من أجهزة سياسية وغيرها لإنتاج الإجماع أو أجهزة إنتاج الرسائل والمضامين وتوزيعها تمثل أحد العناصر في مقاربة الإعلام الاقتصادي وظروف الإنتاج الإعلامي، على أنه لابد من الإشارة إلى أن مفهوم نمط إنتاج الاتصال لا ينحصر فيما يسمى بقوى الإنتاج أي أدوات الإنتاج ومادته والأشخاص الذين يمثلون قوة العمل فكريا كان أو جسمانيا، فقط وإنما يشمل أيضا علاقات الإنتاج التي تتدرج في عملية الاتصال كعلاقة الملكية (rapport de propriété) أو علاقة الباث والمستقبل[2] (rapport émetteur/ récepteur) دون تجاهل البعد القانوني السياسي (loi. juridicio-

---

1– مصطفى حسن، نفس المرجع السابق، ص 41.

2– د موسى جواد الموسويو آخرون : **الإعلام الجديد الأدوار و الوسائل و الوظائف. تطور الاداء و الوسيلة و الوظيفة**،2011 ، نسخة الكترونية من سلسلة مكتبة الاعلام و المجتمع لجامعة بغداد ص ، 125 .

(politique وللكشف عن هذه العلاقات يتعين أن نقف داخل حقل الاتصال المتشعب على الطريقة التي تعمل بها مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية منها وغير الجماهيرية التي تتولى نقل رسائل موجهة إلى أشخاص محدودين أو نصوصيين، متجاوزين التوجه القائم على أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون هي مجرد مؤسسات متخصصة مكلفة بتصور وضع وتوزيع النص المكتوب أو الصوت أو الصورة، ذلك أن محتوى البرامج التي تقترحها هذه المؤسسة ليست بالضرورة من إنتاجها لوحدها، إذ قد يتبين أحيانا أن قطاعات أخرى ساهمت في إنتاجها.[1]

مما يدعو الباحث إلى أن يأخذ بعين الاعتبار في هذه الحال ما قبل وما بعد العملية الاتصاليةl'avant de l'entreprise et l'aval du processus communicationnel إن معرفة هؤلاء المتدخلين ومحاولة تحديد أوضاعهم (statuts) داخل المسلك الاقتصادي والاتصالي[2] على حد سواء من شأنه أن يلقي بعض الأضواء على طبيعة العلاقات القائمة بين الأطراف وبالتالي على نوع العقلانية المعتمدة، ومن هذا المنطلق يمكن طرح مسألة تعامل الموصلين أو الإعلاميين مع المؤسسة المصدر(l'institution source) من جهة الجمهور أو أصناف الجماهير المعنية بهذا الاتصال أو الإعلام بوصف أن الاستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية أو الأطراف الاقتصاديون من جهة وسلوك القارئ والمستمع والمشاهد إزاء الحدث أو المعلومة من جهة أخرى يشكلان طرفين أساسيين من أطراف الإعلام الاقتصادي.[3]

من هذا المنطلق ومن هذه الأرضية تتمحور حول مفهوم نمط إنتاج الاتصال والإعلام الاقتصادي، يرى الأستاذ مصطفى حسن أنه يمكن السعي إلى مقاربة الإعلام الاقتصادي،

1– مصطفى حسن، **نحو مقاربة نظرية الاتصال والإعلام الاقتصادي** نفس المرجع السابق، ص 42.

2– د.محمد سعيد محمد: **الإعلام والتنمية**، مرجع سبق ذكره ، 1988، ص326 .

3– مصطفى حسن، ، **نحو مقاربة نظرية الاتصال والإعلام الاقتصادي** نفس المرجع السابق، ص 43.

وهي مقاربة تقتضي تظافر جهود المتخصصين في علوم الإعلام والاتصال والباحثين في العلوم الاجتماعية.[1]

1- مصطفى حسن، نفس المرجع السابق، ص 44.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: تحليل المضمون وأداة لجمع المعلومات

أولا: تعريف تحليل المحتوى و خطواته المنهجية

I.1- فئات الشكل ، كيف قيل؟

I. 2 - فئات المضمون، مادا قيل؟

I.3 - فئات مجال التنمية الاقتصادية المستدامة

II. المقابلة

المبحث الأول: تحليل المضمونو أداة لجمع المعلومات :

أولا: تعريف تحليل المحتوى و خطواته المنهجية:

اعتمدنا في جمعنا للمعلومات على كشاف تحليل المضمون الذي يعتبر في المدرسة الأمريكية" أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية..." و في المدرسة الفرنسية " أسلوب للوصف الموضوعي المنتظم الكمي لمضمون الاتصال" و في مدرسة العالم الثالث " وسيلة من وسائل جمع البيانات و أسلوب من أساليب تحليل الصحافة..."[1] . و يشير كابلان وجولدسن إلى طريقة إجراء التحليل على أساس أن تحليل المضمون يعني عمل تصنيف كمي و كيفي لمضمون معين على أساس نظام معين للفئات.[2]

ولعل من أكثر المفاهيم الخاصة بتحليل المضمون تداولا هو المفهوم الذي قدمه بيرلسون بارنارد Bernard Pearlson في كتابه " تحليل المضمون في بحوث الإعلام المنشور في عام 1952 ، تحليل المضمون هو أسلوب بحث يستهدف الوصف الكمي و المنتظم و الموضوعي للمضمون الظاهر للاتصال [3].

حيث تم إعداد استبيان لموضوعات التنمية الاقتصادية المستدامة التي نشرت في الصحيفة محل الدراسة, وقد احتوى على نمط التغطية لهذه الموضوعات ونوعها ومصادرها والقيم والاتجاهات التي تحملها ، والتوزيع الجغرافي لهذه الموضوعات, و نوع مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة , ومن اهتم بالكتابة عنها.

الخطوات المنهجية المقصودة في منهج تحليل المحتوى والخاصة به , هي كما ذكرها الدكتور العساف:

I. فئات و مؤشرات تحليل المضمون:

1- د. عواطف عبد الرحمان و آخرون، **تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية**، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 1983، ص230-232 .

2- سمير حسين ،**تحليل المضمون**، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1983، ص 17 .

3- د. حسني محمد نصر، **بحوث في الصحافة المعاصرة ، الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون ،** العربي للنشر، القاهرة ، ط1 ، 2000 ، ص 216 .

الفئات هي التصنيفات التي التي يضعها الباحث استنادا الى طبيعة الموضوع و مشكلة البحث ، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني[4]. أما المؤشرات فهي المفهوم او التعريف الذي تعنيه كل فئة و الاطار الذي يحدد استخدامها في القياس و يبين للباحث حدود هذا الاستخدام.و تنقسم الفئات في معظم الدراسات الاعلامية الى فئتين تتضمن الأولى الاجابة على سؤال ماذا قيل؟ و الثانية على سؤال كيف قيل؟[5].

ولتحقيق أغراض الدراسة فقد لجأنا إلى استخدام الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، والمتمثلة في وحدة الموضوع(الفكرة)، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل(التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد شملت هذه الوحدة (الفكرة) كافة الفنون الصحفية التي تحدثت عن التنمية الاقتصادية المستدامة في الصحيفة محل الدراسة، وذلك للتعرّف على طبيعة مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة التي حملتها مضامين هذه الفنون.

يتفق الباحثون على ضرورة أن تكون فئات التحليل المستخدمة في تحليل المضمون مناسبة ودقيقة وشاملة بشكل لا يقبل التداخل فيما بينها، يخضع إعداد و بناء فئات التحليل لطبيعة البحث و أهدافه و المضمون الخاضع للتحليل و نوعية الدراسة، و هذا ما تعبر عنه الدكتورة عواطف عبد الرحمان بوجوب انتماء الفئات انتماءا عضويا إلى الموضوع أي أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع الرئيسي الذي يدور حوله البحث[6]. فالفئات هي "التصنيفات التي يضعها الباحث استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في

1- عواطف عبد الرحمان، **تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية** مرجع سابق، ص 229.

2- عواطف عبد الرحمان، **تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية** مرجع سابق، ص 229.

3- عيدة أبو جامع: **معالجة الصحافة اليومية الأردنية للشأن الاقتصادي**" قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. سنة 2009 ، ص 59 .

حساب تكرارات المعاني، وكلما كانت الفئات محدودة بصورة واضحة، كلما كانت نتائج البحث أيضا واضحة ومحددة"[7].

أما المؤشرات فهي المفهوم أو التعريف الذي تعنيه كل فئة و الإطار الذي يحدد استخدامها في القياس و يبين للباحث حدود هذا الاستخدام، وتنقسم الفئات في معظم الدراسات الإعلامية إلى فئتين تتضمن الأولى الإجابة عن السؤال ماذا قيل؟ و الثانية تجيب على السؤال كيف قيل؟ وبعد اطلاعنا على كل ما كتب في الملاحق محل الدراسة عن التنمية الاقتصادية المستدامة، قمنا بالإجراءات التالية :

I: فئات الشكل(كيف قيل): النوع الأول من الفئات "فئات شكل الاتصال" وقد تم عرضه علميا كالأتي:[8]

1 .I- فئات الفن أو النمط الصحفي:

و يقصد بالفنون الصحفية الأشكال التي تأخذها المادة الإعلامية عند تقديمها للجمهور و هي متنوعة و يتم التمييز بينها وفق عدة أسس[9].

ونعرف النمط أو الفن الصحفي إجرائيا على أنه الشكل الذي تقدم به المادة الصحفية على صفحات الملحق الاقتصادي، كالخبر و التحقيق و التقرير و المقابلة إلى غيرها من الأشكال الاعلامية. و قد تم تحديد ستة أنواع من الفنون الصحفية في هذه الفئة تعتمد أساسا على الخبر من خلال المسح المبدئي لعينة تساوي عشرة بالمائة من الصحف الخاضعة للدراسة و هي:

1- عمر السيد، **الاعلام المتخصص دراسة و تطبيق**، بنغازي : جامعة قايرونس، 2003 ، ص 238

2- رشدي طعيمة: **تحليل المحتوي في العلوم الإنسانية**، مرجع سابق، ص 83-86 .

3- نصر حسني و سناء عبد الرحمان: **الخبر الصحفي** ، ط2، العين، دار الكتاب الجامعي 2004 ص. 36

1. **الخبر**: هو الفن التحريري الذي يصف بدقة و موضوعية حادثة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء و هي تثير اهتماماتهم بقدر ما تسهم في تنمية المجتمع و ترقيته[10] و تزويده بالمعلومات.

2. **التقرير**: هو الفن التحريري الذي يقدم في شكل موضوعي و متوازن مجموعة من الوقائع و المعلومات و الآراء حول حادثة أو قضية أو شخصية من الشخصيات أو أكثر من عنصر من هذه العناصر – مع وجود دافع إخباري– و يسمح لمحرره بالوصف أو التفسير أو فقرات التعليق و الربط بين الأحداث و المواقف و ردود الأفعال و يكون عادة مصحوبا بالصور الموضوعية أو الشخصية أو الرسوم البيانية.[11]

3. **التحقيق**: يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يقوم بجمع المادة الإعلامية من بين بيانات أو آراء و غيرها، ثم يزاوج بينها وصولا إلى الحل لعلاج القضية أو المشكلة أو الفكرة التي يطرحها.[12]

4. **المعرض الصحفي**: يعرف إجرائيا بالبيانات أو المعلومات التي يدلي بها المتحدث باسم المؤسسة الاعلامية و تكون ذات العلاقة بالصحيفة أو القضية المطروحة للنقاش.

نقصد بالمعرض الصحفي إجرائيا تلك المادة التي تنشر بشكل مفصل نحو موضوع ما و تتطرق إلى الموضوع من جميع جوانبه و معالجة كل جانب في فقرة مع عنوان فرعي للوصول في النهاية إلى خلاصة عامة تأتي بالحلول.

5. **التعليق الصحفي**: يعرف إجرائيا بأنه من الفنون الصحفية التي تعتمد على الرأي ، و يطرح فيها الاعلامي أو الكاتب وجهة نظر معينة حول قضية أو فكرة مستندا إلى معلومات ذات مصادر موثوق فيها حول الموضوع الذي يكتب عنه .

1- نصر، مصدر سابق، 54.

2- علي أسامة،**فنون الكتابة الصحفية و العمليات الإدراكية لدى القراء**، القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع ، 2003، ص 117.

3- علي أسامة ، المصدر سابق، ص 118

6. **المقابلة الصحفية:** هو حديث يدور بين الصحفي وشخص آخر معني بالموضوع في اطار مقنن مثل المقابلات التي تجريها الصحيفة مع المختصين و أصحاب العلاقة بغرض كشف النقاب عن قضية ما أو تفسير مستجدات حول خبر ما و توضيحها و بين ما يدلي به ذوو العلاقة حول القضايا محل النشر في المؤتمرات الصحفية ...الخ.

7. **الدراسات الجامعية** :و هي دراسات علمية تنشر في شكل مادة صحفية تكتب من طرف الأساتذة الباحثون و الإطارات السامون أو الصحفيون المتخصصون .

2 .I – فئة المصدر:

تتمدد التسميات لمصادر الخبر وفق عدة أسس فمنها مصادر صانعة و ناقلة للخبر و منها من قسمها إلى مصادر ذاتية وخارجية [13]وهذه التسميات غالبا ما تكون متداخلة فيمكن أن تكون مصادر ناقلة و خارجية في الوقت ذاته آو ناقلة وذاتية فالمراسل يعتبر مصدرا ناقل للخبر و قد يكون ذاتيا أي يعمل لحساب الصحفية فقط وقد يكون متعاونا مع أكثر من جهة.

نعرف إجرائيا مصدر المادة الصحفية بالأشخاص و المؤسسات و وسائل الإعلام المختلفة التي تحصل الوسيلة الإعلامية على الأخبار منها أو الجهة التي يتزود منها الصحفي بمعلوماته ، إما أن تكون مصادر داخلية كالصحفي نفسه أو المراسل أو المندوب أو مصادر خارجية مثل وكالات الأنباء و الصحف الأخرى و الندوات الصحفية و غيرها و نقسمها الى:

1. **الصحفيون** : و هم الصحفيون الدائمون في الصحيفة . فقط.
2. **مراسل الصحفية أو المندوب:** فهو الذي يعمل لحساب الصحيفة سواء كان في نفس الدولة التي تصدر منها الصحيفة أو من خارجها و سواء كان يعمل لحساب الصحيفة فقط أو لأكثر من وسيلة إعلامية.

1- نصر حسني و سناء عبد الرحمان، **الخبر الصحفي** ، ط2، العين، دار الكتاب الجامعي 2004 ، ص 91 .

3. **وكالة الأنباء** : قد عرف حسني نصر وآخرون وكالة الأنباء[14] بأنها إحدى الصناعات المغذية لوسائل الإعلام تقوم بجمع المواد الإعلامية و توزيعها على الصحف المشتركة فيها وتسعى إما إلى تحقيق الربح أو تحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية ومنها المحلي والإقليمي و الدولي ، وينظر إبراهيم أمام[15] إلى وكالة الأنباء بأنها ممثل للصحف و هي بمثابة جمعية تعاونية تشترك فيها الصحف لجمع الأخبار و قسمناها في دراستنا إلى : وكالة أنباء جزائرية ، وكالة أنباء عربية و وكالة أنباء أجنبية.

4. **أساتذة جامعيين:** قد يكون هؤلاء تابعين إلى المؤسسات الجزائرية مثل الجامعة أو الحكومة أو مخابر بحث أو تابعين إلى هيئات في الخارج قد يكونو جزائريين أو أجانب و يساهمون بمعارفهم العلمية حول موضوع ما بكاتبة تقارير علمية على شكل فن صحفي .

5. **إطارات:** و هم إطارات سامية في مؤسسات حكومية أو خاصة، داخل أو خارج الوطن يدلون برأيهم في قضايا معينة و تستند إلى آرائهم الصحيفة لتوضيح بعض وجهات النظر.

I. 3 – فئة القطاع:

يعرف القطاع إجرائيا بأنه الجهة التي تنتمي إليها المؤسسة أو الشركة ذات العلاقة بالمادة الصحفية أو القطاع المعني في المادة الاعلامية وهي إما قطاع حكومي أو قطاع خاص أو خليط بينهما (نعني هنا بشركات حكومية و خاصة في نفس الوقت أو شركات مشتركة بين الحكومة الجزائرية و بعض الأجانب الخواص أو الشركات التابعة للدولة و

1- نصر حسني و سناء عبد الرحمان، مصدر سابق ، ص 129 .

2- إمام إبراهيم، **وكالات الأنباء**،القاهرة، دار الفكر العربي، 1984، ص 20.

مشتركة مع شركات تابعة لدول أجنبية مثل بعض البنوك ، و شركات التأمين و غيرها.) .
وتم تحديد فئة القطاع كما يلي :

1. **قطاع خاص:** يشمل الشركات والمؤسسات و الهيئات والمنظمات التابعة للقطاع الخاص.

2. **قطاع حكومي:** يشمل الشركات و المؤسسات والهيئات و المنظمات التابعة لقطاع الحكومي وما عن هذه المؤسسات من أنشطة مثال إعادة هيكلة الاقتصاد الصناعي ، النهوض بالزراعة و تهيئة الأقاليم و الانجازات الكبرى ، و الإجراءات البنكية و المالية و السياسات المالية و الاستراتيجيات و غيره .

3. **قطاع خاص/ حكومي:** أي أن النشاط الذي يجمع بين القطاعين السابقين مثال على ذلك شركات أو مؤسسات تكون مشتركة بين الدولة و الخواص أو مؤسسات أو شركات تكون مشتركة بين الدولة و الأجانب.

4 .I- **فئة أسلوب الطرح:** تعني الطريقة التي عرضت بها المشكلة، إذا ما كانت طرحت المسألة بدون حلول أم طرحت مع الحلول، لأنه لا فائدة من طرح القضايا الاقتصادية بدون طرح حلول لها و معالجتها بصفة متخصصة ، و المؤسسة الإعلامية الذكية تسعى دائما إلى طرح القضايا مع حلولها و قسمناها الى:

1. **طرحت مع الحلول:** و نعني بها أن القضايا طرحت و نوقشت و أعطت الحل في نهاية المادة.

4 .I-2. **طرحت بدون حلول:** نعني هنا بأن المادة الصحفية طرحت فقط الموضوع بدون ان تطرح له حل.

I. 5 – فئة المستوى اللغوي: نعني إذا كان المستوى عالي و ليس في متناول الجميع أم أسلوب بسيط تفهمه العامة أم أسلوب مخصص للاقتصاديين و المتخصصين و صناع القرار فقط و قسمناها الى ثلاثة فئات:

1. **مستوى بسيط:** ونعني هنا أن اللغة بسطت حتى تكون في متناول كل شرائح الرأي العام.
2. **مستوى متوسط:** و نعني به هنا أن المستوى اللغوي في معالجة المادة الصحفية للتنمية الاقتصادية المستدامة كان متوسط التعقيد و ليس في متناول العامة بل في متناول أكبر عدد من المثقفين.
3. **مستوى المتخصص:** و نقصد به في هذه الدراسة بأن المستوى اللغوي كان متخصصا و علميا محضا و لا يفهمه إلا المتخصصين في مجال التنمية و الاقتصاد.

I. 6 – فئة أساليب الإقناع: ونعني بها نوع الموضوع الذي نشر، إذا كان إرشادي حاولت الصحيفة من خلاله إرشاد الرأي العام نحو قضية تهمه أو أسلوب علمي قائم على حجج و براهين و أسس علمية أو أسلوب عاطفي يستجلب عاطفة الرأي العام نحو قضية أو مشكلة تهمه .

1. موضوع إرشادي
2. موضوع علمي
3. موضوع عاطفي.

I. 7 – فئة إرفاق المواضيع بالصور و البيانات: و تبين لنا هذه الفئة إذا ما كانت الأخبار أو المادة الإعلامية قد أرفقت بالصور، ملونة أو غير ملونة، مرفقة برسوم و البيانات أم لا.

I. 8 – فئة المساحة: و تبين لنا هذه الفئة المساحة التي احتلتها المادة الإعلامية في الملحق الاقتصادي و تتراوح من أقل من ربع صفحة إلى أكثر من صفحة و نصف.

1. أقل من ربع صفحة.
2. من الربع الى نصف صفحة
3. من النصف الى الصفحة
4. من الصفحة الى صفحة و نصف
5. من الصفحة و النصف الى الصفحتان

I. 2 – فئات المضمون:

- **فئة قيمة التغطية:** تعرف القيم إجرائيا على أنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي يتحلى تتجاوب مع مبادئ و ثقافة المجتمع و التي يظهرها الصحفي أو كاتب الرسالة الاعلامية و يعكسها على سلوكه و طريقة تفكيره إزاء قضايا مهمة مثل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة و تتضمن ما هو مقبول و ينفع المجتمع و ما هو مرفوض و يضر بالمجتمع أو ما هو مرفوض من المجتمع من أفكار، ومشاريع تنموية و اقتصادية. مثل هدر الموارد الطبيعية في سبيل إرضاء شريحة من شرائح المجتمع و الدخول مثلا في اقتصاد السوق مع العلم أن هذا يحطم النسيج الصناعي للبلاد و استغلال الأراضي الزراعية و الخصبة من أجل بناء السكنات من طرف بعض المسئولين و غيرها من السياسات الخطيرة ، وتنقسم هذه الفئة إلى ثلاث قيم كما يلي:

– **قيمة إيجابية:** هي القيمة التي ينقلها القائم بالاتصال عبر رسالته الصحفية و تتفق مع مبادئ و سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع الجزائري.

– **قيمة سلبية:** هي القيم التي تتعارض مع مبادئ و سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع الجزائري و تظهر من خلال محتوى المادة الصحفية.

- **قيمة محايدة:** هي القيم التي لا تتعارض مع قيم المجتمع الجزائري وهي عبارة عن تصنيف لمحتوى الرسالة الإعلامية من حيث القيم و الأفكار و المضامين التي يريد المرسل إيصالها إلى الجمهور بموضوعية.

2 - فئة الاتجاهات: تتمثل في نوع الاتجاه الذي تتخذه المعالجة الإعلامية لقضايا التنمية الاقتصادية سواء يكون ذلك(مؤيد، معارض أو محايد) و يظهر ذلك من خلال ما تؤيده المادة الإعلامية في معالجتها لمواضيع التنمية الاقتصادية مثل التبليغ عن الفساد أو إظهار التشكيك حيال مشاريع مشتركة مع الأجانب أو انتقاد مشاريع، أو التبليغ عن إهدار المال العام بصفة إعلامية و معالجة ذكية و لكنها تحمل اتجاه الصحفي الذي يظهر نزعته إزاء الموضوع ، و تمّ تصنيفها إلى اتجاهات مؤيدة، ومعارضة ومحايدة.

- **2** اتجاه مؤيد
- اتجاه معارض
- اتجاه محايد

2 .I-3 - فئة السمة: و تقيس لنا هذه الفئة نية القائم بالاتصال و ما جاء بين السطور في معالجته لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة و الأهداف المنتظرة أو المرجوة من طريقة عرض المواضيع و تكون المعالجة إما نقدية (سواء كان نقدا سلبي أو ايجابي) أو تحليلية (مرفقة بالتفسيرات و التوضيحات التي تزود الرأي العام حتى يستطيع المواطن تكوين رأي صائب) أو إخبارية فقط لتوصيل المعلومة.

- سمة ايجابية
- سمة سلبية
- سمة محايدة

2 .I- 4 – فئة الجمهور المستهدف: و نعرف الجمهور المستهدف إجرائيا على أنه المستقبل للرسالة الإعلامية (الرأي العام) المستهدف من طرف القائم بالاتصال و ذلك للتأثير في سلوكه و تغييره اتجاهاته على المدى الطويل و تحسيسه بالقضايا الهامة في الوطن و نقسم الجمهور المستهدف إلى:

- **جمهور عام:** و هو الجمهور العام و الذي يتكون من مختلف شرائح المجتمع باختلاف أعمارهم و جنسهم و مستواهم التعليمي.
- **جمهور الخاص** : و نقصد به الجمهور النخبوي و الذي له وزنه في الساحة السياسية في الجزائر مثل رجال السلطة و صانعي القرار و جماعات الضغط، الإطارات و الأساتذة الجامعيين و حتى قوات خارج الوطن في بعض الأحيان.

I.3 – فئات موضوع التنمية الاقتصادية محل الدراسة:

- **موضوع المادة:** هي الفئة التي تجيب على ما يدور عليه الموضوع أي أنها على علاقة وثيقة بموضوع الرسالة الإعلامية و الإجابة على السؤال تتمثل في كل المواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

و اعتمادا على التقرير النهائي لقمة الأرض في" جوهانسبرغ سبتمبر 2002 " والمتعلق بالتنمية المستدامة و الأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية و بعد الاطلاع على عينة الدراسة و التي تتمثل في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن ، كالتالي:

1. الادخار: تعكس المدخرات المحلية أهمية كبرى في النمو والتنمية حيث تعتبر إحدى الركائز المهمة والضرورية لإحداث التنمية (دون التقليل من أهمية المدخرات الأجنبية)، و المقصود بالمدخرات المحلية جميع الأموال غير الموجهة نحو الاستهلاك، جذب المدخرات

المحلية وتحويلها إلى استثمار ات وذلك عبر الوسائل الاقتصادية المختلفة، استقطاب و توظيف المدخرات.

2. **الاستثمار الأجنبي:** و نقصد به كل التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية التي تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها.

3. **التضخم:** يقصد بالتضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الخلل الاقتصادي في الدولة، وقد ينشأ التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية، وتلجأ الدول إلى تطبيق سياسة نقدية ومالية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية (نسبة الإنفاق) والخارجية (الناشئة عن الاقتراض.

4. **السياحة البيئية و المحلية:** الحاجة لتأسيس وتنشيط سياحة داخلية أو محلية تؤدي إلى الحد من السياحة المعاكسة، وتقلل من تسرب الثروات الوطنية إلى الخارج، وتحقق لها فوائد اقتصادية واجتماعية خاصة للدول المصدرة للسائحين التي تتحمل أعباء النفقات التي تتسرب من ثروتها واقتصادها "فالسياحة الداخلية هي الأكثر من ناحية حجم المشاركة البشرية وربما المنصرف والدخل والأثر على المستوى الوطني والمحلي.

5. **السياسات المالية و التشريعية:** و نقصد بها قوانين الاستثمار و السياسات المالية التي تعتمد عليها الدولة للقيام بالتنمية الاقتصادية المستدامة و هذه السياسات يجب أن تخدم البلاد و تسمح بقسط وافر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية و كذا التشريعات الخاصة بالتبادلات التجارية و الاقتصادية.

6. **استقرار الأسعار:** وذلك من خلال التحكم في التضخم الذي يعتبر عبئا على المجتمع خاصة ذوي الدخل الضعيف و المتوسط ويعتبر معرقلا للسياسة التنمية الاقتصادية، خاصة ما يسمى بالتضخم الجامع.

7. **السكن و الخدمات:** ضمان الإمداد الكافي بالسكن و الاستعمال الكفء لموارد البناء و وسائل النقل و نظم المواصلات و بناء سكنات محافظة للطاقة.

8. **التعليم و التكوين و البحث:** ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية و إعادة تدريبهم و الاعتناء بالتكوين و بالتعليم و بالبحث العلمي لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

9. **المحافظة على الموارد الطبيعية:** والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

10. **الحوكمة الراشدة:** هي الشفافية في طريقة التسيير و إنفاق المال العام في خدمة التنمية الاقتصادية و المجتمع ، و غياب الفساد و سهولة الوصول للمعلومات و نقص البيروقراطية و المحسوبية في كل مجالات الاقتصادية .

11. **الأمن الغذائي:** و نقصد به رفع من مستوى الإنتاج الزراعي و الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحالية و المستقبلية و التصدير و الحفاظ على السيادة الوطنية وعدم الاتكال على اقتصاد الريع و استراد كل المواد الغذائية.

12. **الحفاظ على الطاقة:** ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي و الحفاظ على البيئة.

13. **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:** الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و درجة استعمالها تطوير مجالات التنمية الاقتصادية مثل البنوك و المؤسسات و المدارس و الجامعات والشركات و اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الافتراضي و غيرها.

14. **الفساد المالي و الإداري:** سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات، إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي وكل ما يترتبب عن الفساد من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع و إعاقة عمليات الإصلاح - غياب الحوكمة الرشيدة ، غياب سيادة القانون وغياب كفاءة الحكومة ، وقدرتها على مكافحة الفساد.

15. **نصيب الفرد من الدخل القومي:** زيادة في الكفاءة الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل في القطاع الرسمي و كل القطاعات بشكل يرفع من دخل

الأفراد و يقضي على البطالة بشكل مستديم ويقصد بالدخل القومي، مجموع ما أنتجه أفراد الدولة الوطنيون سواء كانوا في الداخل أو الخارج.

16. **المجال الصناعي:** النهوض بالمجال الصناعي و إعادة هيكلته و التكفل به من طرف الدولة و الاهتمام بالمصانع القديمة و تحديثها و خلق مؤسسات صغيرة من شأنها أن تثري هذا المجال للخروج من اقتصاد الريع .

17. **المجال الزراعي:** النهوض بالمجال الزراعي و تطويره و إدخال التكنولوجيات و الطرق الحديثة بما يضمن الاكتفاء الذاتي و استصلاح الأراضي و الحفاظ عليها من التصحر و التحجر (البناء في الأراضي الزراعية).

18. **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** اطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية Global Government ، ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و المخاطر التي تتعرض لها الدولة من جراء العولمة الاقتصادية في عدة أمور ، وأهمها انهيار الأنفاق الاستهلاكي ، انهيار قطاع الصناعات الثقيلة و الخفيفة و انخفاض نسبة الناتج المحلي، هشاشة الهياكل الاقتصادية وضعف الإنتاجية و التراجع في الأداء الاقتصادي .

19. **الإصلاحات و إعادة الهيكلة:** للتحضير لعملية التنمية الاقتصادية المستدامة لا بد من سياسة الإصلاح و إعادة هيكلة بعض القطاعات أو كلها مثل إعادة هيكلة القطاع الصناعي بإدخال تكنولوجيات عليه أو صناعات أخرى ، إعادة هيكلة القطاع الزراعي كذلك تتطلب إدخال التقنيات الحديثة و بعض الطرق الجديدة في الإنتاج و كذا الإصلاحات في السياسات التشريعية مثل قوانين الاستثمار و التجارة و ما يترتب عليها من نتائج.

20. **الطاقات المتجددة:** البحث في الطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة و على المورد الطاقوية للأجيال القادمة.

21. **الاقتصاد الأخضر:** و نقصد به القيام بصناعات صديقة البيئة و القيام بمحطات التصفية للمياه القذرة و إعادة رسكلة النفايات و إدخالها في الصناعة.

22. **البطالة و التشغيل:** ويقصد بالتشغيل هنا عموما التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج والتي أساسها عنصر العمالة، التي تعتبر عبئا كبيرا في حالة البطالة.

23. **تهيئة الإقليم:** و نقصد به تهيئة الأقاليم بما يخدم التنمية الاقتصادية المستدامة التي تخدم المجتمع ككل مثل القيام بمشاريع صناعية تخدم كل شرائح المجتمع و كل المناطق مع الحفاظ على البيئة الطبيعية لهذه الأقاليم. و عدم تطوير منطقة على حساب الأخرى أو بترك الأخرى.

24. **الموارد المائية: نقصد بهذا** ضمان الإمداد الكافي بالمياه الصالحة للشرب للسكان و رفع كفاءة استخدام المياه و تنقيتها في حسن استعمالها التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية و المحافظة عليها كمورد طبيعي هام للأجيال القادمة.

25. **مجال الصحة:** رفع الإنتاجية في مجال الصحة من أجل الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة في أماكن العمل و الاعتناء بصحة الأطفال في المدارس و الحفاظ على صحة المستهلك الجزائري.

26. **الاستثمار المحلي:** يقصد بالاستثمار الزيادة الصافية في رأس المال ويتكون الاستثمار من الاستثمار الثابت والتغير في المخزون، ويتوزع الاستثمار على الاستثمار العام (القطاع الحكومي) والاستثمار الخاص.

II. المقابلة:

تدخل المقابلة ضمن أدوات البحث العلمي، و لغة مشتقة من الفعل قابل بمعنى واجه، و هي بذلك تعني المواجهة، من حيث قيامها على مواجهة الشخص، أي مقابلته وجها لوجه،

من اجل التحدث إليه في شكل حوار يأخذ شكل طرح أسئلة من طرف الباحث، و تقديم الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس[16].

كما يمكن تعريفها أنها عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و المبحوثين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من اجل تحقيق أهداف الدراسة[17].

حيث يقوم الباحث فيها بتحديد موعد لقاء مع مفردات البحث، يتم من خلاله إدارة النقاش و الحوار عن مجموعة من الأدوات، و التي أهمها توجيه الأسئلة بطريقة معينة و إثارة المفردة بمجموعة من المثيرات الحافزة، و من خلال هذه المقابلة يتم تجميع الآراء و الأفكار و الدوافع و الرغبات الخاصة بالمفردة[18].

كما تسمح المقابلة الشخصية بإجراء المزيد من التعمق في البحث و الاستفسار عن المقصود من الأسئلة، و توحيد المعنى العام من السؤال، و إزالة أي لبس أو سوء فهم للسؤال، و إحداث شكل من أشكال التفاعل و الألفة بين الباحث و المفردة التي يستسقى منها البيانات و المعلومات، مما يساعد إلى التوصل إلى نتائج أدق[19].

و من أجل إثراء هذه الدراسة و الإجابة على كل التساؤلات ، ارتأينا أن ندعمها بالمقابلة و قمنا بثلاثة مقابلات للقائم بالاتصال و هي كالتالي:

1- أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص213.

2- محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص55.

3- محمد عبد الغني، **الاسس العلمية لكتابة رسائل الماجيستير و الدكتوراه**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1992، ص80.

4- محمد عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص80.

– المقابلة الأولى أجريناها مع رئيس التحرير للملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن (السيد ممارت محمود) لمعرفة الأهداف المرجو تحقيقها من تزويد الرأي العام بالمعلومات الاقتصادية و الأولويات التي تأخذ بعين الاعتبار.

– المقابلة الثانية أجريت لمدير النشر لصحيفة الأصيل الناطقة بالفرنسية (السيد الصادق آيت حمودة) لمعرفة الأسس التي تبنى عليها المعلومة الاقتصادية.

– المقابلة الثالثة أجريناها مع مدير التحرير صحيفة الأصيل الناطقة بالفرنسية (السيد أكزوح الطاهر) و التي أردنا من خلالها معرفة الأولويات التي تراعيها الصحيفة في تزويد الرأي العام بالمعلومات .

1 .II – استمارة المقابلة موجهة إلى رئيس تحرير الملحق الاقتصادي بجريدة الوطن اليومية بصفته قائم بالاتصال يوم 10جوان 2013.

1. ما هي أهم المصادر التي يعتمد عليها الملحق الاقتصادي في توفير المعلومات و البيانات وبناء الرسالة الإعلامية ؟

على أي أساس يتم انتقاء الأخبار الاقتصاديةالمراد نشرها في الملحق الاقتصادي وبماذا يتميز أسلوب تحرير الأخبار الاقتصادية عن الأساليب الأخرى؟

و بالإجابة على كل الفئات و المؤشرات و المقابلة سنجيب على السؤال الرئيسي للدراسة إلا و هو ما هي معالجة الصحافة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة؟

III. : بطاقة فنية لصحيفة الوطن[20]:

III.1-صحيفة الوطن التأسيس و طريقة العمل:

تصدر El Watan صحيفة يومية جزائرية باللغة الفرنسية تحتل المركز الثالث من حيث عدد المبيعات بعد جريدة الخبر والشروق اليومي.تصدر من السبت إلى الخميس تهتم بالأخبار الوطنية والمحلية والدولية السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية والرياضية والفنية. رئيس تحريرها: عمر بالهوشات .

تأسست جريدة الوطن في 08 أكتوبر 1990 أي في الذكرى الثانية لأحداث أكتوبر 1988 التي جرت أحداثها في الجزائر من طرف مجموعة من الصحفيين المحترفين من صحيفة المجاهد ، بعد صدور القانون الذي يسمح بتأسيس صحافة خاصة في الجزائر .

إن صحيفة الوطن هي الصحيفة القيمة في الجزائر لقد تحصل مديرها عمر بلهوشات على جائزة الريشة الذهبية في 1994 من طرف الجمعية العالمية للصحافة.

لقد أوقف الصحيفة عن الإصدار 05 مرات كانت آخر مرة فيها في 1998 ، لقد ولد الوطن في وقت الرئيس شادلي بن جديد و كانت له آمالا في وقت الرئيس بوضياف رحمه الله و ناضل في وقت الرئيس زروال و نجا في وقت الرئيس عبد العزيز بوتقليقة .

أوقف الوطن عن الصدور في جانفي 1993 مدة 15 يوما، عندما كتب على التعدي الذي جرى على ثكنة " قصر الحيران في ولاية الأغواط، و حوكم بتهمة التعدي على أمن الدولة.و انتهت المعركة مع العدالة في سنة 2000 .

سقط الصحفي محمد مسفاق المراسل لصحيفة الوطن من مستغانم تحت رصاص الإرهاب في 13 أفريل 1994 ، في ديسمبر من نفس السنة صودرت الصحيفة مدة 15 يوما بعد نشرها أخبار عن الجيش الشعبي الوطني ، بدأت الوطن في نشر قضايا الفساد المالي و

1- [20] Wikipédia et le site du journal El Watan.

الإداري منذ 1995 و في 1996 صودرت الصحيفة مرتين بعد نشرها لأخبار المجازر التي كانت ترتكب في حق الشعب الجزائري في العشرية السوداء.

1. مضمون و شكل جريدة الوطن:

تستعمل الصحيفة الشكل التبلويد (41سم x 29 سم) يتبع عنوانه الرئيسي عنوان إشارة "" صحيفة مستقلة".

2. إن صحيفة الوطن صحيفة يومية عامة تهتم بالسياسة الداخلية و الخارجية للبلاد ، بالاقتصاد ، بالرياضة من بين المواضيع الرئيسية للصحيفة نجد:

- نقوله لكم وهي مواضيع أحداث قصيرة و عجيبة.
- نقطة صفر، عمود يكتبه شوقي عماري في الصفحة الأخيرة من الصحيفة.

3. النشريات الجهوية:

للوطن صحف مختلفة على اختلاف المناطق (نشرية الوسط، الشرق، الغرب، منطقة القبائل و الجنوب الجزائري) كل نشرية مختلفة عن الأخرى في الصفحات الداخلية ، أما باقي الصفحات فلا تختلف .

4. الملاحق الأسبوعية و التذكيرية :

في 14 نوفمبر 2004 ، نشرت صحيفة الوطن أول ملحق له خاص بالتلفزيون، ثم استبدل بملحق آخر سمي فن و آداب بعده ،شرت صحيفة الوطن في 28 فبراير ملحق اقتصادي و في 05 فبراير 2006 نشرت كذلك ملحقا آخر خاص بالعقار.

تنشر الصحيفة بصفة متواصلة ملحقات خارجة عن الإطار العام للصحيفة تصدر هذه الملحقات في تواريخ هامة و محطات هامة من محطات الجزائر مثل:

- الملحق الذي صدر في أول نوفمبر 2004 خاص بحرب التحرير الوطنية.
- ملحق خاص ابلذكرى الستون لمجازر 08 ماي 1945.
- ملحق خاص بالذكرى الخامسة و الأربعين لاستقلال الجزائر.
- ملحق خاص بحياة الرئيس هواري بومدين صدر في 27 /2008/12 .

- ملحق خاص بالاحتفال بالذكرى العشرين لانشاء صحيفة الوطن في أكتوبر 2010 ملحق خاص بالذكرى الخمسون لاستقلال الجزائر صدر في 05 جويلية 2012 منذ 19 مارس 2009 تصدر الصحيفة عددا خاصا بعطلة الأسبوع يوم الجمعة.

5. مطبعة الوطن:

إن ميدان الطباعة بقي طويلا حكرا على الدولة و لكن في يوم 16 جوان صدر عددين من صحيفة الوطن و صحيفة الخبر من مطبعة مستقلة اشترتها الصحيفتين (الخبر اليومي و الوطن) و تتمركز في عين النعجة.

و بعد التأكد من جودة الفكرة اشترت صحيفة الوطن و الخبر مطبعتين اثنتين واحدة في قسنطينة و الأخرى في وهران.

III.التحليل الإحصائي للمضمون:

III. 1 – التحليل الكمي و الكيفي للمضمون أو (كيف قيل؟ و ماذا قيل؟)

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على التساؤلات تم تحليل المواد التحريرية للتنمية الاقتصادية المستدامة المنشورة في أعداد العينة المحددة في الصحيفة محل الدراسة و هي " الملحق الاقتصادي " لصحيفة الوطن ، وفق فئات التحليل المحددة في الاستمارة ، و بلغ عدد المواد التي جرى عليها التحليل " 84" مادة تحريرية ، كانت نتائج التحليل كما يلي:

III. 1 .1: القوالب الفنية:

للإجابة على السؤال ، ما هي القوالب الصحفية التي اعتمدتها الصحيفة من خلال معالجتها لموضوع التنمية الاقتصادية المستدامة ؟

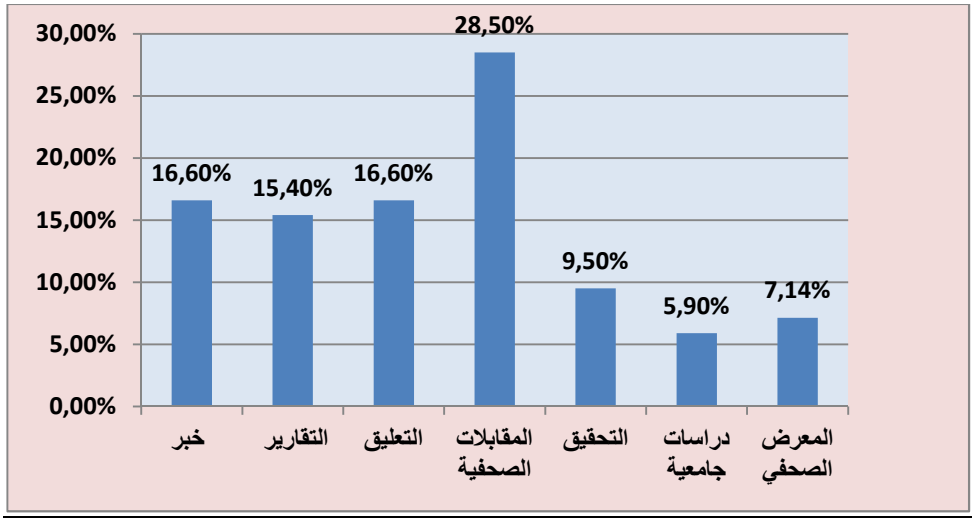

يبين الرسم البياني رقم (01) متغير القوالب الفنية المستعملة.

يبين الرسم البياني رقم (01) بأن فن المقابلة غلب على جميع الفنون الأخرى و لقد عولجت به قضايا الحوكمة الراشدة و المجال الزراعي و الصناعي و كل المجالات الأخرى ، لأن كل موضوع أثير في الملحق الاقتصادي عولج على شكل مقابلة و هذا راجع ربما لما تأتي به المقابلة مع الأساتذة الجامعيين و الإطارات السامية من توضيحات ذات مصداقية و قيمة عالية. وعليه ف 28.57 % من المعلومات حول مجمل القضايا المطروحة استقاها الإعلاميون من المقابلات، تلتها

الأخبار و التعاليق بنسبة 16.66 % تقاسم التعليق مع المقابلة قضايا الحوكمة و الصناعة و الزراعة و الطاقات المتجددة بنسبة 16.66 %، أما الخبر فقد عالج الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية و الطاقات و الخدمات و السكن و استقرار الأسعار و التعليم و التكوين لما غطاه من ملتقيات علمية و ندوات صحفية...الخ. تلتهم المعارض الصحفية التي قام بتحريرها باحثين و إطارات جاءت بنسبة 7.14 % و تلتها الدراسات الجامعية العلمية و التي كانت بنسبة 6.00% و غطت السياسات المالية و التشريع لما هذا القطاع من أهمية في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تسيير السوق ، و كذلك السكن و الطاقات المتجددة و إعادة الهيكلة لأنها مواضيع معقدة و علمية لا يستطيع الخبر معالجتها و من ثم كان لابد من معالجتها علميا و بطريقة متخصصة.

كما اشار الرسم البياني رقم (01) بأن أكثر القوالب الصحفية استعمالا من طرف صحيفة الوطن هي المقابلة التي تظهر بنسبة 28.50 %، و يدل على أن القائم بالاتصال متمكن من قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة و متخصص في الاقتصاد حيث تشكلت رسالته من المقابلات التي أجراها مع المتخصصين و الباحثين و الإطارات السامية في الميدان الاقتصادي من القطاع العام و الخاص و القطاع المشترك بين الدولة و الخواص سواء كانوا أجانب أو جزائريين و هذا يدل على الأهمية التي توليها صحيفة الوطن للمواضيع الاقتصادية في البلاد(انظر الجدول رقم 01) في الملحق.

تلتها الأخبار و التعاليق بنسبة متساوية تتمثل في 16.66 %، و هذا دليل على أن الخبر يبقى دائما مستعملا لتوصيل ما هو طارئ و تحليله فيما بعد لجلب انتباه القراء و إبقائهم في انتظار التقرير أو التحقيق أو المقابلة التي تشرح الفكرة التي جاءت في الخبر من قبل.

جاء في المرتبة الثالثة التقارير بنسبة 15.47 %، و هذا طبيعي لأن طبيعة الأخبار التنموية و الاقتصادية تقتضي الكثير من التوضيح و التفسير و التحليل و الخبر لا يفي بهذا الغرض.

تلاها التحقيق بنسبة 9.52 % ، و من المعلوم أن يتحرى الصحفي و يحقق في القضايا الاقتصادية حتى يوصل المعلومة بعد التأكد من صحتها و الالفاف بجميع جوانبها.

جاءت في المرتبة الرابعة الدراسات الجامعية بنسبة 5.95 % كتبها أساتذة جامعيون و إطارات سامية متمكنون من المواضيع الاقتصادية في شكل إعلامي، و استعملت هذه الدراسات لتوضيح الأفكار الغامضة الخاصة بالتنمية الاقتصادية المستدامة، و هذا يؤكد على أن القائم بالاتصال يدرك بأنه لا يوجد أحسن من الأساتذة الجامعيين لتوصيل الفكرة الصحيحة و شرح سياسات و استراتيجيات الدولة في هذا الميدان للمواطن الذي هو متعطش لمثل هذه الإيضاحات التي تعينه على فهم الجوانب الغامضة من التنمية الاقتصادية .

تليها باقي الفنون بنسب متفاوتة التحقيق بنسبة 9.52 % ثم المعارض الصحفية بنسبة 7.14 ثم الدراسات الجامعية بنسبة 5.95 %.

يتضح من خلال التحليل بأن صحيفة الوطن تهتم بالمقابلات و التقارير و التعاليق أكثر منها بالخبر و هذا راجع لطبيعة المواضيع المعالجة و لاحتياجها لكثير من التفسير و الشرح.

الجدول رقم (01) يبين نسب فئة نوع التغطية الصحفية

المادة الصحفية	الفن الصحفي	
	ك	%
الخبر	14	16.66
التقرير	13	15.47
التحقيق	08	9.52
التعليق	14	16.66
المقابلة	24	28.57
دراسات جامعية	05	5.95
المعرض الصحفي	06	7.14
المجموع	84	100

III. 1 .2. 1 – علاقة متغير الفن الصحفي بمتغير قطاع المعالجة:

للإجابة على السؤال ، ما هي القطاعات المعنية بمعالجت قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة التي عالجها الملحق الاقتصادي لصحيفة للوطن؟

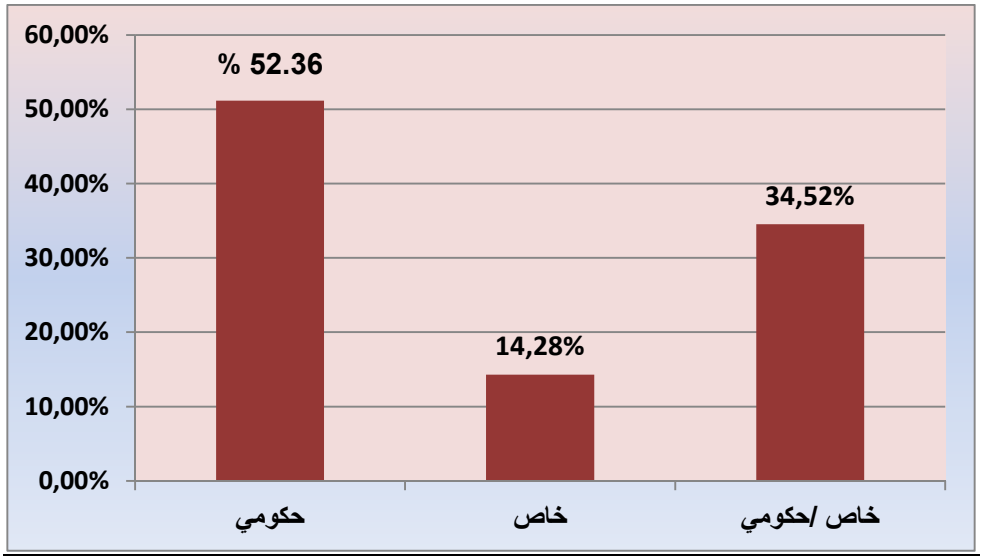

يبين الرسم البياني رقم (02) قطاعات معالجة قضايا التنمية المستدامة

يبين الرسم رقم (02) أن المادة الاقتصادية الواردة في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن تناولت أكثر من قطاع و لكن بنسب متفاوتة، كانت السيطرة فيها للقطاع الحكومي بنسبة 52.36 %، حيث غطت الأخبار 10.71 % منه، التقارير 9.52 % و المقابلة 11.90 % أما الباقي فتقاسمته الدراسات الجامعية ب 3.57% و التحقيقات ب 4.76 % و المعارض الصحفية ب 1.19 و هذه النسب تدل على إعطاء المقابلة أهمية كبيرة مما تعطيه من توضيحات دقيقة و معالجة حية للأحداث و الإدلاء بالرأي.

جاء القطاع (المختلط) في المرتبة الثانية من حيث المعالجة بنسبة 34.51 %، تتقاسمها المقابلة ب 10.71 % و المعارض الصحفية 5.95 %، و التعاليق و الأخبار بنسبة متساوية تقدر ب 4.76 % ثم تأتي الدراسات الجامعية و التحقيقات بنسبة 2.38 % و التقارير ب 3.57 %.

أما القطاع الخاص فلقد حاز بنسبة ضعيفة نوعا ما و هي 13.09 % تتقاسمها المقابلة ب 5.95 %، و التقرير و التحقيق ب 2.38% و التعليق و الخبر ب 1.19 %.

تعود هيمنة القطاع الحكومي على حجم المواد التحريرية للتنمية المستدامة في صحيفة الوطن لكونه ترتكز عليه التنمية المستدامة ، فالحكومة الراشدة هي التي تضع الاستراتيجيات و السياسات التنموية و تخطط لها. أما القطاع المختلط فالاهتمام به يرجع ربما إلى علاقة القائم بالاتصال بهذا القطاع و الاعتماد عليه في الحصول على الإشهار و المساعدات.

الجدول رقم (02) فئة قطاع الموضوع

المتغيرات	الملحق الاقتصادي	
	التكرار	النسبة%
حكومي	44	**% 52.36**
خاص	11	**% 14**
خاص/حكومي	29	**% 34.52**
المجموع الكلي	**84**	**% 100**

III. 1 . 3- النطاق الجغرافي

للإجابة على السؤال ، ما هو النطاق الجغرافي المتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة التي عالجها الملحق الاقتصادي لصحيفة للوطن؟

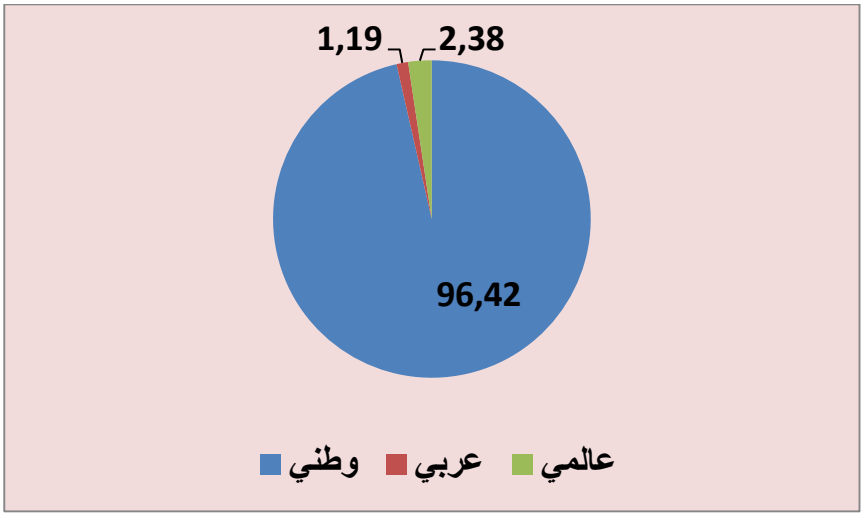

يبين الرسم البياني رقم (03) جغرافية المادة الصحفية

نلاحظ أن جل المادة الإعلامية التي جاءت في الملحق محل الدراسة اهتمت بالنطاق الوطني و نسبة 96.42 % لخير دليل على أن الملحق محل الدراسة يعتني حصريا بما هو وطني فيما يخص التنمية الاقتصادية المستدامة و هذا شيء طبيعي لأن الصحف الوطنية تعتني بما هو محلي أولا لصنع و توجيه الرأي العام . أما النطاق العربي فلم يحز إلا على 1.19 % من جل الملحقات محل الدراسة و خص الموضوع الفساد المالي و الإداري في الحكومات الشمولية و العالمي حاز ب نسبة 2.38%.

الجدول رقم(03)يبين متغير **أنواع التغطية الصحفية**

المتغيرات	الملحق الاقتصادي للوطن	
	التكرار	النسبة %
وطني	81	% 96.42
عربي	01	% 1.19
عالمي	02	% 2.38
المجموع	84	%100

III. 1 . 4 – العناصر التيبوغرافية المتعلقة بالصور و الألوان و الرسومات البيانية للإجابة على سؤال ما هي عناصر الإبراز للمادة الصحفية الخاصة بالتنمية الاقتصادية المستدامة ؟

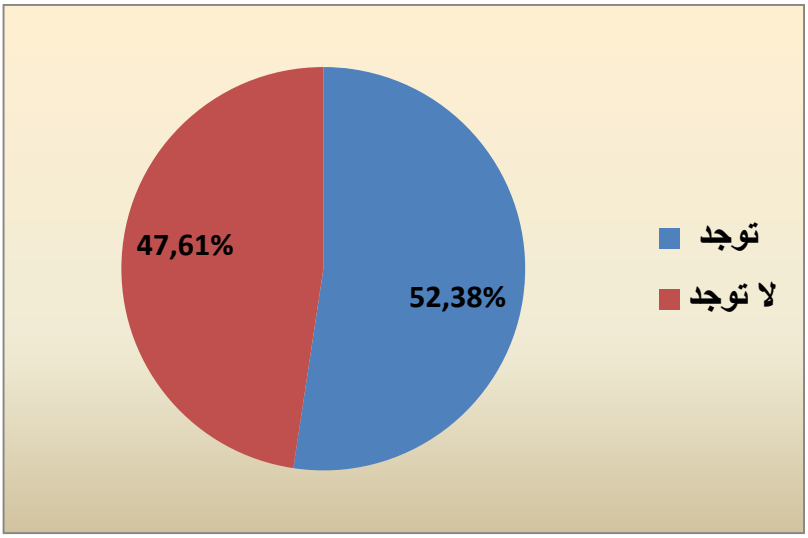

يبين الرسم البياني رقم (04) فئة الصور و الرسومات البيانية

استخدمت الصحيفة محل الدراسة نوعين من أشكال الطباعة المصاحبة للمادة التحريرية هما: الصور الفوتوغرافية للشخصيات و الصور الغير الشخصية مثل صور الحقول في الزراعة أو صور الخلايا للطاقات المتجددة أو صور الخضر و الفواكه . و بلغ عدد المواد المرفقة بالصور 44 مادة نسبتها وصلت إلى 52.38 %، في مقابل 40 مادة بدون صورة والتي بلغت نسبتها 47.61 % . و كان عدد الصور الملونة يقارب 50%، بينما الباقي جاء بالأبيض و الأسود.

أما الرسوم البيانية فكانت منعدمة ما عدا رسما بيانيا واحد ، و بهذا لم تتجاوز نسبة الرسومات 1.19 % من مواد العينة كلها(انظر الجدول رقم .

الجدول (04) فئة الإرفاق بالصورة

متغير الصور	الملحق الاقتصادي	
	التكرار	النسبة%
توجد	44	% 52.38
لا توجد	40	% 47.61
المجموع	84	% 100

III.1. 5-مجالات التنمية الاقتصادية التي عالجها الملحق

للإجابة على السؤال ، ما هي المجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة التي عالجها الملحق الاقتصادي لصحيفة للوطن؟

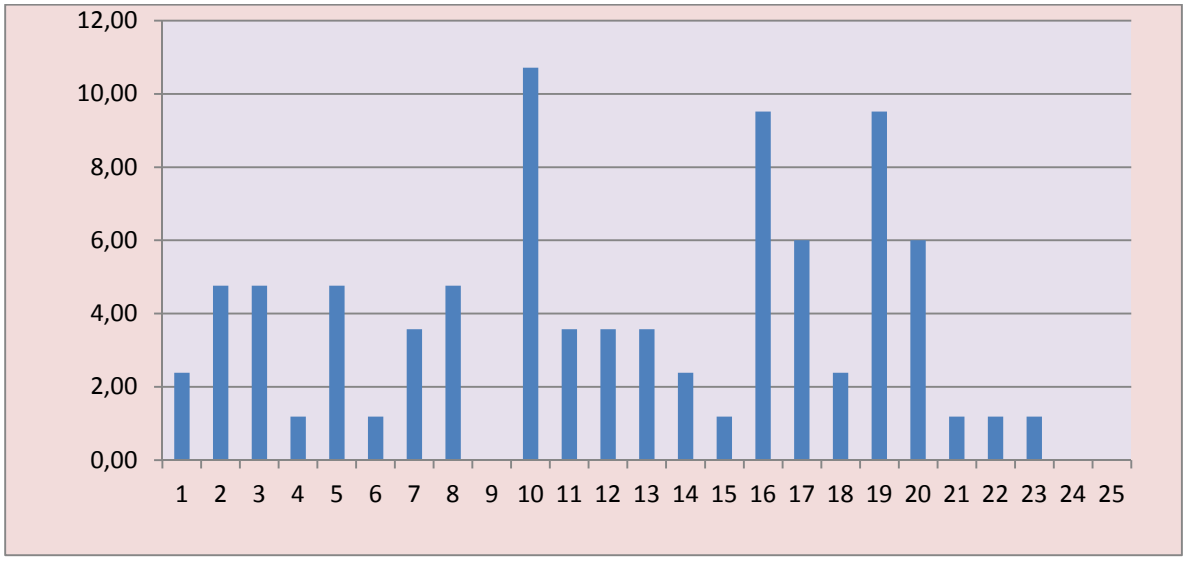

يبين الرسم البياني رقم 05 مجالات التنمية الاقتصادية التي عالجتها الصحيفة

يظهر من الرسم البياني رقم 05 بأن تغطية الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن توزعت على الكثير من المجالات و الأنشطة التنموية الاقتصادية ، و قد تم حصرها في 26 مجالا، تقارب فيها الاهتمام بين معالجة موضوع الحوكمة الراشدة و المجال الصناعي و الإصلاحات و إعادة الهيكلة ، و المجال الزراعي و الأمن الغذائي و مجال الطاقات المتجددة و الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة و السياسات المالية و التشريعية في ميدان التنمية الاقتصادية . و قد يعكس هذا الاهتمام ، الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية المستدامة و التحضير لخروج البلاد من اقتصاد الريع إلى اقتصاد آخر أكثر اعتمادا على الصناعة و الزراعة و التصدير(انظر الجدول رقم 04).

فيما جاءت التغطية متوسطة بالنسبة لمجال السياحة البيئية و التعليم و البحث العلمي و السكن و الخدمات و موارد البناء والاستثمار الأجنبي و التضخم و قضية الاندماج في الاقتصاد العالمي و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و هذا التوسط يعود ربما إلى أن الجزائر دولة فتية لم

تندمج بعد في التنمية المستدامة و انعدام الفكر التنموي بين شرائح المجتمع مما يجعل هذه المجالات ظهرت بشكل معتدل .

أما مجال الاقتصاد الأخضر و البطالة و التشغيل و الادخار و مكافحة الفساد المالي و الإداري و تهيئة الأقاليم فقد ظهرت بشكل تحت المتوسط بالرغم من أنها مواضيع جد مهمة بالنسبة للمواطن، ربما لأنها مواضيع حساسة جدا و من الصعب التطرق إليها و معالجتها بصفة كثيفة.

أما مجال الصحة و الموارد المائية و الاستثمار المحلي ، فعلى ما لهم من أهمية قصوى باعتبارها مواضيع رئيسية في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة إلا أننا لحضنا غيابها تماما و لم تذكر بتاتا في عينة الدراسة و هنا يبقى السؤال مطروح حول غياب هذه الميادين الإستراتيجية في العينة بينما كان حضور بعض الأخبار عن الشركات الأجنبية مكثا و مغطيا بالتفاصيل على شكل مقابلات و دراسات جامعية ويرجع ذلك ربما إلى اعتماد الصحيفة على الإشهار الذي يأتيها من هذه الشركات و هذا يبرر اهتمامها بها و بآراء إطاراتها.

تفاوتت نسبة المواد التحريرية التي خصصها الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن لعرض قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة فكما يشير الجدول رقم (04) فان الحوكمة الراشدة و حسن التسيير هي التي بلغت أعلى نسبة 10.71 % من مجموع نسب المواد التحريرية التي عرتها صفحات الملحق الاقتصادي و يعرض هذا الأخير عادة كل ما يمس من قريب أو من بعيد إلى الاقتصاد الوطني من حركة السوق و الشفافية و الفساد و الوصول إلى المعلومات و التشريع في مجال الاقتصاد و الزراعة و الصناعات و البيئة و الحفاظ على الأراضي الزراعية و الحفاظ على الموارد الطبيعية ، السوق و البطالة ، استقرار الأسعار ... الخ.

تليها و من قريب جدا كل من الصناعة بالاختلاف مجالاتها و الإصلاحات و إعادة الهيكلة و الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة 9.52 % في المرتبة الثالثة المجال الزراعي و قضايا الطاقات المتجددة بنسبة 6.00 % من مجمل المواضيع التي عولجت في الملحق الاقتصادي ، يليها الاستثمار الأجنبي و التضخم، السكن و الخدمات و التعليم و التكوين و البحث و السياسات المالية و التشريعية بنسبة 4.76 % من مجمل المواد في الملحق ثم يأتي الأمن الغذائي و

تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الحفاظ على الطاقة في المرتبة الخامسة بنسبة 3.57 % و الادخار و الفساد المالي و الإداري و الاندماج في الاقتصاد العالمي بنسبة 2.38 % في المرتبة السادسة و في المرتبة السابعة و الأخيرة نجد استقرار الأسعار و البطالة و العمالة و نصيب الفرد من الدخل القومي و الاقتصاد الأخضر و تهيئة الإقليم بنسبة 1.19 % من إجمالي مواد العينة المدروسة. أما المجال الصحي و المائي و الاستثمار المحلي فلم يظهرا في الدراسة.

الجدول رقم (05) يبين قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في الملحق

الرقم	الموضوع	المجموع	
		ك	%
.1	الادخار	02	2.38
.2	الاستثمار الأجنبي	04	4.76
.3	التضخم	04	4.76
.4	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19
.5	السياسات المالية و التشريعية	04	4.76
.6	استقرار الأسعار	01	1.19
.7	السكن و الخدمات	04	3.57
.8	التعليم و التكوين و البحث	04	4.76
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	08	9.52
.10	الحوكمة الراشدة	09	10.71
.11	الأمن الغذائي	03	3.57
.12	الحفاظ على الطاقة	03	3.57
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	03	3.57
.14	الفساد المالي و الإداري	02	2.38
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	01	1.19
.16	المجال الصناعي	08	9.52
.17	المجال الزراعي	05	6.00
.18	الاندماج في الاقتصاد العالمي	02	2.38
.19	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	08	9.52

.20	الطاقات المتجددة	05	6.00
.21	الاقتصاد الأخضر	01	1.19
.22	البطالة و التشغيل	01	1.19
.23	تهيئة الاقليم	01	1.19
.24	لمجموع	84	100

III.1. 6- علاقة متغير قضايا التنمية الاقتصادية المستديمة بمتغير فئة المصدر:

للإجابة على سؤال ، ما هي المصادر التي اعتمد عليها القائم بالاتصال في معالجته لموضوع التنمية الاقتصادية المستدامة؟

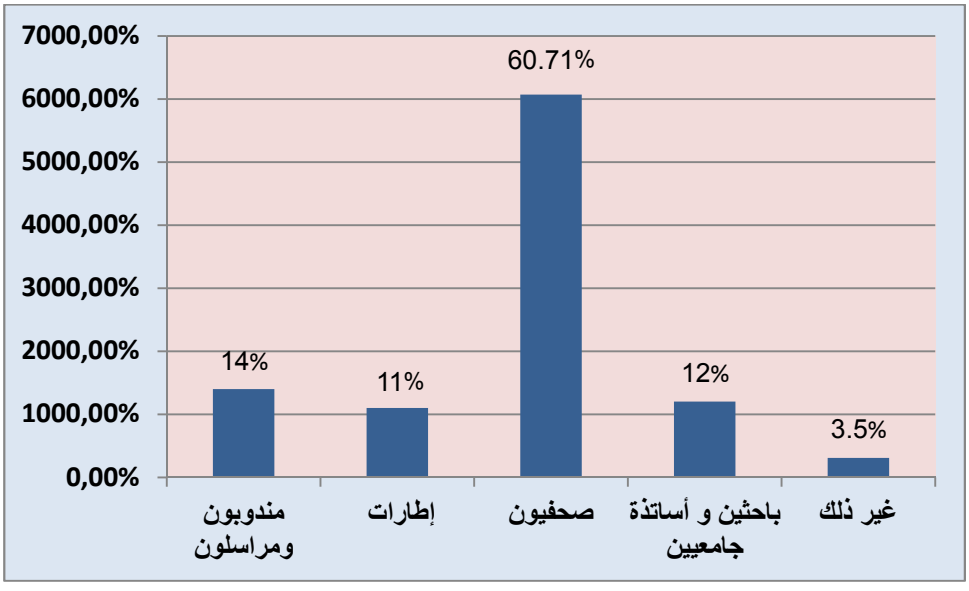

الرسم البياني رقم (06) يبين علاقة متغير مصدر المادة الصحفية

يظهر الرسم البياني رقم (06) بأن القائم بالاتصال في صحيفة الوطن و في الملحق الاقتصادي بالذات اعتمد في تغطيته لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة على عدة مصادر الصحفية التابعة للجريدة بنسبة 60.71 % غطوا هؤلاء الصحفيين مجال الحوكمة الراشدة و حسن التسيير بنسبة 7.14 % من 60.71 % و مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة 7.14 % أيضا و المجال الصناعي ب6.00 % و المجال الزراعي بنسبة 4.76 % تلتها المجالات الأخرى بنسب تتراوح بين 3.57 و 1.19 %. عادت المرتبة الثانية للمراسلين بإجمالي 13.09 % غطوا فيها مجال الإصلاحات بنسبة 3.357 % و مجالات أخرى كسياسات المالية و التضخم بنسبة 2.38 % و المجال الزراعي و الصناعي بنسبة 1.19 %.

احتل المرتبة الثالثة الباحثين بنسبة 11.90 % من إجمالي قضايا التنمية و تطرقوا إلى قضايا الإصلاحات و إعادة الهيكلة و الطاقات المتجددة و المجال الصناعي بنسبة 2.38 % لكل مجال منهم و الحوكمة الراشدة، تكنولوجيا الإعلام و المجال الصناعي بنسبة 1.19 %.

المرتبة الرابعة عادت إلى الإطارات بنسبة 10.71 %من إجمالي المواد عالجوا فيها الإصلاحات و التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التهيئة الأقاليم و الصناعة بنسب تتراوح بين 3.57 و 1.19 %.

نجد في المرتبة الأخيرة المصادر المجهولة الهوية بنسبة 3.57 % عالجت الحفاظ على الطاقة و التعليم و البحث.

أما وكالات الأنباء فهي غائبة تماما في الملحق، و هذا يرجع ربما إلى التخصص العالي للصحفيين و المراسلين للصحيفة الوطن في المجال الاقتصادية و الصحافة لاقتصادية و يرجع كذلك للتعاون مع الإطارات و الباحثين من أجل استقاء أجود و أصدق الأخبار التنموية و الاقتصادية.

الجدول رقم (06) يبين علاقة القضايا الاقتصادية بمتغير مصدر المادة الصحفية

المتغيرات / الموضوع	فئة المصدر															
	مراسل		صحفي		باحث		إطار		غير ذلك		و أ ج		و أ ع		و أ ج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الادخار	00	00	02	2.38	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	2.38
الاستثمار الأجنبي	00	00	03	3.57	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	04	4.76
التضخم	02	2.38	01	1.19	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	04	4.76
السياحة البيئية	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
السياسات المالية و التشريعية	01	1.19	02	2.38	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	04	4.76
استقرار الأسعار	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
السكن و الخدمات	00	00	03	3.57	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	03	4.76
التعليم و	01	1.19	00	00	01	1.19	00	00	02	2.38	00	00	00	00	00	00	04	4.76

التكوين و البحث																	
المحافظة على الموارد الطبيعية	00	00	06	7.14	02	2.38	00	00	00	00	00	00	00	00	00	08	9.52
الحوكمة الراشدة	01	1.19	06	7.14	01	1.19	01	00	00	1.19	00	00	00	00	00	09	10.71
الأمن الغذائي	00	00	03	3.57	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	04	3.57
الحفاظ على الطاقة	00	00	02	2.38	00	00	00	1.19	01	00	00	00	00	00	00	03	3.57
تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	00	00	02	2.38	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	03	3.57
الفساد المالي و الإداري	00	00	02	2.38	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	2.38
نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
المجال	01	1.19	05	6.00	0	1.19	0	1.19	0	00	0	0	0	0	0	0	9.52

الصناعي											1		1				8	
المجال الزراعي	01	1.19	04	4.76	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	05	6.00
الاندماج في الاقتصاد العالمي	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	02	2.38
الإصلاحات و إعادة الهيكلة	03	3.57	01	1.19	01	1.19	03	3.57	00	00	00	00	00	00	00	00	08	9.52
الطاقات المتجددة	01	1.19	03	3.57	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	05	6.00
الاقتصاد الأخضر	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
البطالة و التشغيل	00	00	00	00	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
تهيئة الاقليم	00	00	01	1.19	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	1.19
المجموع	11	13.09	51	60.71	10	11.90	09	10.71	03	3.57	00	00	00	00	00	00	84	100

III. 1. 7- علاقة متغير التنمية الاقتصادية بمتغير أساليب الإقناع

للإجابة على سؤال ، ما هي الأهداف التي سعت إلى تحقيقها صحيفة الوطن من خلال ملحقها الاقتصادي فيما يخص التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر؟

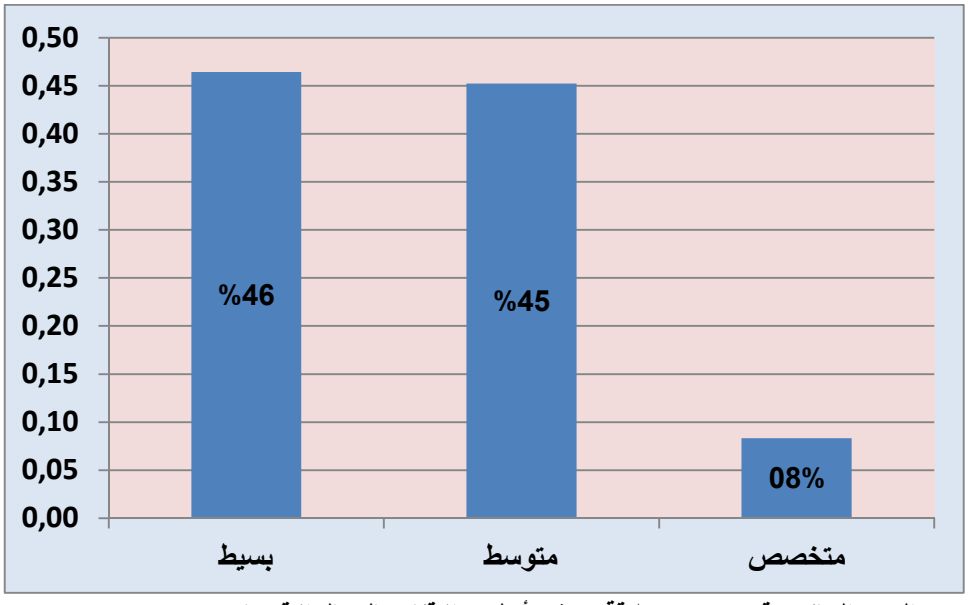

الرسم البياني رقم 07 يبين علاقة متغير أسلوب الاقناع بالمجال الاقتصادي

يبين الرسم البياني رقم (07) أن الهدف العلمي هو الذي غلب على مجمل مواد عينة الدراسة و التي بلغت 84 مادة بنسبة 45.23 % و هذا يدل على الأهمية القصوى التي تليها صحيفة الوطن لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة لما لها من أهمية علمية ، و يتصدر هذه المواضيع ، التعليم و التكوين ، الحوكمة الراشدة ، الإصلاحات و إعادة الهيكلة ، الطاقات المتجددة و الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بنسب تتراوح بين 4.76 % و 1.19 % و هذا يدل على تخصص الصحيفة و على اهتمامها بالصحافة الاقتصادية التي هي محور المال و الأعمال.

في المرتبة الثانية نجد الأسلوب الإرشادي بنسبة 44.04 % الذي عالج موضوع الصناعة بنسبة 8.33 % ثم الإصلاحات و إعادة الهيكلة بنسبة 6.00 %ثم مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة 6.00 %، يليه مجال الاستثمار الأجنبي و التضخم 4.76 %.

في المرتبة الثالثة نجد الأسلوب الإخباري بنسبة 10.71 % الذي تناول مجال الحوكمة الراشدة بنسبة 2.38 % و المجال الزراعي و الاقتصاد الأخضر بنسبة 1.19 % و هذا يدل على القدرة العالية للقائم بالاتصال الذي يعالج نفس المواضيع بكل الأساليب إرشادية و علمية و إخبارية حتى يتسنى لكل شرائح المجتمع استيعابها و فهمها، لأنها مواضيع تهم المواطن بالدرجة الأولى و القائم بالاتصال هو مواطن قبل كل شيء.

الجدول رقم (07) يبين علاقة متغير قضايا التنمية الاقتصادية بمتغير أسلوب الإقناع

الرقم	المتغيرات / المجال الاقتصادي	أساليب الإقناع							
		إرشادي		علمي		إخباري		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
.1	الادخار	02	2.38	00	00	00	00	02	2.38
.2	الاستثمار الأجنبي	04	4.76	00	00	00	00	04	4.76
.3	التضخم	01	1.19	03	3.57	00	00	04	4.76
.4	السياحة البيئية و المحلية	00	00	00	00	01	1.19	01	1.19
.5	السياسات المالية و التشريعية	01	1.19	02	2.38	01	1.19	04	4.76
.6	استقرار الأسعار	00	00	00	00	01	1.19	01	1.19
.7	السكن و الخدمات	02	2.38	01	1.19	00	00	03	4.76
.8	التعليم و التكوين و البحث	00	00	04	4.76	00	00	04	4.76
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	05	6.00	03	3.57	00	00	08	9.52
.10	الحوكمة الراشدة	03	3.57	04	4.76	02	2.38	09	10.71
.11	الأمن الغذائي	02	2.38	01	1.19	00	00	03	3.57
.12	الحفاظ على الطاقة	00	00	02	2.38	01	1.19	03	3.57
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	01	1.19	02	2.38	00	00	03	3.57
.14	الفساد المالي و الإداري	00	00	01	1.19	01	1.19	02	2.38
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19
.16	المجال الصناعي	07	8.33	01	1.19	00	00	08	9.52

17.	المجال الزراعي	02	2.38	02	2.38	01	1.19	05	6.00
18.	الاندماج في الاقتصاد العالمي	00	00	02	2.38	00	00	02	2.38
19.	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	05	6.00	03	3.57	00	00	08	9.52
20.	الطاقات المتجددة	02	2.38	03	3.57	00	00	05	6.00
21.	الاقتصاد الأخضر	00	00	00	00	01	1.19	01	1.19
22.	البطالة و التشغيل	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19
23.	تهيئة الاقليم	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19
24.	المجموع	37	44.04	38	45.23	09	10.71	84	100

III.1. 8 – علاقة متغير قضايا التنمية الاقتصادية بمتغير المستوى اللغوي

للاجابة على سؤال، ما هو المستوى اللغوي الذي استعمل من طرف الصحيفة لمعالجة هذا الموضوع؟

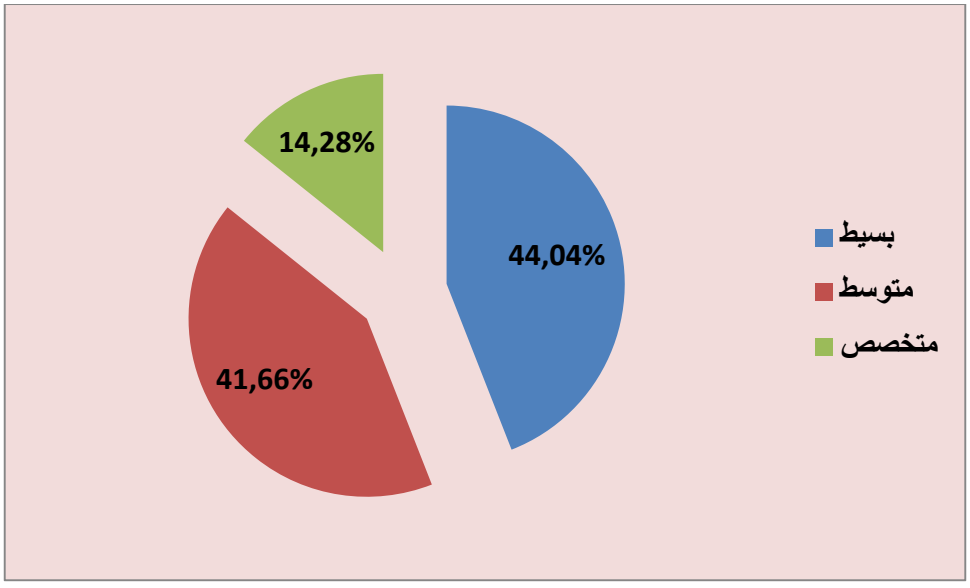

يبين الرسم البياني رقم (08) متغير المستوى اللغوي

يشير الرسم البياني رقم (08) إلى أن معالجة المواضيع الاقتصادية في الملحق محل الدراسة غلب عليها الأسلوب البسيط و المتوسط، حاز الأسلوب البسيط بنسبة 44.04 % و اهتم بمواضيع: المجال الصناعي ب 4.76% و المحافظة على الموارد الطبيعية بنسبة 4.76% ، يليها موضوع الحفاظ على الطاقة و الأمن الغذائي ب 3.57% لكل منهما، يلي السكن و الخدمات و التكنولوجيا و الإصلاحات ..الخ بنسبة 2.38 % أما الأسلوب المتوسط فحاز على نسبة 41.66 % تقاسمها كل من موضوع الإصلاحات و الحوكمة الراشدة و المجالين الزراعي و الصناعي و التعليم و التكوين ..الخ أما الأسلوب المتخصص فحاز على نسبة 14.28 % و اهتم بموضوع الطاقات المتجددة و الكل يعلم بأن هذا موضوع علمي محض و كذا موضوع الإصلاحات

والاقتصاد الأخضر و البحث العلمي ، نلاحظ أن كل المواضيع حضيت بالاهتمام و عولجت بكل الطرق البسيطة و العلمية و المتخصصة حتى تصل المعلومة إلى كل شرائح المجتمع) هذا يبين حرص القائم بالاتصال على توصيل رسالة مفهومة إلى عامة الناس و تكوين الرأي العام و حتى الأسلوب المتوسط كان سهل الفهم.

الجدول رقم (08) يبين علاقة متغير المجال الاقتصادي بفئة المستوى اللغوي

الرقم	المتغيرات / المجال الاقتصادي	المستوى اللغوي							
		بسيط		متوسط		متخصص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1.	الادخار	02	2.38	00	00	00	00	02	2.38
2.	الاستثمار الأجنبي	03	3.57	01	1.19	00	00	04	4.76
3.	التضخم	1	1.19	02	2.38	01	1.19	03	3.57
4.	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
5.	السياسات المالية و التشريعية	01	1.19	02	2.38	01	1.19	04	4.76
6.	استقرار الأسعار	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
7.	السكن و الخدمات	02	2.38	02	2.38	00	00	04	4.76
8.	التعليم و التكوين و البحث	00	00	03	3.57	01	1.19	04	4.76
9.	المحافظة على الموارد الطبيعية	04	4.76	04	4.76	00	00	08	9.52
10.	الحوكمة الراشدة	02	2.38	05	6.00	02	2.38	09	10.71
11.	الأمن الغذائي	03	3.57	00	00	00	00	03	3.57
12.	الحفاظ على الطاقة	03	3.57	00	00	00	00	03	3.57
13.	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	02	2.38	01	1.19	00	00	03	3.57
14.	الفساد المالي و الإداري	02	2.38	00	00	00	00	02	2.38
15.	نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19

16.	المجال الصناعي	04	4.76	03	3.57	01	1.19	08	9.52
17.	المجال الزراعي	02	2.38	03	3.57	00	00	05	6.00
18.	الاندماج في الاقتصاد العالمي	01	1.19	00	00	01	1.19	02	2.38
19.	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	02	2.38	05	6.00	01	1.19	08	9.52
20.	الطاقات المتجددة	01	1.19	02	2.38	02	2.38	05	6.00
21.	الاقتصاد الأخضر	00	00	00	00	01	1.19	01	1.19
22.	البطالة و التشغيل	00	00	00	00	01	1.19	01	1.19
23.	تهيئة الاقليم	00	00	01	1.19	00	00	01	1.19
24.	المجموع	37	44.04	35	41.66	12	14.28	84	100

III.1. 9- علاقة متغير موضوع التنمية الاقتصادية بمتغير الاتجاه

للإجابة على سؤال، ما هي الاتجاهات التي تضمنها المحتوى الإعلامي للملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن ؟

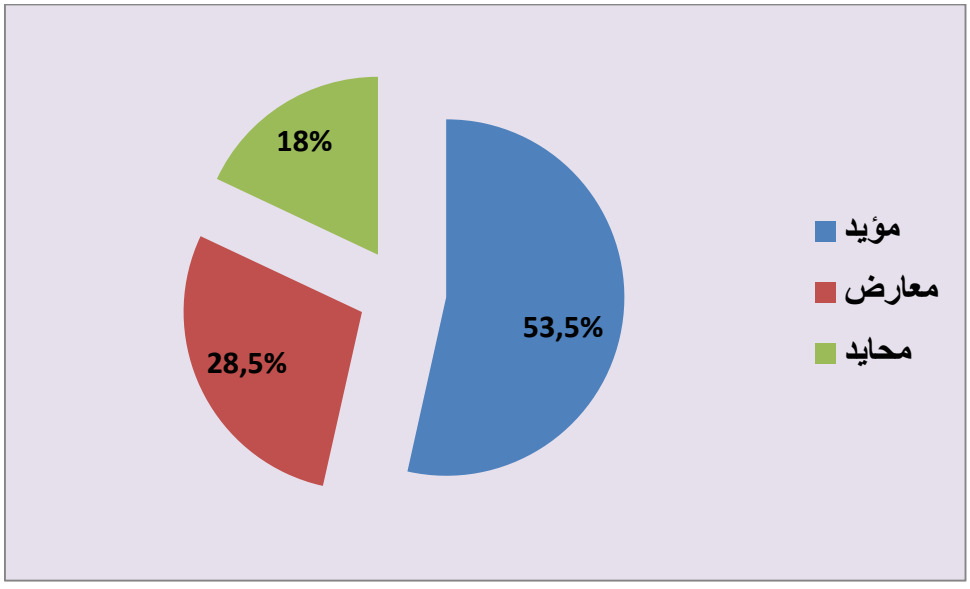

يبين الرسم البياني رقم (09) يبين علاقة متغير الاتجاه بمجال التنمية الاقتصادية

بعد استخراج التكرارات و النسب، يشير الرسم البياني رقم (09) إلى أن الاتجاه المؤيد هو الذي غلب على مضامين الملحق الاقتصادي بنسبة 53.5 % و قد خص قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة التالية: الإصلاحات و إعادة الهيكلة و المجال الزراعي و المجال الصناعي و التكنولوجيا ، الحوكمة و التعليم و التكوين و البحث و كذا استقرار الأسعار و الاقتصاد الأخضر و تهيئة الأقاليم.

تلاه الاتجاه المعارض بنسبة 28.5 % للقضايا التالية، بعض جوانب الإصلاحات و بعض جوانب المجال الصناعي و معظم جوانب الحوكمة الراشدة و كل سياسات الحفاظ على الموارد الطبيعية و للاندماج في الاقتصاد العالمي ..الخ.

أما الاتجاه المحايد فحاز بنسبة 17.8 % و خص المجال الاستثمار الأجنبي و المحافظة على الموارد الطبيعية و السكن و الخدمات و بعض من المجال الصناعي.

الجدول رقم (09) يبين علاقة متغير الاتجاه بمجال التنمية الاقتصادية

الرقم	متغيرات القطاع / المجال الاقتصادي	فئة الاتجاه							
		مؤيد		معارض		محايد		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
.1	الادخار	01	50	00	00	01	50	02	100
.2	الاستثمار الأجنبي	02	50	00	00	02	50	04	100
.3	التضخم	02	50	01	25	01	25	04	100
.4	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.5	السياسات المالية و التشريعية	03	3.57	01	1.19	00	00	04	4.76
.6	استقرار الأسعار	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.7	السكن و الخدمات	01	2.38	00	00	02	1.19	03	3.57
.8	التعليم و التكوين و البحث	04	4.76	00	00	00	00	04	4.76
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	01	1.19	05	5.95	02	2.38	08	9.52
.10	الحوكمة الراشدة	04	4.76	05	6.00	00	00	09	10.71
.11	الأمن الغذائي	02	2.38	00	00	01	2.38	03	3.57
.12	الحفاظ على الطاقة	01	1.19	01	1.19	01	1.19	03	3.57
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	03	3.57	00	00	00	00	03	3.57
.14	الفساد المالي و الإداري	00	00	01	1.19	01	1.19	02	2.38
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.16	المجال الصناعي	04	4.76	02	2.38	02	2.38	08	9.52

.17	المجال الزراعي	03	3.57	01	1.19	01	1.19	05	6.00
.18	الاندماج في الاقتصاد العالمي	00	00	00	2.38	02	00	02	2.38
.19	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	04	4.76	03	3.57	01	1.19	08	9.52
.20	الطاقات المتجددة	03	3.57	02	2.38	00	00	05	6.00
.21	الاقتصاد الأخضر	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.22	البطالة و التشغيل	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.23	تهيئة الاقليم	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.24	المجموع الكلي	45	53.57	24	28.57	15	17.85	84	100

III.1. 10-علاقة متغير موضوع التنمية الاقتصادية بمتغير القيم

للإجابة على سؤال، **ما هي القيم التي تضمنها المحتوى الإعلامي للملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن ؟**

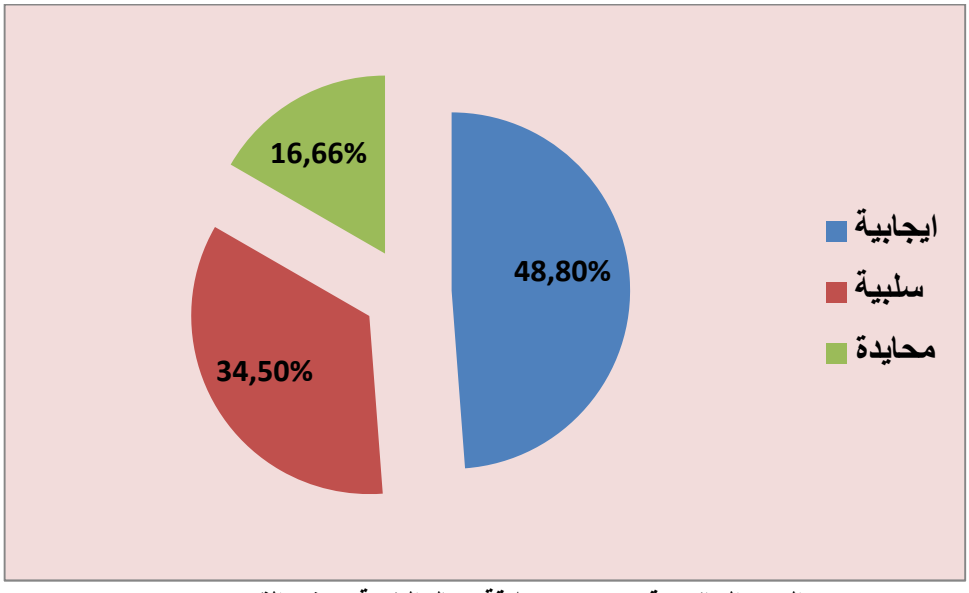

الرسم البياني رقم 10 يبين علاقة مجال التنمية بمتغير القيم

يشير الرسم البياني رقم (10) إلى أن نسبة 48.80 % من المواضيع المعالجة في الملحق الاقتصادي للتنمية الاقتصادية المستدامة حملت قيمة ايجابية و خصت ميدان ،الحوكمة الراشدة بنسبة 6.00 % ، التعليم و التكوين بنسبة 4.76 % الطاقات المتجددة و السياسات المالية و المجال الزراعي و الطاقات المتجددة بنفس النسبة 3.57 % ، الاستثمار الأجنبي و المحافظة على الموارد الطبيعية و الأمن الغذائي و التكنولوجيا و الإصلاحات بنسبة 2.38 %، و تليها المواضيع الأخرى بنسبة 1.19 %.

أما فيما يخص القيمة السلبية فنسبتها الإجمالية 34.52 % ، و خصت مجال الإصلاحات و إعادة الهيكلة و المحافظة على الموارد الطبيعية بنسبة 6.00 % لكل منهما، الحوكمة الراشدة بنسبة

4.76% و التضخم بنسبة 3.57 %، يأتي بعدها الاستثمار الأجنبي و المجال الصناعي و الاندماج في الاقتصاد العالمي بنسبة 2.38 %. و الباقي بنسبة 1.19%.

أما القيمة المحايدة فتحصلت على نسبة 16.66 % و خصت المجال الصناعي بنسبة 4.76 و الاستثمار الأجنبي بنسبة 2.38 % و باقي المواضيع بنسبة 1.19 %.

الجدول رقم (10) يبين علاقة متغير القيم بفئة مجال التنمية الاقتصادية المستدامة

الرقم	متغيرات القطاع	فئة القيم							
		ايجابية		سلبية		محايدة		المجموع	
	المجال الاقتصادي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
.1	الادخار	01	1.19	00	00	01	1.19	02	2.38
.2	الاستثمار الأجنبي	02	2.38	00	00	02	2.38	04	4.76
.3	التضخم	01	00	03	3.57	00	00	04	4.76
.4	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.5	السياسات المالية و التشريعية	03	3.57	01	1.19	00	00	04	4.76
.6	استقرار الأسعار	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.7	السكن و الخدمات	01	1.19	01	1.19	01	1.19	03	4.76
.8	التعليم و التكوين و البحث	04	4.76	00	00	00	00	04	4.76
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	02	2.38	05	6.00	01	1.19	08	9.52
.10	الحوكمة الراشدة	05	6.00	04	4.76	00	00	09	10.71
.11	الأمن الغذائي	02	2.38	01	1.19	01	1.19	04	3.57
.12	الحفاظ على الطاقة	02	2.38	01	1.19	00	00	03	3.57
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	02	2.38	01	1.19	00	00	03	3.57
.14	الفساد المالي و الإداري	00	00	01	1.19	01	1.19	02	2.38
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
.16	المجال الصناعي	02	2.38	02	2.38	04	4.76	08	9.52
.17	المجال الزراعي	03	3.57	01	1.19	01	1.19	05	6.00
.18	الاندماج في الاقتصاد العالمي	00	00	02	2.38	00	00	02	2.38
.19	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	02	2.38	05	6.00	01	1.19	08	9.52

20. الطاقات المتجددة	03	3.57	01	1.19	01	1.19	05	6.00
21. الاقتصاد الأخضر	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
22. البطالة و التشغيل	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
23. تهيئة الاقليم	01	1.19	00	00	00	00	01	1.19
24. المجموع	41	48.80	29	34.52	14	16.66	84	100

III.1. 11-علاقة متغير موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة بمتغير السمة

للإجابة على سؤال ، **ما هي سمة المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن ؟**

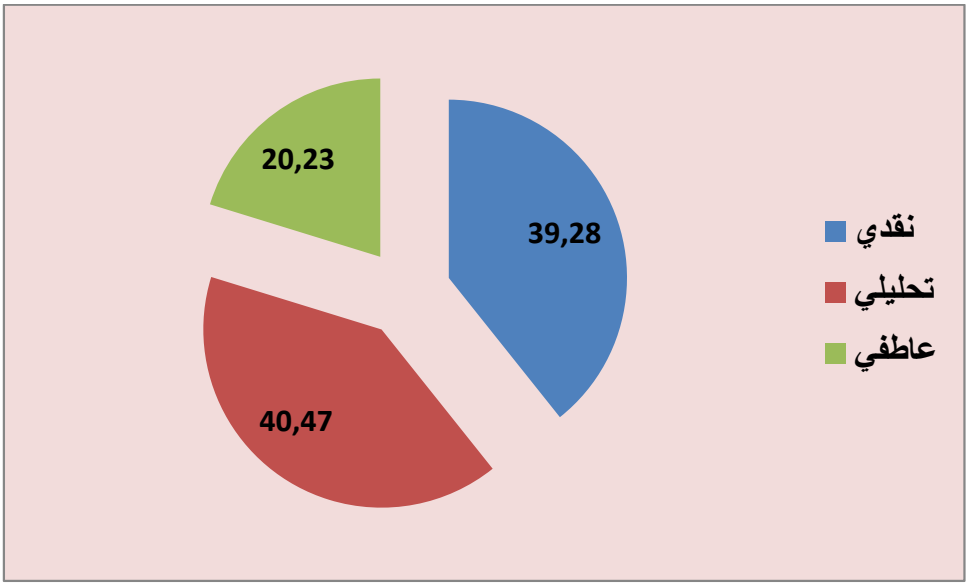

يبين الرسم البياني رقم (11)علاقة متغير السمة بالمجال الاقتصادي

يشير الجدول رقم (11) إلى أن 39.28 % من المجالات عولجت بشكل نقدي لما تكتسيه هذه الميادين من حساسية مثل ميدان الإصلاحات و إعادة الهيكلة الذي يعتبر ركيزة التنمية الاقتصادية الذي عولجت 76 % منه بشكل نقدي 12 % بشكل تحليلي و 12 % على شكل إخباري ، تلاه مجال الحوكمة الذي جاءت نسبة 56 % منه على شكل نقدي و33 % على شكل تحليلي و 11 % على شكل إخباري، أما الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة 63 % منه على شكل نقدي و هذا يبين الحالة التي آلت لها البيئة و إهدار الموارد الطبيعية مثل البترول و التربة و الماء و الغابات التي تحرق في الصيف ، أما النسبة الباقية تقاسمتها كل من التحليلي و الإخباري، تلاهما التضخم بنسبة 100 % نقدي مثله مثل نصيب الفرد من الدخل القومي أما السياحة البيئية ، الاقتصاد الأخضر ، البطالة و التشغيل و تهيئة الإقليم فعولجت على شكل تحليلي أما الطاقات

المتجددة فجاء 80 % منها تحليلي و 20% إخباري ، تلي المجالات الأخرى بنسب يتقاسمها الأسلوب النقدي و التحليلي و الإخباري و هذا يظهر الطريقة الذكية في المعالجات الصحفية و التي تنوعت من النقدي إلى الإخباري للتحسيس العامة و الخاصة بهذه القضايا الحساسة. (أنظر الجدول رقم 11).

الجدول رقم (11) يبين علاقة متغير السمة بفئة مجال التنمية الاقتصادية المستدامة

الرقم	متغيرات القطاع / المجال الاقتصادي	فئة السمة							
		نقدي		تحليلي		اخباري		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
.1	الادخار	00	00	01	50	01	50	02	100
.2	الاستثمار الأجنبي	01	25	02	50	01	25	04	100
.3	التضخم	04	100	00	00	00	00	04	100
.4	السياحة البيئية و المحلية	00	00	01	100	00	00	01	100
.5	السياسات المالية و التشريعية	01	25	02	50	01	25	04	100
.6	استقرار الأسعار	00	00	00	00	01	100	01	100
.7	السكن و الخدمات	01	25	02	75	00	00	03	100
.8	التعليم و التكوين و البحث	01	25	03	75	00	00	04	100
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	05	63	01	13	02	25	08	100
.10	الحوكمة الراشدة	05	56	03	33	01	11	09	100
.11	الأمن الغذائي	00	00	02	50	02	50	04	100
.12	الحفاظ على الطاقة	00	00	02	67	01	33	03	100
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	01	33	01	33	01	33	03	100
.14	الفساد المالي و الإداري	01	50	00	00	01	50	02	100
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	01	100	00	00	00	00	01	100
.16	المجال الصناعي	02	26	03	37	03	37	08	100

.17	المجال الزراعي	02	40	02	40	01	20	05	100
.18	الاندماج في الاقتصاد العالمي	01	50	01	50	00	00	02	100
.19	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	06	76	01	12	01	12	08	100
.20	الطاقات المتجددة	01	20	04	80	00	00	05	100
.21	الاقتصاد الأخضر	00	00	01	100	00	00	01	100
.22	البطالة و التشغيل	00	00	01	100	00	00	01	100
.23	تهيئة الاقليم	00	00	01	100	00	00	01	100

III.1. 12- علاقة متغير المواضيع التنمية الاقتصادية بمتغير الجمهور المستهدف

للإجابة على سؤال ، من هو الجمهور المستهدف من المعالجة الإعلامية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في صحيفة الوطن ؟

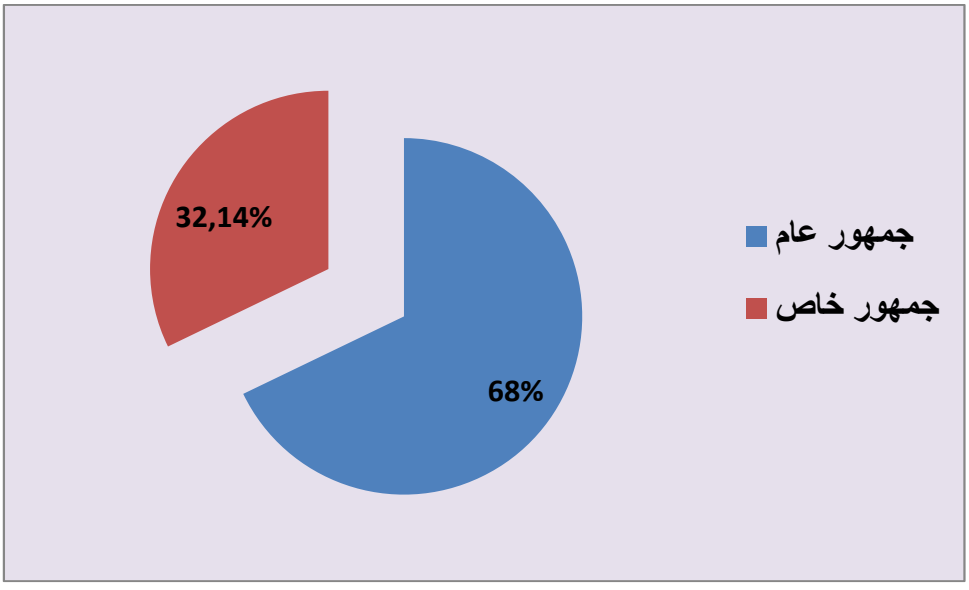

يبين الرسم البياني رقم 12 علاقة متغير الجمهور المستهدف بالمجال الاقتصادي

يشير الرسم البياني رقم (12) بأن الجمهور الذي استهدفه القائم بالاتصال هو الجمهور العام بنسبة 67.86 % و هذا يدل على أن بالرغم من أن موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة هو موضوع علمي إلا أن الصحيفة بذلت مجهودا لتوصيل المعلومات إلى الجمهور العام و بصيغة بسيطة في أغلب الأحيان و ذلك ر اجع إلى أن قضايا التنمية الجمهور هو هدفها و غايتها في نفس الوقت، تصدر هذا التقسيم موضوع المجال الصناعي بنسبة 8.33% ثم الحوكمة الراشدة و موضوع الحفاظ على الموارد الطبيعية بنسبة 7.14 % لكل موضوع تلاهما موضوع الإصلاحات بنسبة 5.95 % ثم يتبع الباقي بنسب متفاوتة نوعا ما (الجدول رقم (12).

أما الجمهور الخاص فلقد حاز نسبة 32.14 % و هي نسبة مرتفعة نوعا ما و لكن هذا يبرر المواضيع التي عولجت بطريقة علمية مثل موضوع الطاقات المتجددة بنسبة 3.57 %و إعادة الهيكلة و التكنولوجيا بنسبة 3.57 %،و كذا موضوع الحوكمة الراشدة و حسن التسيير بنسبة 3.57 % أما موضوع الحفاظ على الطاقة و التعليم و الأمن الغذائي فلم يخصص منه إلى الجمهور الخاص إلا نسبة 2.38 % لكل موضوع ثم يأتي الباقي بنسبة 1.19 %.

الجدول رقم (12) يبين علاقة متغير المجال الاقتصادي بفئة الجمهور المستهدف

الرقم	المتغيرات / المجال الاقتصادي	فئة الجمهور المستهدف					
		جمهور عام		جمهور خاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
1.	الادخار	02	2.38	00	00	02	2.38
2.	الاستثمار الأجنبي	04	4.76	00	00	04	4.76
3.	التضخم	04	4.76	00	00	04	4.76
4.	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19	00	00	01	1.19
5.	السياسات المالية و التشريعية	03	3.57	01	1.19	04	4.76
6.	استقرار الأسعار	01	1.19	00	00	01	1.19
7.	السكن و الخدمات	03	3.57	00	00	03	3.57
8.	التعليم و التكوين و البحث	02	2.38	02	2.38	04	4.76
9.	المحافظة على الموارد الطبيعية	06	7.14	02	2.38	08	9.52
10.	الحوكمة الراشدة	06	7.14	03	3.57	09	10.71

11.	الأمن الغذائي	02	2.38	02	2.38	04	3.57
12.	الحفاظ على الطاقة	01	1.19	02	2.38	03	3.57
13.	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	01	1.19	02	2.38	03	3.57
14.	الفساد المالي و الإداري	01	1.19	01	1.19	02	2.38
15.	نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	1.19	01	1.19
16.	المجال الصناعي	07	8.33	01	1.19	08	9.52
17.	المجال الزراعي	04	4.76	01	1.19	05	6.00
18.	الاندماج في الاقتصاد العالمي	01	1.19	01	1.19	02	2.38
19.	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	05	6.00	03	3.57	08	9.52
20.	الطاقات المتجددة	02	2.38	03	3.57	05	6.00
21.	الاقتصاد الأخضر	01	1.19	00	00	01	1.19
22.	البطالة و التشغيل	00	00	01	1.19	01	1.19
23.	تهيئة الاقليم	00	00	01	1.19	01	1.19
24.	المجموع	57	67.85	27	32.14	84	100

III.1. 13-علاقة متغير أسلوب الطرح مع متغير موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة

للإجابة على سؤال ، ما هي أساليب الطرح التي استعملها القائم بالاتصال لتوصيل معلومة التنمية الاقتصادية المستدامة ؟

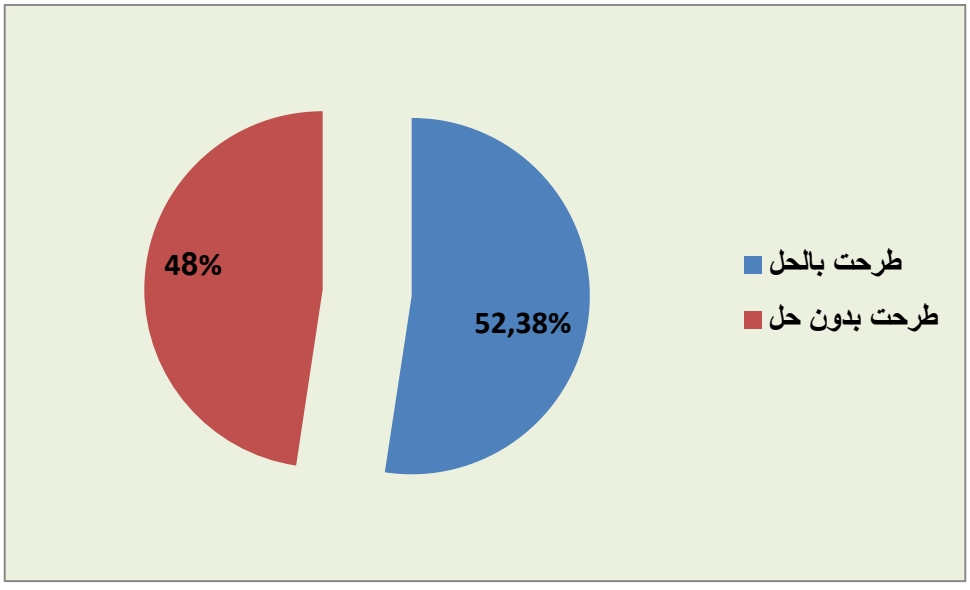

الرسم البياني رقم (13) يبين متغير أسلوب الطرح بالمجال الاقتصادي

يشير الرسم البياني رقم (13أ) إلى أن مواضيع الادخار، السياسات البيئية، استقرار الأسعار، الفساد المالي و الإداري، و نصيب الفرد من الدخل القومي طرحت كلها بدون حل و هذا يرجع إلى أن جزء منها جاء على شكل خبر و الباقي ربما يصعب طرحها بالحلول، أما السكن و الخدمات و البطالة و الاقتصاد الأخضر و تهيئة الأقاليم طرحت كلها بالحلول و ربما يرجع هذا الطرح لكونها مواضيع علمية محضة عالجها أساتذة جامعيون و أما ، الاستثمار الأجنبي، السياسات المالية ، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الاندماج في الاقتصاد العالمي طرحت 75 % منها مع الحلول و الباقي بدون حل ، الطاقات المتجددة طرح 80 % منها بالحل و هذا راجع لكونها موضوع علمي أخذ اهتماما خاصا من طرف القائم بالاتصال . يليه موضوع الحوكمة الراشدة

ب 67 % و الإصلاحات و إعادة الهيكلة ب 63 %، و هذا يدل على أهمية هذه المواضيع التي هي ركيزة التنمية الاقتصادية و أحد أهم مؤشراتها .

نلاحظ في الجدول رقم (13 ب) أن 56 % من إجمالي مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة طرحت مع الحلول يتصدرها موضوع الحوكمة الراشدة بنسبة 7.14 %، يليه مجال الإصلاحات و إعادة الهيكلة بنسبة 6.00 %، يليه مجال الطاقات المتجددة و المجال الصناعي بنسبة 4.76 %، يليه مجال الاستثمار الأجنبي و التضخم و السكن و السياسات المالية بنسبة 3.57 %، يليه مجال التعليم و التكوين و البحث ، و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المجال الزراعي و الاندماج في الاقتصاد العالمي بنسبة 2.38 % لكل مجال، تليها الميادين الأخرى بنسبة 1.19 %(انظر الجدول رقم (13 ب) و هذه الأرقام تدل على التخصص الإعلامي لدى صحيفة الوطن و خصوصا القائم على الصحافة الاقتصادية.

أما المواضيع التي طرحت بدون حلول بلغت نسبتها الإجمالية 44.04 % و تبقى نسبة مرتفعة نوعا ما و خصت المحافظة على الموارد الطبيعية بنسبة 6.00 %، يليها المجال الصناعي بنسبة 4.76% و ربما يعود هذا التقصير في الحلول إلى طبيعة المواضيع و صعوبة طرحها لأنها مجالات علمية محضة.

لجدول رقم(13) يبين علاقة متغير فئة أسلوب الطرح مع مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة

الرقم	المتغيرات / الموضوع	فئة أسلوب الطرح					
		مع الحلول		بدون حلول		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
.1	الادخار	00	00	02	100	02	100
.2	الاستثمار الأجنبي	03	75	1	25	04	100
.3	التضخم	03	75	01	25	04	100
.4	السياحة البيئية و المحلية	00	00	01	100	01	100
.5	السياسات المالية و التشريعية	03	75	01	25	04	100
.6	استقرار الأسعار	00	00	01	100	01	100
.7	السكن و الخدمات	03	100	00	00	03	100
.8	التعليم و التكوين و البحث	02	50	02	50	04	100
.9	المحافظة على الموارد الطبيعية	03	38	05	62	08	100
.10	الحوكمة الراشدة	06	67	03	33	09	100
.11	الأمن الغذائي	01	25	02	75	04	100
.12	الحفاظ على الطاقة	01	25	02	75	03	100
.13	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	02	75	01	25	03	100
.14	الفساد المالي و الإداري	00	00	02	100	02	100
.15	نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	100	01	100
.16	المجال الصناعي	04	50	04	50	08	100
.17	المجال الزراعي	02	25	03	75	05	100

.18	الاندماج في الاقتصاد العالمي	02	75	01	25	02	100
.19	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	05	63	03	37	08	100
.20	الطاقات المتجددة	04	80	01	20	05	100
.21	الاقتصاد الأخضر	01	100	00	00	01	100
.22	البطالة و التشغيل	01	100	00	00	01	100
.23	تهيئة الإقليم	01	100	00	00	01	100

III.1. 14- علاقة موضوع التنمية الاقتصادية بمتغير المساحة

للإجابة على السؤال ، **ما المساحة التي حضيت بها مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة التي عالجها الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن؟**

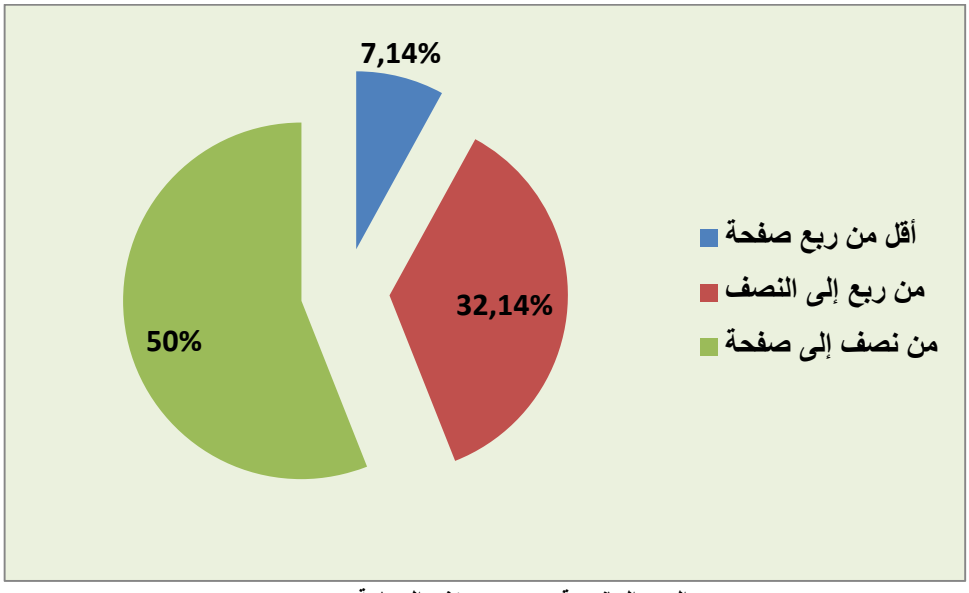

الرسم البياني رقم 14 يبين متغير المساحة

يشير الرسم البياني رقم (14) إلى أن نسبة 44.04 % من المواد حازت على مساحة من نصف صفحة إلى صفحة خصت الميادين التالية ، الحوكمة و الإصلاحات و الزراعة و الصناعة ، و لقد سبق و شرحنا بأن هذا يعود إلى صعوبة المجالات و الاحتياج إلى مساحة كبيرة لتحليلها أو نقدها من جميع جوانبها .

أما مساحة من ربع صفحة إلى نصف صفحة نسبتها 36.90 % و اهتمت بمجال، الصناعة بنسبة 7.14% يليها مجال الحوكمة الراشدة بنسبة 4.76 % يليها مجال المحافظة على الموارد الطبيعية ب3.57 % ثم تلي المجالات الأخرى (أنظر الجدول رقم (14).

في المرتبة الثالثة حازت مساحة من صفحة إلى صفحة و نصف بنسبة 11.90 % و اهتمت بمجال التكنولوجيا و التضخم بنسبة 2.38 % إضافة إلى مجالات قليلة أخرى جاءت بنسبة 1.19 %.

في المرتبة الأخيرة تأتي أقل مساحة و هي الأقل من ربع صفحة بنسبة 7.14 % و خصت الادخار التضخم الأمن الغذائي و لقد خصصت هذه المساحة للأخبار .

1 .1 .III5- الأسس و الأولويات التي تبنى عليها معلومة التنمية الاقتصادية و الأهداف المنتظرة.

للإجابة على السؤال ، **ما هي الأولويات و الأسس التي تراعى في بناء معلومة التنمية الاقتصادية المستدامة و ما هي الأهداف من نشرها؟**

قمنا بثلاثة مقابلات مع القائمين بالاتصال من صحيفة الوطن و من صحيفة أخرى تعنى هي الأخرى بالجانب الاقتصادي و على حسب القائمين بالاتصال الذين أجرينا معهم المقابلات الأولويات تعود للمعلومة الجوارية التي تمس المتلقي و تخصه سواء كان منتج أو مستهلك أو مستثمر ، إذا تراعى الجوارية في انتقاء المعلومات الاقتصادية و حتى غير الاقتصادية لأن حسب السيد أكزوح الطاهر مدير التحرير لصحيفة الأصيل الجوارية في الأخبار هي الأساس الأول الذي تبنى علية المادة التحريرية.

أما الأهداف المرجوة من نشر الأخبار الاقتصادية على حسب رئيس التحرير للملحق الاقتصادي في صحيفة الوطن ، السيد ممارت محمود، فبالنسبة إليه فالهدف الوحيد هو إخبار المواطن بالأخبار الاقتصادية و هذا هو دور الصحافة ووظيفتها الأساسية تعتمد الأخبار فقط بكل موضوعية.

أما الأسس التي تبنى عليها المعلومة الاقتصادية حسب السيد الصادق آيت حمودة فتتمثل في الاحترافية و التخصص لأن المعلومات التنموية و الاقتصادية بالنسبة اليه معلومات علمية تتطلب الصحفي المتخصص في الميدان لكي يستطيع تطويعها في لغة بسيطة يفهمها العامة و الخاصة.

الرقم	المتغيرات / المجال الاقتصادي	فئة الجمهور المستهدف					
		جمهور عام		جمهور خاص		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
25.	الادخار	02	2.38	00	00	02	2.38
26.	الاستثمار الأجنبي	04	4.76	00	00	04	4.76
27.	التضخم	04	4.76	00	00	04	4.76
28.	السياحة البيئية و المحلية	01	1.19	00	00	01	1.19
29.	السياسات المالية و التشريعية	03	3.57	01	1.19	04	4.76
30.	استقرار الأسعار	01	1.19	00	00	01	1.19
31.	السكن و الخدمات	03	3.57	00	00	03	3.57
32.	التعليم و التكوين و البحث	02	2.38	02	2.38	04	4.76
33.	المحافظة على الموارد الطبيعية	06	7.14	02	2.38	08	9.52
34.	الحوكمة الراشدة	06	7.14	03	3.57	09	10.71
35.	الأمن الغذائي	02	2.38	02	2.38	04	3.57
36.	الحفاظ على الطاقة	01	1.19	02	2.38	03	3.57
37.	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	01	1.19	02	2.38	03	3.57
38.	الفساد المالي و الإداري	01	1.19	01	1.19	02	2.38
39.	نصيب الفرد من الدخل القومي	00	00	01	1.19	01	1.19
40.	المجال الصناعي	07	8.33	01	1.19	08	9.52
41.	المجال الزراعي	04	4.76	01	1.19	05	6.00
42.	الاندماج في الاقتصاد العالمي	01	1.19	01	1.19	02	2.38

43.	الإصلاحات و إعادة الهيكلة	05	6.00	03	3.57	08	9.52
44.	الطاقات المتجددة	02	2.38	03	3.57	05	6.00
45.	الاقتصاد الأخضر	01	1.19	00	00	01	1.19
46.	البطالة و التشغيل	00	00	01	1.19	01	1.19
47.	تهيئة الاقليم	00	00	01	1.19	01	1.19
48.	المجموع	57	67.85	27	32.14	84	100

الفصـل الرابـــــــع

نتائج و توصيات الدراسة

1. نتائج الدراسة

2. توصيات الدراسة

3. الخاتمـــــــة

الفصل الرابـــــــع

النتائج و التوصيات

1-النتائـــــج:

بعد التمعن في النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة خرجنا بعدد من الملاحظات التقويمية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

كشفت الدراسة على أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على المقابلة بنسبة 28.57 %، ثم يليها التعليق بنسبة 16.66 % ثم الخبر بنفس النسبة و هذا شيئا غير منتظر يدل على الاحترافية و التخصص في الصحيفة محل الدراسة.

بالنسبة للأولوية في المعالجة الصحفية لمواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة كشفت الدراسة بأن الأولوية كانت لمجال الحوكمة الراشدة و حسن التسيير بنسبة 10.71% و مجال الإصلاحات و المجال الصناعي و المحافظة على الموارد الطبيعية بنفس النسبة 9.52 %، (ولكن في المحافظة على الموارد الطبيعية نلاحظ الغياب التام لمورد طبيعي هام جدا بدونه تختفي الحياة آلا و هو الماء) حازت المواضيع المذكورة أعلاه بأعلى نسبة للنشر و أكبر مساحة و جاءت على شكل نقدي و تحليلي و إخباري ، طرحت بالحلول و بدون حلول و طرحت بشكل إرشادي و أسلوب متوسط حتى يستطيع فهمها الجمهور العام و طرحت كذلك بطريقة علمية و نقدية حتى تؤخذ بعين الاعتبار من طرف صانعي القرار و هذا يدل على الاحترافية و التخصص للقائم بالاتصال.

أما فيما يخص المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفة في تحرير مادتها الاقتصادية يأتي الصحفي في المرتبة الأولى بنسبة 60.71% و هذه النسبة عالية جدا تظهر التدريب الجيد للصحفيين و انتقائهم المحكم و اهتمامهم و إلمامهم بالصحافة الاقتصادية، تليها المصادر الأخرى، المراسلين في المرتبة الثانية و الباحثون و الاطارات في الترتيب الثالث و الرابع على التوالي، اعتمدت الصحيفة في تحريرها لمواضيع التنمية المستدامة على

باحثين جزائريين و أجانب من داخل و خارج البلاد، و اعتمدت أيضا على إطارات سامية من الجزائر و أجنبيين متواجدين في الجزائر.

و ما يدل على الاحترافية و العلمية في عملية الإعلام الاقتصادي لأن الاعتماد على المقابلة (هذا يعطي المادة الإعلامية أكثر حياة و أكثر مصداقية وأكثر حرفية و معظم هذه المقابلات أجريت لباحثين و أساتذة جامعيون ووزراء سابقون في السلطة) و الذين ساهموا هم بدورهم بنسبة 11.90 % من التقارير و التعاليق الصحفية و الدراسات الجامعية ليس بالشيء الهين، و هذا يدل على اهتمام القائم بالاتصال بعملية التنمية الاقتصادية للبلاد.

يجب الإشارة إلى الغياب التام لوكالات الأنباء سواء الجزائرية أو العربية أو الأجنبية و هذا يدل على وجود مصادر معلومات تثق بها الصحيفة و لا تحتاج في هذه المواضيع الحساسة إلى وكالات الأنباء و هي تفضل الباحثين و الإطارات و الطاقم الصحفي المتخصص التابع لها.

أظهرت الدراسة الاهتمام الكبير بالقطاع الحكومي حيث غطت نسبة 52.36 % من القطاع الحكومي و هذا راجع ربما لأن هذا القطاع هو في حاجة ماسة إلى الإصلاحات و الحوكمة الراشدة و إعادة الهيكلة بدون أن ننسى بأن الموارد الطبيعية هي ملك للمواطن و الدولة، في المرتبة الثانية يأتي القطاع المختلط الخاصو الحكومي و قد تكون هذه المؤسسات جزائرية حكومية و خاصة أو مؤسسات جزائرية وأجنبية مشتركة و ربما يرجع الاهتمام بهذا إلى اعتماد الصحيفة على الإشهار و المساعدات المالية التي هي عصب الإعلام و التي تأتيها من هذه الشركات بالإضافة إلى أن في الوقت الحالي أصبح للشراكة أهمية قصوى لاكتساب الخبرة و التكنولوجيا و جلب رؤوس الأموال.

يبقى القطاع الخاص و الذي سجل نسبة 13.99 % و هي نسبة تعكس نوعا ما نسبة تواجد القطاع الخاص و الذي هو في حاجة إلى التوسع في العدد ، التخصص و النشاط في الجزائر.

بينت الدراسة بأن الأهداف العلمية و الإرشادية تتقارب من بعضها حيث تظهر الأولى نسبة 45.23 %، بينما تظهر الثانية 44.04 % و هذا فارق طفيف جدا ، و هذا يدل على أهمية الإعلام التنموي عند القائم بالاتصال و رغبته في إقناع جمهور خاص يتمثل في صناع القرار بطريقة علمية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في البلاد.

أظهر ت الدراسة تقارب النسب بين الأسلوب البسيط و المتوسط و قدرت نسبة كل واحد منها ب44.04 % و 41.66 % و خصصت نسبة 14.28 % للأسلوب المتخصص ، و هذا يعكس توازن لا بأس به في الاهتمام و توصيل الرسالة الإعلامية إلى الجمهور باختلاف شرائحه .

كانت الاتجاهات في مجملها مؤيدة لفكرة التنمية الاقتصادية المستدامة حيث أظهرت الدراسة نسبة 53.57 % مؤيدة للإصلاحات و إعادة هيكلة المجال الصناعي و الحفاظ على الموارد الطبيعية ...الخ، أما نسبة 28.57 % فكانت اتجاهات معارضة معارض خصت مجال الحوكمة و الحفاظ على الطاقة و استقرار الأسعار و تهيئة الإقليم .. الخ. أما الاستثمار الأجنبي و السكن و الخدمات و التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي و الذي ظهر مع الأسف بنسبة ضئيلة جدا فكانت الاتجاهات محايدة حياله بنسبة 17.85 % و هذا يعكس نسبة مرتفعة نوعا ما من المعارضة ربما ترجع هذه المعارضة إلى اختلاف وجهات نظر المحررين مع السياسات الحالية للتنمية في البلاد اتجاه هذه القضايا.

حملت نسبة 48.80 % قيمة ايجابية حيال مواضيع التنمية الاقتصادية و تبقى نسبة 34.52 % مرتفعة في التعبير عن القيمة السلبية للسياسات المنتهجة في هذا

الميدان و هذا يعكس ربما نوعا من المعارضة لطريقة تفعيل التنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن أما القيمة المحايدة كانت نسبتها 16.66 %.

ما لحظناه في جغرافية المادة هو تخصيص جل المادة الإعلامية التي جاءت في الملحق محل الدراسة إلى القضايا الوطنية ما عدا قضية واحدة عربية خصت الفساد المالي و الإداري على المستوى القومي و قضايا البطالة و التشغيل و الاقتصاد الأخضر اللتين عولجتا على المستوى العالمي، و هذا يدل على تركيز الاهتمام على المستوى الوطني فقط.

كشفت الدراسة أيضا عن عدم استعمال القائم بالاتصال للرسوم البيانية و اكتفائه بالأرقام التي كانت وفيرة جدا، رغم تقدم التقنيات و رغم احتياج موضوع التنمية الاقتصادية إلى مثل هذه الرسومات التي تعطي قراءة شاملة وسهلة و سريعة .

غلبت على المادة الإعلامية للملحق الاقتصادي سمة التحليل حيث حصلت على نسبة 40.47 %، و هذا يدل على اهتمام القائم بالاتصال في إعطاء التفسيرات والتوضيحات التامة للمواضيع حتى يسهل استيعابها من طرف القارئ و تسهل عملية تنوير الرأي العام.

أظهرت الدراسة الاهتمام المتزايد بقضية الحوكمة و الإصلاحات و الطاقة و الموارد الطبيعية و المجال الصناعي و مجال إعادة الهيكلة لمواكبة العصر و تطوير الصناعات و الزراعة ، و هذا داخل في السياق الحالي للأمور و الأزمات الاقتصادية العالمية و الجزائر جزء من العالم و اقتصادها جزء من الاقتصاد العالمي و لقد أمضت على عدة اتفاقيات خاصة بهذا الشأن.

أخيرا و فيما يخص الجمهور المستهدف، أظهرت الدراسة بأن ثلثي المادة الإعلامية كانت بسيطة و تحليلية و موجهة إلى جمهور عام وهو الجمهور المعني بالتنمية بالدرجة الأولى لأنه غايتها و هدفها ، بينما خصص الثلث الأخير إلى الجمهور الخاص بمادة

إعلامية مخصصة و علمية و هذا الجمهور هو الصانع للقرار و القائم على عمليات و سياسات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية في البلاد.

أما فيما يخص القيم التي حملتها المادة التحريرية محل الدراسة تبين أن نسبة 48.80 % من المواضيع حملت قيم ايجابية و خصت ميدان ،الحوكمة الراشدة بنسبة ، التعليم و التكوين و الطاقات المتجددة و السياسات المالية و المجال الزراعي و الطاقات المتجددة بنفس النسبة ، و هذا عاديا اذا علمنا أن العالم اليوم برميه ينادي بحوكمة راشدة في كل الميادين و الحفاظ على المال العام ، و يسعى إلى المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة.

نلاحظ من خلال نسب المساحات التي حضيت بها المادة التحريرية أن 50% من المواد حازت على مساحة تتراوح ما بين نصف صفحة إلى صفحة واحدة و هذا يبين الأهمية التي تحضي بها التنمية الاقتصادية المستدامة في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن ، في المرتبة الثانية نجد المساحة من ربع صفحة إلى نصف صفحة ، و هذا يدل على أن المواد الاقتصادية تحتاج إلى مساحة كبيرة للتمكن من شرحها و تفسيرها للمتلقي.

– من تحليل نتائج المقابلات ، يتضح أن في أولويات القائم بالاتصال يوجد احترام للموضوعية على حسب رئيس التحرير لصحيفة الوطن و هذا يدل علـــى الاحترافيـــــة و احترام أخلاقيات المهنة الصحفية.

– و يتضح أيضا أن الهدف الوحيد الذي يسعى إلى تحقيقه القائم بالاتصال هو تزويد الرأي العام بمواضيع التنمية الاقتصادية مهما كان صفة هذا المتلقي بما فيه منتج، مستهلك و مستثمر و سلطة و شعب.

– أما فيما يخص الأسس التي تبنى عليها الرسالة الاقتصادية ، فقال القائـــم بالاتصال على أنه يجب مراعات التخصص العلمي و الاحترافية و التدريب المكثف للقائمين على تحرير المادة التنموية و الاقتصادية لأنها علوم قائمة بذاتها و لا يستطيع أي صحفي معالجتها ، و تبسيط لغتها حتى يفهمها الجمهور العام و الخاص بسهولة.

2-التوصيات:

سنحاول إيجاز بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد في عملية التوعية التنموية و تغيير بعض السلوكيات و تكوين رأي عام متفطن لعمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الآتي :

1. ضرورة وضع خطة إعلامية تتناسب مع الظروف القائمة في وطننا ، ومع الإمكانيات المتاحة لوسائل الإعلام، بحيث تنطلق من المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة.
2. اهتمام الصحافة باستخدام جميع الفنون الصحفية والإعلامية، حتى تتحول من إعلام ناقل للأخبار التنموية، إلى إعلام ناقل للأخبار والمعلومات التي تساعد المواطن وشرحها وتفسيرها والتعليق عليها، وأن تقوم بدور الموجه للسلوكيات والقيم الاقتصادية الجيدة والإيجابية للإسهام في التنمية الاقتصادية.
3. ضرورة اهتمام الصحافة المكتوبة بعرض أهم الكتب والدراسات والأبحاث التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.
4. على الصحافة أن تلعب دورها بوعي مع الأفكار المعوقة للنشاط التنموي بشكل مباشر وغير مباشر, وذلك من خلال مناقشة الأفكار والموروثات الاجتماعية التي تمثل عائقاً أمام تحقيق العمل التنموي لأغراضه وأهدافه.
5. ضرورة إسهام الشخصيات الإعلامية الأكثر قبولاً لدى القراء في الكتابة والترويج لأفكار التنمية الاقتصادية المستدامة وأغراضها وأهميتها.
6. ضرورةابتكار أشكال جديدة للإعلام, وأن يقوم بالإعلام مهنيون ذوو مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة المهنية العالية, لكي تقدم مادة إعلامية مقروءة أو مسموعة, تجذب المتلقي وتشده و توعي المجتمع بقضايا التنمية الاقتصادية و تحسيسه بأن تلك القضايا تمس مستقبل أولاده و أفراد مجتمعه .

7. أن يكون هناك تنسيق وتعاون مستمر بين وسائل الإعلام و خاصة الصحافة المكتوبة، والجهات المختصة بعمليات التنمية، من أجل دراسة وتحديد مهام وسائل الإعلام في متابعة عمليات التنمية.

8. ضرورة قيام إعلام تنموي محض يقوم بالاهتمام بكل قضايا التنمية في البلاد و التحسيس و التوعية بالقيام بحملات وطنية يشارك فيها كل المواطنين.

9. العمل على إصدار ملحق (شهري أو فصلي) بهدف طرح مفاهيم واضحة وشاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة و تتبع السياسات التي تقوم بها الدولة ، و تتبع عمليات التنمية في الميدان و نشر الأخبار الخاصة بتقدمها أو تأخرها ، بحيث تصبح قريبة من أذهان الناس، وإشراكهم في التعبير عن وجهات نظرهم وأفكارهم، وطرح مقترحاتهم وتطلعاتهم.

الخاتمـــــة:

قامت هذه الدراسة برصد و تحليل التغطية الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في صحيفة الوطن و بالتحديد في ملحقها الاقتصادي ، و تقييم واقع أدائها و تأثيرها على المواطن من خلال تفسير الفنون التحريرية المستخدمة في معالجة هذه المواضيع كونها تمس كل سكان البلاد و لغاية الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون و المقابلة.

و توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية كانت حاضرة و بكثرة في الملحق محل الدراسة رغم غياب بعض المؤشرات إلا أن جل مواضيع التنمية الاقتصادية المستدامة عولجت، و أشارت النتائج أن فن المقابلة غلب على باقي الفنون في معالجة هذه المواضيع الاقتصادية العلمية و كشفت الدراسة أيضا بأن الصحفيون هم الذين يحررون اغلب هذه المواد يشاركهم في ذلك إطارات و باحثين و هذا يدل على التخصص و التدريب على معالجة المواضيع الاقتصادية .

كشفت الدراسة أيضا أن موضوع الحوكمة الراشدة و الإصلاحات و الصناعة هي التي حازت على أكبر نسبة في التحليل بينما لوحظ غياب موضوع الموارد المائية و الاستثمار المحلي و موضوع الصحة و هذه المواضيع حساسة جدا و لا نعرف كيف غيبت و لأي سبب ، كما كشفت المقابلة على أهداف نشر المواضيع التنموية و قال القائم بالاتصال بأن الهدف الوحيد الذي يسعى إلى تحقيقه هو إخبار المواطنين بما يجري في البلاد و بما

قائمـــــة المراجـــع

مراجع الدراسة

الكتب:

1- الغربي كامل محمد ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ط1، دار الثقافة، عمان، 2006.

2- بن مرسلي ا حمد: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3- حجاب محمد منير: أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2003.

4- عدلي العبد عاطف ، وعاطف العبد نهى: الرأي العام والفضائيات، دراسة في ترتيب الأولويات، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

5- عبد الحميد محمد: دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1993.

6- د. فاروق خالد، الإعلام الدولي و العولمة الجديدة ، ط1، 2009،دار أسامة للنشر، الأردن .

7- د. الهيتي عبد الرزاق علي: الصحافة المتخصصة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1 ، 2011.

8- د. عسل إبراهيم حسين: التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم عطاءات، أساليب ط1 ،2006، مؤسسة مجد للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع.

9- عبد الله محمد عبد الرحمان : التوطين و التنمية في المجتمعات الصحراوية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 .

10-د. احد ادن زهير ، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002 .

11-د فاروق خالد، الإعلام الدولي و العولمة الجديدة ، ط1، 2009، دار أسامة للنشر، الأردن.

12-محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000.

13- مصطفى قاسم خالد: إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة، مصر، الدار الجامعية، 2007 .

14- عبد المجيد شكري، ، الاتصال الإعلامي والتنمية، دار العربي للنشر، القاهرة، ط1، 1995.

15- ديليو فضيل: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998 .

16- شرام ويلبر ، أجهزة الإعلام و التنمية الوطنية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة، 1970.

17-بدر، أحمد: الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتطويع والتنمية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

18-حسن عماد مكاوي، سامي شريف: نظريات الإعلام، القاهرة ، دون ذكر دار النشر ، 2004 .

19-د. راسم محمد الجمال: الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة، القاهرة، 2006.

20-د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام لساموك: الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، بغداد، نسخة الكترونية .2011.

21-د. أبو أصبع صالح خليل: الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر ، الأردن،ط 1 ، 2009.

22-د. محمد علي البدوي: دراسات سوسيو إعلامية، دار النهضة العربية، لبنان، ط 1 ، 2006.

23-جمال جاسم محمود: دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، دمشق، 2004، (نسخة الكترونية).

24-د. أديب خضور: الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي و العشرين، دمشق،2000 ،. (نسخة الكترونية).

25-د. بسيوني إبراهيم حمادة: دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، القاهرة، 2008

26-عاطف عدلي العبد عبيد: مدخل إلى الاتصال والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

27-د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام الساموك: الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، بغداد، 2011.

28-راسم محمد الجمال: الاتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة، القاهرة، 2006

29-جمال جاسم محمود: دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، دمشق، 2004، (نسخة الكترونية).

30-منى الحديدي و د. سلوى إمام: الإعلام والمجتمع، القاهرة، لم تذكر دار النشر، 2006.

31-فرنسيس بال، جيرار ايميري، وسائط الإعلام الجديدة، عويدات للنشر والطباعة، ط.1، بيروت، 2001.

32-إبراهيم، محمد: الصحافة والتنمية السياسية. القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. 1998.

33-أبو زيد فاروق: فن الخبر الصحفي، ط5، مصر، عالم الكتب، 2011.

34-الرابطة الولائية للفكر و الإبداع ، أسماء مطوري :الثقافة البيئية الوعي الغائب ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008 .

35-نور الدين بليبل، الإعلام وقضايا الساعة،"مقالات ودراسات، دار البعث للطبعة والنشر، الجزائر، 1994 .

36-د.محمد سعيد محمد، الإعلام والتنمية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

37-أسماء مطوري : الثقافة البيئية الوعي الغائب ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي ، 2008

38-حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006.

1. أ. أسماء مطوري ، الثقافة البيئية الوعي الغائب ، مطبعة مزوار للنشر و التوزيع ، الوادي 2008 .

39-نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندر ية، 2000.

40-كامل بكري،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة بيروت، 1986.

41-د. قدي عبد المجيد : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .

42-صلاح عبد اللطيف: الصحافه المتخصصه, ,ط 1 الاسكندريه : مكتبه و مطبعه الإشعاع الفنية، 2002.

43-د. عواطف عبد الرحمان و آخرون، تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 1983.

44-سمير حسين ،تحليل المضمون، القاهرة عالم الكتاب، 1983.

45-د. حسني محمد نصر، بحوث في الصحافة المعاصرة ، الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون ، العربي للنشر القاهرة ، ط1.

46-السيد عمر ، الإعلام المتخصص دراسة و تطبيق، بنغازي : جامعة قايرونس، 2003 .

47-علي أسامة، فنون الكتابة الصحفية و العمليات الإدراكية لدى القراء، القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع ، 2003.

48-سناء عبد الرحمان و آخرون ، الخبر الصحفي ، ط2، العين، دار الكتاب الجامعي 2004 .

49-محمد رئيف ، قضايا اقتصادية معاصرة ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 .

50-السيد أحمد مصطفى، الإعلام المتخصص، دراسة وتطبيق، منشورات جامعة قار يونس ليبيا- بنغازي.1997 .

51-دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م.

<u>الدوريات و البحوث و أوراق العمل:</u>

1.خلفاوي شمس الضيات : دور الإعلام في تحقيق التنمية، أستاذة بجامعة باجي مختار عنابة ، المجلة العلمية المحكمة الحقيقة لجامعة أدرار، ديسمبر 2011.

2.د. منير نوري و بارك نعيمة: أجهزة الإعلام التنموي و دورها في حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية ، رقم 02، 2008 .

3.علي مهران هشام، العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة–دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13–2001/2/15م.

4.د. بن صالح حريري اسامة: تهيئة الدور للإعلام لتنمية الوعي لدى الجماهير، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث. موقع على الانترنيت.www.minshawi.com:2011/05/04.

5.عبد الرحمن تشوري: الإعلام التنموي الفعال، الحوار المتمدن، العدد: 1328 .http://www.ahewar.org

6. مصطفى حسن، نحو مقاربة نظرية الاتصال والإعلام الاقتصادي، دراسة نشرت في كتاب الإعلام الاقتصادي، مجموعة دراسات ألقيت في ندوة الإعلام الاقتصادي بتونس، مارس 1992.

7.رضا مثناني، دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات

9.آني ماير: الاتصال كصنف من أصناف التحليل الاقتصادي، عنوان مقال نشر بمجلة سينام أكسيون، عدد 63 خاص بنظريات الاتصال منقول من كتاب: الإعلام الاقتصادي لمجموعة من الباحثين، مارس 1992.

10. محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، 13–2001/2/15م.

11. محي الدّين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعاتالر ّيفية ،مقال في : المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،القاهرة 1971 .

12. الأمانة العامة للتخطيط التنموي لدولة قطر، التنمية الاقتصادية. موقع الكتروني http: //www.gsdp.gov.qa//portal//pls

13. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989م.

14. جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. التنمية البشرية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية 1995 .

15. د. آمال شلاش: التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية. بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.

16. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 1994.

17. باسيل يوسف: حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية، بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.

18. بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، أعمال الملتقى الدولي الثاني، جامعة خميس مليانة

19. احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر 2001.

20. د: محمد آدم، الأبعاد الاقتصادية والإنسانية لمشكلة تلوث البيئة، مجلة النبأ ، العدد 63 ، تاريخ الإطلاع 2012/03/22.

21. إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي (11 مايو 2011). نسخة الكترونية.

22. مداود بن عبد العزيز البدر الإعلام العلمي الملتقى الثقافي العلمي : نحو إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة العلمية نظمته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، تم الإطلاع على المادة بتاريخ 3/20/ 2012على الرابط : http://www.kl28.com/forums/t7353.html

23. مزريق عاشور،الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الانتاج الانظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ورقة بحث الكترونية.

24. أ[illegible]

26. إبراهيم بالغنيم "الفرص الاستثمارية في المجالات الترفيهية والسياحية بالمنطقة الشرقية"ورقة عمل ضمن فعاليات ندوة السياحة الوطنية الثالثة– المنطقة الشرقية – محرم 1419هـ.

27. عطا الله الرمحين، و آخرون: مناهج البحث الإعلامي وطرق الإبداع الصحفي، منشورات جامعة دمشق– كلية الآداب– قسم الإعلام، مركز التعليم المفتوح، مطبعة جامعة دمشق، ط1. وثيقة الكترونية.

28. علي مهران هشام، العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة–دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13–2001/2/15م.

29. منصور نادية : التليفزيون ووعي التنمية ، مجلة دراسات إعلامية ، العدد 46 ، المركز العربي ، القاهرة ، مارس 1987 ، نسخة الكترونية.

30. فتحي الهويدي: الإعلام الاقتصادي، دراسات لمجموعة من الباحثين ألقيت في الندوة حول الإعلام الاقتصادي، تونس، مارس 1992، نسخة الكترونية.

الدراسات الجامعية

1- عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007/2006، جامعة باتنة، الجزائر.

المادة على الرابط: http://www.ao-

-1473.html2010/11/14academy.org/wesima_articles/letters

4- أبو جامع منى: معالجة الصحافة الأردنية للشأن الاقتصادي، دراسة تحليلية رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2009 .

5- فتحية أوهايبية" :العلاقات الاقتصادية الدولية في الصحافة اليومية المكتوبة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إعلام وعلاقات دولية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابه، سنة:2003 /2002 .

6- مباركي جميلة، المالية المحلية ودورها في تحقيق التنمية، مذكرة مجستار، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي المدية، 2006 .

7- زرنوح ياسمينة،إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

8- بلقاسم مام، الاعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري: من خلال دراسة حصة المؤشر في التلفزيون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر،2004/200 .

الدراسات الأجنبية:

1 robert solman : information économique clé de la prospérité

3.Isabelle HIRTZLIN : Economie de la santé, 2eme edition, collection des cours de droit, économie de gestion, Université de Paris I, Panthéon, Sorbonne.

4.Schely and laur, 1997.

5.Kozlowski and Hill, 1998.

6.G.duthl et w.marois .Politiques économiques . Paris :cllipcss .1997.

قائمة الملاحق

الرقم	الموضوع
.1	قائمة الأسماء الأساتذة المحكمين
.2	نموذج لاستمارة تحليل المضمون
.3	نموذج لاستمارة التحليل الكمي
.4	نموذج لاستمارة التحليل الكيفي
.5	نموذج لاستمارة المقابلة

قائمة الأسماء الأساتذة المحكمين

الرقم	الإسم و اللقب
.1	الأستاذ الدكتور الحاج تيطاوني
.2	الأستاذ كريدار الشريف
.3	الأستاذ بويحى نصر الدين
.4	الأستاذ دحماني سمير
.5	الأستاذة جنادي كريمة

رقم استمارة التحليل:.....

I. بيانات أولية:

□ عدد الجريدة:

□ تاريخ النشر :

II. بيانات خاصة بفئة الشكل(كيف قيل):

1. فئة النطاق الجغرافي للتغطية الصحفية:

□ وطني

□ جهوي

□ محلي

2. فئة قطاع موضوع التغطية:

□ حكومي.

□ خاص .

□ خاص/حكومي .

3. فئة المصدر:

□ وكالة الأنباء الجزائرية

□ وكالات الأنباء العربية

□ مراسلون

□ أساتذة جامعيون

□ وكالة أنباء أجنبية. محرروالصحيفة

□ إطارات

□ مجهول المصدر

4. **فئة النوع الصحفي :**

- ☐ الخبر
- ☐ التقرير
- ☐ التعليق
- ☐ التحقيق
- ☐ المقابلة
- ☐ الحديث الصحفي
- ☐ دراسات جامعية.

5. **فئة المساحة:**

- ☐ أقل من ربع صفحة
- ☐ من ربع صفحة إلى نصف صفحة
- ☐ من نصف صفحة إلى صفحة
- ☐ من صفحة إلى صفحة و نصف
- ☐ من صفحة و نصف الى صفحتين

6. **الموضوع مرفق بصورة:**

☐ نعم

☐ لا

7. **الألوان في الصورة:**

☐ ملونة

☐ غير ملونة

8. **الموضوع مرفق برسوم بيانية:**

☐ نعم

☐ لا

9.فئة أسلوب الطرح:

- ☐ طرحت بدون حلول
- ☐ طرحت مع الحلول

10. فئة المستوى اللغوي:

- ☐ أسلوب بسيط
- ☐ أسلوب متوسط
- ☐ أسلوب مخصص للاقتصاديين.

11. فئة أساليب الإقناع:

- ☐ موضوع إرشادي
- ☐ موضوع علمي
- ☐ موضوع عاطفي

III. بيانات فئة المضمون (ماذا قيل؟)

12. فئة الاتجاه :

- ☐ مؤيد
- ☐ معارض
- ☐ محايد

13. فئة القيمة:

- ☐ ايجابية
- ☐ سلبية
- ☐ محايدة

14. **فئة السمة:**

- ☐ نقدي

- ☐ تحليلي
- ☐ سردي

15.<u>الجمهور المستهدف:</u>

- ☐ جمهور خاص
- ☐ جمهور عام

<u>16. الموضوع المعالج:</u>

- ☐ مجال الناتج المحلي و نصيب الفرد منه PIB par habitant
- ☐ مجال الادخارl'épargne
- ☐ مجال الاستثمار المحلي l'investissement local
- ☐ مجال التضخم السنويl'inflation
- ☐ مجال السياحة البيئية و المحلية développement environnemental et local
- ☐ نمو اقتصادي مستمر La croissance stable
- ☐ مجال العمالة L'emploi
- ☐ استقرار الأسعار Stabilité des prix
- ☐ توازي اقتصادي مع الخارج Equilibre extérieure
- ☐ مجال الموارد المائية les ressources hydriques
- ☐ مجالالأمن الغذائي la sécurité alimentaire
- ☐ مجال الصحةle domaine de la santé
- ☐ مجال الطاقةdomaine de l'énergie

☐ مجال المأوى (السكن) و الخدمات domaine du logement et des services

☐ مجال التعليم و التدريب l’enseignement et la formation

☐ مجال الدخل le PIB

☐ مجال المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة la durabilité des ressources naturelles pour les générations futurs

☐ موضوع الحكامة الراشدة و الإصلاحات bonne gouvernance et réformes

ملاحظات:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....